المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة القطاعـــات الإنتاجيـــة

حـــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحـة لجنـة القطاعـات الإنتاجيـة

الـولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2021-2022
= دورة أكتوبر 2022=

السنة المالية 2023

محتوى التقرير

1-ورقة تقنية.

2- التقديم العام.

- أوراق إثبات حضور التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

3-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
- أوراق إثبات الحضور.

4-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الصناعة والتجارة .
- أوراق إثبات الحضور.

5-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أجوبة تكميلية.
- أوراق إثبات الحضور.

6-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- العرض التقديمي للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
- أوراق إثبات الحضور.

بطاقـــــة تقنيـــــة

- رئيـــــــــس اللجنـــــــة : المستشار عثمان الطرمونية.

- مقرر اللجنـــــــة : المستشار أبو بكر اعبيد.

- تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة:

- الاثنين 21 نونبر 2022 - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

الأربعاء 23 نونبر 2022 – دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الاثنين 28 نونبر 2022 – دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

الأربعاء 30 نونبر 2022 – دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الاثنين 05 دجنبر 2022.

- عدد اللجتماعـــات: 05

- **عدد ساعات العمل:** 19 ســـاعـــة

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:**

- السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)
- السيد محمد ادعيجو
- السيد أحمد جمالي
- السيدة رجاء النيازي

تقديم عام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، في إطار اجتماعاتها المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2023 ويتعلق الأمر بـ :

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد عقدت اللجنة خمس اجتماعات مع القطاعات الوزارية المعنية في الفترة الممتدة من 21 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 2022، خصصت لتقديم ومناقشة مشاريع هذه الميزانيات الفرعية، حيث استغرقت في مجموعها ما يناهز 19 ساعة عمل، وذلك تحت الرئاسة الفعلية للسيد عثمان الصرمونية رئيس اللجنة، وبحضور كل من :

- السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة؛
- السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- والسيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وبهذه المناسبة أريد أن أتقدم أصالة عن نفسي، ونيابة عن السيد رئيس اللجنة وكافة السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة

القطاعات الإنتاجية بجزيل الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة الوزراء لما قدموه من بيانات توضيحية ومعطيات دقيقة ومركزة معززة بأرقام وإحصائيات تتعلق بمشاريع الميزانيات الفرعية والمنجزات التي تم تحقيقها والبرامج المرسومة للسنة القادمة 2023، موضحين مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الإكراهات التي تواجهها بلادنا مسترشدين بالتوجيهات الملكية السامية كل في مجاله.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى السيد رئيس اللجنة ، على ترأسه لاجتماعات اللجنة ، وسهره على حسن سير أشغالها، وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء برمجتهم المحكمة ، والشكر موصول للسيدات والسادة المستشارين على حرصهم على الحضور الوازن والفعال لاجتماعات اللجنة، وعلى متابعتهم لأشغالها باهتمام كبير، وأسجل تفاعلهم مع مختلف المنجزات المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية والتي واجهت مجموعة من الإكراهات في ظل سنة الجفاف وتأخر التساقطات المطرية، علاوة على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وإلى جانبهم أشكر الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل سير أشغال اللجنة، كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأطر المرافقة للسيدات والسادة الوزراء، وكذا أطر مجلس المستشارين على مواكبتهم لأشغال اللجنة.

هذا، وستجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدات والسادة الوزراء، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد من استفسارات، وملاحظات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الاثنين 5 دجنبر 2022، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2023، وفق النتائج التالية :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2023

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	ميزانية التسيير	08	01	01	10
	ميزانية الاستثمار	08	01	01	10
	الميزانية برمتها	08	01	01	10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.	ميزانية التسيير	08	01	01	10
	ميزانية الاستثمار	08	01	01	10
	الميزانية برمتها	08	01	01	10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	ميزانية التسيير	08	01	01	10
	ميزانية الاستثمار	08	01	01	10
	الميزانية برمتها	08	01	01	10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.	ميزانية التسيير	08	01	01	10
	ميزانية الاستثمار	08	01	01	10
	الميزانية برمتها	08	01	01	10

مساعدة مقرر اللجنة

مريم الهلواني

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 05 دجنبر 2022
على الساعة: الخامسة وثلاثون دقيقة مساء إلى السادسة مساء

عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: 30 دقيقة

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس
مجلس المستشارين
القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2023.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
كمال أيت ميك		اعتذر
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	اعتذر
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- دورة أكتوبر 2022-

السنة المالية 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعها بتاريخ 23 نونبر 2022 خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2023.

وقد ترأس الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

بعد أن رحب السيد الرئيس بالسيد الوزير وبالأطر المرافقة له أعطى له الكلمة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حيث استهل السيد الوزير كلمته التقديمية بتطرقه إلى الرؤية الاستراتيجية ودينامية القطاع الفلاحي انطلاقا من مخطط الجيل الأخضر (2020-2030) ، وبناء على التوجيهات الملكية السامية التي حددت أهدافا واضحة ومدققة للاستراتيجية الجديدة للجيل الأخضر التي تستند على ركيزتين أساسيتين وهما إيلاء الأولوية للعنصر البشري، واستدامة التنمية الفلاحية، وذلك بخلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى والحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية

وتدعيمها بمضاعفة الناتج الداخلي الخام، والصادرات، وعصرنة قنوات التوزيع وابتكار تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة.

وأضاف السيد الوزير أن صندوق التنمية الفلاحية بميزانية 4,3 مليار درهم سطر إنجازات فعلية منها 87% للدعم المباشر للاستثمارات، و 2,20 مليار درهم عبارة عن مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي والعقاري.

وتنفيدا للتعليمات الملكية السامية –يورد السيد الوزير- تم وضع برنامج استثنائي للحد من آثار قلة التساقطات على النشاط الفلاحي وتقديم المساعدة لمربي الماشية بتكلفة إجمالية بلغت (10) مليار درهم، هذا البرنامج الذي انطلق منذ 18 فبراير 2022 مركزا على ثلاثة محاور أساسية.

كما أكد على أن برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي في إطار عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء شمل دوائر السقي الكبير للرفع من نجاعتها وتجهيز الضيعات بالري الموضعي، وأوضح السيد الوزير أن المساحة المبرمجة لدوائر السقي الكبير خلال الفترة (2020-2030) تبلغ 110 آلاف هكتار، انتهت الأشغال على مساحة 32.900 هكتار، ومواصلة الأشغال على مساحة 57.100 هكتار، فيما انطلقت الأشغال على مساحة 20 ألف هكتار، أما المساحة المبرمجة للري الموضعي فقد بلغت 350 آلف هكتار، سيمكن برنامج 2023 من تغطية حوالي 50

ألف هكتار إضافية مع رصد مبلغ مالي كدعم يقدر ب 2.201 مليار درهم عبر صندوق التنمية الفلاحية.

وكشف السيد الوزير أن برنامج توسيع السقي سيشمل 72.500 هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة وأن الدراسات منصبة على تهيئة 30 ألف هكتار بسهل الغرب مع مواصلة الأشغال على مساحة 36.250 هكتار بالدوائر السقوية سايس، سبو الأوسط وإناون السفلى، وبوذنيب، وأضاف أن برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي يتم تنزيله في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك عن طريق إطلاق طلبات عروض بشأن مشروع قدوسة (5000 هكتار)، والانتهاء من توقيع العقود مع الشركاء الخواص حول مشروع الداخلة (5000 هكتار)، وكذلك مشروع طانطان في جهة كلميم واد نون (5000 هكتار)... .

أما بخصوص برنامج الري الصغير والمتوسط أورد السيد الوزير أن المساحة التي تم استصلاحها خلال الفترة (2020-2022) تقدر ب 54.311 هكتار، علاوة على مواصلة أشغال استصلاح السواقي والخطارات خلال سنة 2023 على مساحة 15.000 هكتار على الصعيد الوطني.

وبالنسبة لمشاريع الفلاحة التضامنية، كشف السيد الوزير عن تخصيص 2.1 مليار درهم كاعتمادات إجمالية برسم سنة 2022 منها 0.9 مليار درهم اعتمادات

أداء شملت 292 مشروعا، استفاد منها 182 ألف فلاح، وأنه سيتم رصد اعتمادات لمشاريع الفلاحة التضامنية برسم سنة 2023 بغلاف مالي يصل إلى 1.78 مليار درهم منها 950 مليون درهم كاعتمادات الأداء، مع إتمام 217 مشروعا في طور الإنجاز.

أما عن برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي لسنة 2022، أشار السيد الوزير إلى أن هذا البرنامج ارتكز على تحسين ومواكبة الشباب (تنظيم 385 نشاطا تحسيسيا)، ودراسة وانتقاء المشاريع (انتقاء 275 مشروعا من إجمالي 2457)، فضلا عن مواكبته إنجاز المشاريع الشبابية، وكشف السيد الوزير عن رصد الوزارة لاعتمادات مهمة خاصة ببرنامج تشجيع المقاولة الشبابية برسم سنة 2023 تصل إلى 55 مليون درهم.

كما تطرق السيد الوزير إلى أهمية محور السلامة الصحية للمواد الغذائية مستعرضا منجزات سنة 2022 وبرنامج عمل الوزارة برسم السنة المقبلة 2023 فيما يتعلق بعمليات المراقبة والاعتماد، وكذلك البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية، وداء الجدري وطاعون المجترات الصغرى.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات الغذائية، أوضح السيد الوزير أن عدد الأقطاب الفلاحية هي أربعة أقطاب بكل من مكناس، بركان، تادلة، وسوس، حيث شهدت مواصلة أنشطة الجودة للمنتجات الغذائية بمكناس وبركان وتادلة، وسوس،

والعمل على تنمية المنتجات المحلية وبناء أسواق الجملة للخضر والفواكه من الجيل الجديد للمنتجات الفلاحية والغذائية بكل من الرباط وبركان ومكناس وأكادير ومراكش.

كما تقدم السيد الوزير بتبسيط أهم الإجراءات والأهداف المرتبطة بالتأمين الفلاحي التي حددتها استراتيجية الجيل الأخضر والتي تروم تغطية 2.5 مليون هكتار بحلول سنة 2030 من خلال زيادة المساحات المغطاة تدريجيا معلنا على أن المساحة المبرمجة خلال موسم (2022-2023) بلغت 1.2 مليون هكتار.

وبخصوص التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية، كشف الوزير عن أهم منجزات هذا القطاع سواء تعلق الأمر بالبحث أو التعليم العالي أو التكوين المهني، أو ضبط الاستشارة الفلاحية الخاصة مع الحرص على مواصلة تتبع برامج البحث والتنمية وتتبع إنجاز برامج البحث على المدى المتوسط (2021-2024) للمعهد الوطني للبحث الزراعي وتكوين مامجموعه 2600 طالب بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي، وتكوين 12733 متدربا منهم 2528 تقني متخصص.

وعن برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تطرق السيد الوزير إلى أن هذا البرنامج يروم تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي ومواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس، وإنجاز مشروع النمو القروي ذو

الفائدة الشمولية لجهة طنجة تطوان الحسيمة، علاوة على مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة، وبالجهة الشرقية.

وأضاف أنه تم العمل على تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، كما سيتم تخصيص 66 مليون درهم لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين، ومواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز 120 مليون درهم برسم سنة 2023.

وبالنسبة لقطاع المياه والغابات، أعلن السيد الوزير أن استراتيجية غابات المغرب (2020-2030)، تشمل أربعة محاور رئيسية لأجل تدبير مستدام للموروث الغابوي وهي: خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية، تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية، تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها، ثم الإصلاح المؤسساتي للقطاع.

وارتباطا بتنزيل هذه المحاور، أفاد السيد الوزير بأنه تم إحداث أكثر من 500 منشط ترابي، وأكثر من 200 منظمة غابوية وتخصيص تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات، وكذلك العمل على تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية (نموذج المنتزه الوطني لإفران)، وإعادة تأهيل الحيوانات البرية، وتحديد وتأمين مواقع

البذور للأنواع الأصلية من المغروسات، وأضاف أنه تم إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات بموجب القانون رقم 52.20.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، وبعد ان عرج السيد الوزير على أهم مؤشرات استراتيجية آليوتيس إلى غاية سنة 2021 سواء تعلق الأمر بنشاط المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري أو بنشاط الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، تطرق إلى أهم مكتسبات الاستراتيجية المشار إليها وذلك بتقوية جوانب المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS) وتعميم هذه التجربة على سفن أسطول الصيد الساحلي، وفي أعالي البحار، وعن طريق العمل ببرنامج معلوماتي خاص بمسطرة المصادقة على المصطادات في إطار محاربة الصيد غير القانوني، مع استفادة 18107 قارب صيد من برنامج تحديد الهوية (RFID).

كما شدد السيد الوزير ان تدبير الموارد البحرية عبر سن برنامج وطني للمحميات البحرية يعد مكسبا حيويا، وذلك بإحداث ثلاث محميات في إطار شراكة مع منتدى تحدي الألفية الأمريكي، مشيرا إلى أنه يتم العمل على تطوير البرنامج الوطني لتنمية الاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي عن طريق إحداث ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير والعرائش والناظور.

كما زاد موضحا في حديثة عن أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس، **دور وأهمية البحث العلمي بحيث تم تخصيص أكثر من 1.55 مليار درهم لتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري مع تشجيع الاستثمار في قطاع تربية الأحياء البحرية ودعم المشاريع المرتبطة به ماليا وقانونيا وتقنيا، إلى جانب عدد من المكتسبات الحيوية التي تطرق إليها السيد الوزير بتفصيل من خلال تقديم القطاع منها التفريغ، البيع الأولي وبيع السمك بأسواق الجملة، وبرامج الدعم والإجراءات الاجتماعية.

كما لفت السيد الوزير إلى أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال التسعة أشهر الأولى من سنتي 2021 و 2022 فيما يخص الإنتاج الوطني من الأسماك، صادرات المنتجات السمكية ببلادنا من حيث الحجم والقيمة معززة بالأرقام والإحصائيات.

المناقشة العامة

خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، اعتبر السيدات والسادة المستشارون ان هذه القطاعات الحيوية تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني نظرا للمكانة التي تحتلها في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، والتشغيل وإنتاج الثروة، وكذلك تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، منوهين بالمجهودات المبذولة في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي على وجه الخصوص وتحقيق الأمن الغذائي كما لفتوا إلى النتائج الإيجابية المحققة والتي تعزى إلى التعبئة القوية للفاعلين في الميدان حول مخطط المغرب الأخضر الذي ارتكز على محاور همت عصرنة القطاع وجعله محركا منشطا ومستداما للنمو الاقتصادي عبر إرساء أسس فلاحية ذات قيمة مضافة وعالية.

كما أشادوا ببرامج تطوير الفلاحة التضامنية عبر إدماج الفلاحين الصغار في صلب النشاط الاقتصادي من خلال تبني استراتيجية تنموية شاملة للفلاحة التضامنية لتأمين واستقرار الدخل، وتعزيز الاستثمارات والتكامل الأمثل بين سلاسل الإنتاج، وإنعاش الصادرات وتثمين المنتجات المحلية.

لقد استحضر السيدات والسادة المستشارون الظروف القاسية التي يعيشها القطاع جراء الجفاف ونذرة التساقطات على مدى سنتين متتاليتين مما ركز الجهود على مواكبة القطاع لمواجهة هذه الظروف المناخية سعيا نحو تثمين المكتسبات، وأشادوا أيضا بالأدوار الأساسية التي يقوم بها الفلاح المغربي في سبيل تحقيق الإكتفاء الذاتي في مختلف سلاسل الإنتاج.

وفي نفس السياق، أعرب السيدات والسادة المستشارون عن إشادتهم بالأدوار الهامة التي قامت بها الوزارة في إطار تدخلها لتنزيل البرنامج الاستثنائي للتخفيف من آثار الجفاف تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، كما ثمنوا المجهودات المعتبرة في برنامج الري المخصص لتهيئة المجال الفلاحي، وتجهيز الضيعات بالري الموضعي، وكذا برنامج الري الصغير والمتوسط لمواجهة الإجهاد المائي، وأيضا برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي، والمنجزات المهمة في قطاع الصناعات الغذائية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والحرص على السلامة الصحية للمواد الغذائية، في أفق إنجاح مسعى تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030) التي تشكل امتدادا لمخطط المغرب الأخضر في احترام وتوافق مع توجهات ومضامين النموذج التنموي الجديد.

كما ثمنوا توجهات الوزارة بخصوص تنزيل استراتيجية غابات المغرب (2020-2030)، لاسيما في مجالات التدبير المستدام للموروث الغابوي، وتطوير وتحديث المهن الغابوية من خلال رقمنتها، وكذلك الإصلاح المؤسساتي للقطاع، ونوهوا بمقاربة الحكومة في تدبير الحرائق التي عرفتها بلادنا مؤخرا، وكذا المجهودات المقدرة المبذولة من طرف السلطات العمومية والمحلية، ومصالح المياه والغابات والوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة من أجل السيطرة على جميع بؤر الحرائق وإخمادها خاصة بأقاليم العرائش وتطوان ووزان وشفشاون.

وعلى النحو نفسه، التمس السيدات والسادة المستشارون مزيدا من الجهد لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتأثرة بهذه الحرائق على مستوى جهة طنجة – تطوان – الحسيمة بتكثيف عمليات تشجير واسعة لاسترجاع المقومات الطبيعية والغابوية بشكل تدريجي.

ومن جانب آخر تم التطرق إلى عمل الوزارة على الحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا، خاصة مشروع التحديد والتحفيظ، إذ ركزوا على بذل مزيد من الجهد على مستوى تخليف وتعويض الغطاء النباتي والغابوي في عديد من المساحات التي لم

يتم تعويضها كما هو الحال بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط والآخذة في التقلص بسبب مشاريع إنجاز الطرق.

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري أجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية القطاع، ومساهمته في تحقيق الامن الغذائي بفضل استراتيجية أليوتيس بحيث أصبحت بلادنا على أساس هذه الاستراتيجية تحتل مراتب متقدمة عالميا ضمن الدول المنتجة للثروة السمكية، كما أشاروا إلى ان القطاع يمتاز بتنوع موارده البحرية على امتداد السواحل المغربية.

وسجلوا أيضا بإيجابية المؤشرات المرتبطة بالقطاع والتي حققت نتائج مشرفة تقتضي مرحلة خاصة للتقييم الإيجابي لهذه التجربة.

كما أكدوا أن أبرز تجربة جذيرة بالاهتمام وتستحق التنويه بخطواتها كعنوان للنجاح مرتبطة بمؤشرات نشاط الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، مستحضرين بهذا الخصوص مواكبة الوزارة وتتبعها لمسطرة المصادقة على القانونين رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، ورقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

وإلى ذلك، تقدم السيدات والسادة المستشارون خلال مناقشتهم للمحاور والخطوط العريضة للقطاعات الوزارية، بطرح عدد من الملاحظات والإدلاء بجملة من الاقتراحات، والتي تنم عن إطلاعهم عن قرب على واقع كل قطاع على حدة وكذلك عن ارتباطهم المباشر بالمهنيين والفاعلين في هذه القطاعات.

قطاع الفلاحة والتنمية القروية:

على إثر مناقشة السيدات والسادة المستشارين لهذا القطاع أدلوا بعدد من الملاحظات والاقتراحات وأبدوا عدة تساؤلات بشأن:

- أسعار الحبوب في الأسواق العالمية وما تشهده من تقلبات كبيرة طيلة الفترة الماضية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية مما انعكس سلبا على أسعار هذه المادة الحيوية بمستويات قياسية وأثر بالتالي على القدرة الشرائية.
- ضعف محصول الحبوب خلال الموسم الفلاحي الحالي بسبب الجفاف الحاد الذي عرفته بلادنا هذه السنة، مما ترتب عنه ضعف وانخفاض في كمية إنتاج الحبوب بنسبة تجاوزت 70% مقارنة مع السنة الفارطة مما سيفرض زيادة كبيرة في كميات الحبوب المستوردة من الخارج.

- ارتهان القطاع الفلاحي بالظروف المناخية التي تبقى عاملا حاسما في نجاح أي موسم فلاحي علما بأن حوالي 15% من المساحات المزروعة هي سقوية، الامر الذي يستوجب بحث الحلول الجذرية لمعالجة الارتباط الوثيق بالتساقطات المطرية من قبيل التوجه نحو الاستثمار الفلاحي في الأشجار المثمرة وتوسيع المناطق السقوية.
- أهمية العمل على تطوير وتكثيف برامج البحث العلمي والتقني لمواجهة إشكالية الجفاف الذي أصبح عاملا بنيويا ببلادنا.
- تعزيز وتقوية قطاع الصناعات الغذائية الذي بات يعد قطاعا مساهما في خلق القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة.
- تذليل الصعوبات والعقبات أمام الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين لمواجهة إكراهات تسويق المنتوجات ودعم القدرة التنافسية للصادرات.
- إعادة جدولة ديون الفلاحين، ومنحهم قروضا جديدة بشروط ميسرة، وصرف تعويضات التأمين لفائدة المتضررين منهم.
- الرفع من وتيرة إعادة استعمال المياه العادمة لاستغلالها في سقي المساحات الخضراء، وتسريع برامج ومشاريع تحلية مياه البحر المخصصة

للشرب والسقي، وتعميمها على كل الجهات خاصة تلك التي تشهد نقصا حادا وخصاصا مهولا في الموارد المائية.

- إحداث قطيعة مع تبعية بلادنا للسوق الخارجية قصد تلبية حاجياتنا من المنتوجات الغذائية نتيجة تقلبات الأسعار بالسوق الدولية.
- أهمية استحضار مقاربة النوع ضمن برنامج الفلاحة التضامنية الموجه لدعم فئة الفلاحين الصغار، وذلك من أجل الرفع من نسبة تشغيل وإدماج المرأة القروية.
- وضع حد لكل أشكال التمييز ضد العمال الزراعيين، وتوفير شروط الصحة والسلامة داخل الضيعات الفلاحية وتحسين ظروف العمل والنقل.
- تأهيل ودعم الغرف الفلاحية لكي تساهم في تنزيل البعد الجهوي لاستراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030) استكمالا لأداء أدوارها الدستورية.
- أجرأة تفعيل برنامج التجميع الفلاحي في شقه التعاقدي مع مراعاة التنسيق الأمثل بين المنتوجات الفلاحية وحاجيات قطاع الصناعات الغذائية.

- دعم الفلاحين لاقتناء الألواح الشمسية والاستغناء عن استعمال غاز البوطان الذي يستنزف ثروات جد مهمة من العملة الصعبة، كما أن استعمالاته توجه في الغالب لغايات ترفيهية.
- العناية ببعض المناطق وتزويدها وتجهيزها بمشاريع السقي الموضعي كا هو حال منطقة الغربية بإقليم آسفي (1000 هكتر)، وكذلك إعادة هيكلة حوالي 70.000 هكتار بمنطقة بين الويدان ببني ملال ضمن برنامج توسيع المدارات السقوية وفي إطار برنامج محاربة التفاوتات المجالية والاجتماعية، وتم توجيه التماس للسيد الوزير بإدماج سهل الغرب ضمن هذه البرامج أيضا تلك المنطقة التي تضم حوالي 30.000 هكتار منذ إنجاز سد الوحدة.
- فتح أسواق أفريقية أمام المنتوجات الفلاحية المغربية من أجل الحفاظ على ضبط السوق الوطنية وخلق التوازن بين العرض والطلب.
- تضريب فلاحي عادل يراعي وضعية القطاع الراهنة بسبب الجفاف ونذرة التساقطات وبالتالي ارتفاع أسعار الأعلاف والمواد الأولية الفلاحية، ودعم مربي الماشية.

- إعفاء واردات الأعلاف الحيوانية من أداء الرسوم الجمركية وحذف الضريبة على القيمة المضافة من أجل تحقيق توازن الثروة الحيوانية ودعم مربي الماشية.
- إعادة لنظر حول استحواذ بعض الفيدراليات المنتجة لمادة الحليب دون إشراك المنتجين الصغار والمتوسطين كأعضاء في مكاتبها، مع ضرورة الاهتمام بمنطقة تادلة التي تشكل رافدا مهما لإنتاج الحليب (14% من الإنتاج الوطني).
- رقمنة القطاع الفلاحي على مستوى الضيعات الفلاحية وتعميم التجربة على جميع مناطق المغرب كتجربة نموذجية بحيث تم اقتراح برمجة زيارة ميدانية للجنة من اجل الوقوف على واقع إحدى الضيعات النموذجية.

قطاع الصيد البحري:

بعد تسجيلهم بإيجابية حصيلة قطاع الصيد البحري مقارنة بالمتغيرات التي مست الوضع الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي، تقدم السيدات والسادة المستشارون بطرح عدد من القضايا والمشاكل التي لها أهميتها في تعزيز وتثمين القطاع وطنيا وجهويا:

- ارتفاع أسعار المحروقات التي تعد عصب نشاط مراكب الصيد، ومانتج عنه من ارتفاع في تكلفة الإنتاج، وتراكم الديون على كاهل أرباب المراكب، وتأثير ارتفاع أسعار المحروقات بشكل مباشر على مداخيل البحارة والمجهزين لاسيما البحارة المشتغلون بنظام الحصة.
- دعم الصيادين الصغار، والحفاظ على فرص العمل في ظل غياب البدائل والأنشطة المدرة للدخل لتعويض ومساعدة هذه الفئة خلال فترة الراحة البيولوجية.
- ضعف استهلاك المواطن للمنتوجات السمكية، إذ لاتتجاوز 12 كلغ سنويا في حين تحتل بلادنا لمراتب متقدمة عالميا بين الدول المنتجة لأسماك وثمار البحر، وتميزها بتنوع مواردها البحرية على امتداد شواطئ طولها 3500 كلم.
- إعداد تقييم لاستراتيجية أليوتيس للوقوف على نقاط القوة وتقويم النقائص والاختلالات التي حالت دون بلوغ الأهداف والغايات المتوخاة منها.

- التعجيل باستصدار المقتضيات القانونية التنظيمية المتعلقة بتربية الأحياء المائية لبحرية وفقا لمقاربة تشاركية لمختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع.
- غياب مقتضيات قانونية مؤطرة للجانب المرتبط بالتمويل فيما يتعلق بأنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لفائدة حاملي المشاريع الصغرى والمتوسطة تماهيا مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالاستثمار.
- أهمية الانخراط في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد الخاصة بتربية الأحياء المائية البحرية، وفقا لمعايير الصحة والجودة المتفق عليها دوليا قصد الاستفادة من إمكانية ولوج منتوجات بلادنا أسواق عالمية جديدة.
- العمل على تحفيز الأبناك وقطاع التأمينات للإنخراط في تمويل المشاريع المرتبطة بتربية الأحياء المائية البحرية مع مراعاة شرط العدالة الاجتماعية والمجالية في مجموع التراب الوطني.
- توسعة وتأهيل فضاء ميناء الجريفية بمدينة بوجدور، حتى يرقى وفقا لطموحات الساكنة الجنوبية، مع اقتراح تحديد تاريخ لبرمجة زيارة للجنة إلى هذا الميناء للوقوف على وضعيته الحالية.

- إدماج قرى الصيد ببوجدور ضمن برنامج الوزارة للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية دون إغفال الدور الذي تضطلع به هذه القرى في ذر مداخيل مالية مهمة.
- توجيه دعم خاص بغرف الصيد البحري على صعيد الجهات الأربع على طول السواحل المغربية أخذا بعين الاعتبار الأدوار الحاسمة والأساسية للغرف كجسر للتواصل بين الإدارة والمهنيين، ومساهمتها أيضا في توفير شروط العمل وممارسة النشاط البحري في ظروف أكثر ملاءمة.

قطاع المياه والغابات:

بخصوص هذا القطاع، تفضل السيدات والسادة المستشارون بتقديم عدد من الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها النهوض بالقطاع والحفاظ على الغطاء الغابوي همت مايلي:

- تكثيف برنامج التشجير كي يتجاوز نسبة 60% حاليا، تلك النسبة التي لاترقى إلى مستوى دول البحر الأبيض المتوسط، والعمل على حماية الغطاء الغابوي من الرعي الجائر وقطع الأشجار.
- مراجعة بعض النصوص التشريعية قصد ملائمتها مع المتطلبات الراهنة، خاصة أن بعض المخالفات كقطع الأشجار والصيد الجائر لازالت تكيف

كمخالفات جنحية في حين يتوجب تكييفها اليوم كجرائم نظرا لخطورتها على استدامة الثروة الغابوية.

- خصاص مسجل على مستوى الموا رد البشرية حسب التوزيع الجهوي في ظل توفر بعض الجهات على غطاء غابوي جد هام (جهة سوس – ماسة)، التي تعد حاجزا طبيعيا لمحاربة ظاهرة التصحر والتعرية وتحتضن أزيد من 700 ألف هكتار من شجر الأركان، وتضم مساحات شاسعة من أشجار البلوط والعرعار والصنوبر، وعدد الموظفين بها لايتجاوز 200 موظف.
- تمكين مستخدمي المحافظة العقارية، والسلامة الصحية من الحماية القانونية أثناء مزاولتهم لمهامهم.
- ضرورة التفكير في حلول ناجعة ومندمجة لظاهرة التصحر التي تشهدها بعض الأقاليم الجنوبية وتأثيرها على الغطاء النباتي والرعوي، واتخاذ الإجراءات العملية والكفيلة بتثبيت وصيانة عدد من الهكتارات وحمايتها من الكتبان الرملية.
- العمل على إبداء الاهتمام وإيلاء العناية اللازمين بالمحمية الإيكولوجية بإقليم بوجدور التي تعاني من الخصاص والتفريط بسبب غياب عنصري المواكبة والمراقبة.

جواب السيد الوزير

في مستهل إجابته على مداخـــلات السيدات والسادة المستشارين، تقدم السيد الوزير بعميق شكره على مستوى النقاش الغني بطرح قضايا جد هامة لامست جوهر المحاور القطاعية وعمق البرامج المنجزة أو التي هي مدرجة ضمن برنامج عمل الوزارة في أفق السنة المقبلة (2023).

وفي تطرقه إلى النقاش المثار بشأن جدوى استراتيجيتي المغرب الأخضر وأليوتيس، أوضح السيد الوزير أنه بفضل هاتين الاستراتيجيتين خطى المغرب خطوات غير مسبوقة في إطار إحداث قطيعة قبلية وأعطى متنفسا قويا مبنيا على استيضاح الرؤى وتحقيق النتائج وترصيدها أمام المهنيين والفاعلين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري على وجه التحديد، علاوة على نهج مقاربة الحكامة القطاعية وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار مما مكن من تنمية هذه القطاعات الحيوية وتثمينها.

وبناء عليه، لم ينكر السيد الوزير بعض النواقص التي واجهت التنزيل السليم لمحاور الاستراتيجيتين المشار إليهما سلفا وذلك بفعل عدد من العوامل في مقدمتها عامل الجفاف والندرة في التساقطات مما أوجب البحث عن حلول آنية وعاجلة لمواجهة هذه الندرة انطلاقا من كون ظاهرة الجفاف أصبحت هيكلية ينبغي معالجتها بكيفية مختلفة وبشكل مستدام أمام تغير مناخي غير مسبوق أدى إلى تغير

في درجات الحرارة وارتفاعها، وذلك عن طريق تعزيز برامج تحلية مياه البحر لاستعمالها في برامج السقي وتوسيعها في إطار برامج ذات بعد استراتيجي.

وفي سياق متصل، تطرق السيد الوزير إلى عزم الحكومة وضع استراتيجية جد متقدمة لمعالجة الخصاص في الموارد المائية على غرار استكمال بناء السدود التلية، مشيرا في هذا الاتجاه إلى أن المجلس العالمي للماء سبق وأن أثنى على سياسة المغرب المائية منذ الاستقلال وذلك راجع إلى استراتيجية بناء السدود التي تبناها المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، مما جعلها تجربة قوية تحظى باهتمام عدد من الدول للاستفادة من خبرة المغرب في تدبير الثروة المائية.

كما كشف السيد الوزير أن موضوع تحلية مياه البحر شكل صلب اهتمامات الحكومة منذ سنة 2015 وليست وليدة اليوم، ولأجل إنجاز المشاريع ذات الصلة بالتحلية، لجأت بلادنا إلى حصر دور السدود في تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، إلى حين الانتهاء من برنامج إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر وتوصيل إمدادات سد أبي رقراق وسبو بسد سيدي محمد بن عبد الله لتزويد جهتي الرباط والبيضاء بالماء الصالح للشرب، كاشفا أن محطة التحلية المتواجدة باشتوكة أصبحت جاهزة للاستغلال، كما انه من المرتقب الشروع في تشغيل محطة الداخلة لسقي ماينا هز 5000 هكتار.

كما أعلن السيد الوزير عن توجه المغرب اليوم نحو إعداد برنامج وطني لتحلية مياه البحر وذلك بتنسيق مع وزارة التجهيز والجماعات المحلية عبر كل المناطق والجهات.

وأكد السيد الوزير كذلك أن الحكومة حريصة على إشراك الفلاح في صلب معادلة التنمية الفلاحية حتى يتسنى له الاستمرارية في ممارسة نشاطه وذلك عن طريق سن إصلاحات بنيوية مرتبطة بشتى المجالات قصد خلق التوازن عن طريق تحفيز ضريبي ودعم بعض المواد الفلاحية والمواد الأولية، وتأهيل وتنمية السوق الداخلي من حيث الوفرة والكمية.

كما ألمح السيد الوزير إلى أن الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية يستوجب رؤية واضحة ببرامج هادفة ودقيقة ولن يتأتى ذلك دون إعادة النظر في عدد من المقتضيات ذات الصلة بتحسين قطاعي الفلاحة، والصيد البحري.

وأضاف أن الحكومة استمرت في دعم الشق المتعلق بالاستثمار داخل هذه القطاعات بقانون مالية سنة 2023 رغم الظرفية الوطنية والإقليمية والدولية الصعبة المطبوعة بعدم اليقين، حيث أعلن عزم الحكومة تشجيع منح التحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وإطلاق تحفيزات أخرى ليصل الرقم إلى 3,7 مليارات درهم من أجل تعبئة استثمار إجمالي ب 7,4 مليارات درهم.

وعن موضوع تثمين المنتوجات الفلاحية أوضح ان قطاع الصناعات الغذائية هدفه استقطاب رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار حسب خصوصية وطبيعة كل جهة من جهات المملكة.

ومن جانب آخر، أكد السيد الوزير على ثبات أسعار الأسمدة الآزوتية إذ لم يطرأ عليها أي تغيير أو زيادة، وأعلن أن الوزارة مستمرة في استكمال برنامجها الخاص بدعم وتوفير البذور والاعلاف ومراقبة الجودة من طرف (ONSSA) وتطوير سلاسل الإنتاج وتدبير مياه الري وتمويل الفلاحين.

وبخصوص الأنظمة الفلاحية وارتباطها بالزراعات البديلة التي تتكيف مع التغير المناخي ونذرة التساقطات، أفاد السيد الوزير أن الوزارة بصدد إنجاز دراسات حسب خصوصية المناطق الزراعية داخل كل جهة في إطار دينامية تكميلية للمنتوجات الزراعية.

كما أورد أنه تم تبني برنامج وطني لتقنية الزرع المباشر باستخدام تكنولوجيات جديدة قادرة على التأقلم مع نذرة التساقطات بشكل مستدام حيث استعرض الدعم الموضوع رهن إشارة الراغبين في استخدام هذه التكنولوجيا وذلك بتسهيل عملية اقتناء آليات الزرع المباشر، والري التكميلي، من أجل الرفع من

الإنتاجية بتكاليف أقل، وسيتم تطبيقه على مساحة تناهز 100 ألف هكتار بهدف الوصول إلى مليون هكتار في أفق سنة 2030.

وعلاقة بنفس الموضوع، كشف السيد الوزير عن التنسيق الجاري مع وزارة الداخلية من أجل تحديد أماكن خاصة لتجريب هذه التقنيات الجديدة بالأراضي السلالية مع الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال.

وتحفيزا للفلاحين نحو استعمال الطاقات المتجددة في جلب مياه الري وممارسة الأنشطة الفلاحية، أعلن السيد الوزير عن الاتفاقية الموقعة بين مؤسسة القرض الفلاحي ووكالة التنمية الفلاحية لبحث صيغة مناسبة لإيصال الدعم المباشر للمستفيدين من استعمال الطاقات المتجددة، تنفيذا لتوجهات استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030) نحو تغطية ماينـاهز 20% من المساحات والمنتوجات الفلاحية بجعلها متأتية من استعمالات هذه الطاقات المتجددة والنظيفة.

وفيما يتعلق ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، أكد السيد الوزير على أهمية هذا البرنامج لماله من فعالية على الصعيد الوطني بفضل التقائيته بعدد من البرامج القطاعية بناء على أسس ومرتكزات النجاعة باعتماده على الأولويات ذات طابع محلي كالتزود بالماء الصالح للشرب، بناء الطرق والمستوصفات،

والمدارس، كاشفا أن التوجه حاليا منصب على إعداد برنامج موازي دو بعد اقتصادي يستدعي جذب الاستثمارات وخلق فرص الشغل.

وعن الجانب المرتبط بالتغطية الاجتماعية للعمال الزراعيين، أعلن السيد الوزير عن التوجه نحو اعتماد بطاقة مهنية للتنقيط تنجز من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتم على أساسها احتساب أيام العمل ولو اختلفت أماكن اشتغال هؤلاء العمال، مع الاستعانة بقاعدة المعطيات المتضمنة بالسجل الفلاحي.

وبخصوص مقاربة النوع الاجتماعي بمشاريع الفلاحة التضامنية، أوضح السيد الوزير أن هذه المشاريع تدخل في خانة الاستثمارات الموجهة من طرف الحكومة لفائدة صغار الفلاحين بميزانية تقدر بحوالي 15 مليار درهم يستفيد منها حوالي 730 ألف فلاح تحتل فيها النساء نسبة هامة بحوالي 20%، علما بأن هذا النوع من البرامج يعد أحد أهم محاور استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030.

أما بالنسبة لبرامج البحث العلمي والابتكار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري التي استأثرت باهتمام السيدات والسادة المستشارين، شدد السيد الوزير على ان هذا الموضوع يحظى باهتمام ودعم كبيرين من لدن الوزارة، إلا أنه استدرك أن العائق الوحيد الذي يقف امام تحقيق هذا المبتغى يتمثل في قلة الكفاءات والموارد

البشرية المؤهلة مما استوجب فتح نقاش مع مؤسسات التعليم العالي قصد تكوين كفاءات مؤهلة للبحث والابتكار.

وفي رده على ملتمسات دعم مادة الغازوال المستعمل من طرف بواخر الصيد، أوضح السيد الوزير أن الدعم الموجه للنقل المهني ونقل البضائع كان مبنيا على حوارات ونقاشات مستفيضة مع المهنيين باعتبارهما قطاعين يمسان بشكل مباشر القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، في حين أعرب عن أمله في العمل على اتخاذ مبادرات مهمة لمعالجة باقي القضايا والاشكاليات العالقة في المستقبل القريب.

وعن ظاهرة زحف الر مال بالأقاليم الجنوبية، توعد السيد الوزير ببدل المزيد من الجهد والقيام بالإجراءات المناسبة لإيجاد حلول جذرية ومستدامة لمعالجة هذا الملف بالموازاة مع تعزيز وتأهيل الجانب القانوني ذي الصلة.

عرض السيد الوزير

المملكـة المغربيـة
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

مشروع قانون المالية لسنة 2023

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

لجنة القطاعات الإنتاجية

مجلس المستشارين

الأربعاء 23 نونبر 2022

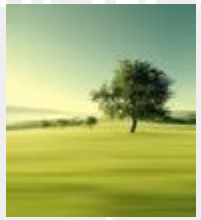

قطاعات

أ. الفلاحة

ب. التنمية القروية

ت. المياه والغابات

د. الصيد البحري

ملخص مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2023

ميزانية الاستثمار حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات لأداء (بمليون درهم)		
	2022	2023	% ±
أ. الفلاحة	11268	11862	5%
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	4409	4968	13%
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	5781	5686	-2%
3. السلامة الصحية	640	700	9%
4. التعليم التكوين والبحث	348	419	20%
5. المساندة الافقية والمصالح المتعددة المهام	90	90	0%
ب. التنمية القروية	2 689	4 485	67%
1. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي (*)	2 150	4 032	88%
2. فك العزلة و التنمية المندمجة للمناطق القروية والجبلية	539	453	-16%
ت. المياه و الغابات	1544	1700	10%
د. الصيد البحري	221	290	31%
1, برنامج تنمية الصيد وتربية الاحياء البحرية و تثمين الموارد	175	226	29%
2, برنامج التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر	23	29	26%
3, برنامج القيادة والحكامة	24	35	46%
المجموع	15 722	18 337	17%

ميزانية التسيير حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات لأداء (بمليون درهم)		
	2022	2023	% ±
أ. الفلاحة	2840	2913	3%
ب. التنمية القروية	60	63	4%
ت. المياه و الغابات	700	864	23%
د. الصيد البحري	509	514	1%
المجموع	4108	4353	6%

مجموع الميزانية

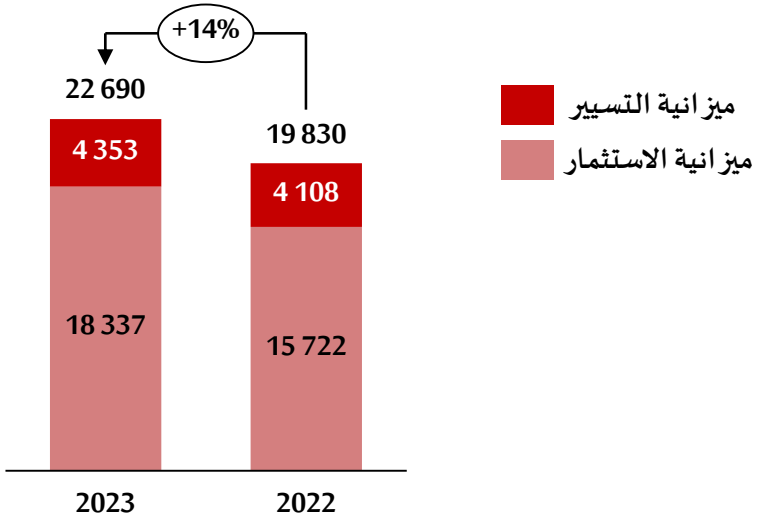

قطاع الفلاحة

الجيل الأخضر 2020 - 2030

انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية التي حددت أهدافا واضحة ومدققة للاستراتيجية الجديدة
الخطاب الملكي، 12 أكتوبر 2018

بناء على حصيلة مخطط المغرب الأخضر

الجيل الأخضر
GÉNÉRATION GREEN
2020 - 2030

تماشيا مع النموذج التنموي الجديد

تطورات وتغيرات السياق الوطني والعالمي

تستند الاستراتيجية الجديدة على اساسين

الأولوية للعنصر البشري

استدامة التنمية الفلاحية

استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"

الأولوية للعنصر البشري

جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى

400 000 -350 000 أسرة تدخل في نطاق الطبقة الفلاحية المتوسطة

4-3 مليون فلاح يستفيدون من التغطية الاجتماعية

جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في القطاع الفلاحي

1 مليون هكتار من الأراضي الجماعية المثمنة

350 000 فلاح و مستثمر جدد في القطاع الفلاحي

150 000 شباب متكون ومدرب

جيل جديد من التنظيمات الفلاحية

X5 نسبة التجميع

30 % من الميزانية العامة يتم تدبيرها من طرف المهنين

جيل جديد من آليات المواكبة

2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية

5000 مستشار فلاحي

استدامة التنمية الفلاحية

الحفاض على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها

x2 الناتج الداخلي الخام الفلاحي و**x2** الصادرات

70% من الإنتاج مثمن

قنوات توزيع عصرية وفعالة

عصرنة **12** سوق جملة

أسواق أسبوعية عصرية

جودة، وابتكار وتكنولوجية خضراء صديقة للبيئة

120 مجازر مرخصة

x2 المراقبة الصحية

فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة اكولوجيا

x2 الفعالية والنجاعة المائية

الحفاظ على التربة

الجيل الأخضر

GÉNÉRATION GREEN

2020 - 2030

صندوق التنمية الفلاحية

4,3 مليار درهم

كإنجازات فعلية لصندوق التنمية الفلاحية خصصت 87% منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية

2,20 مليار درهم

مشاريع الإعداد الهيد وفلاحي و العقاري استفادت من 58% من التحفيزات الإجمالية

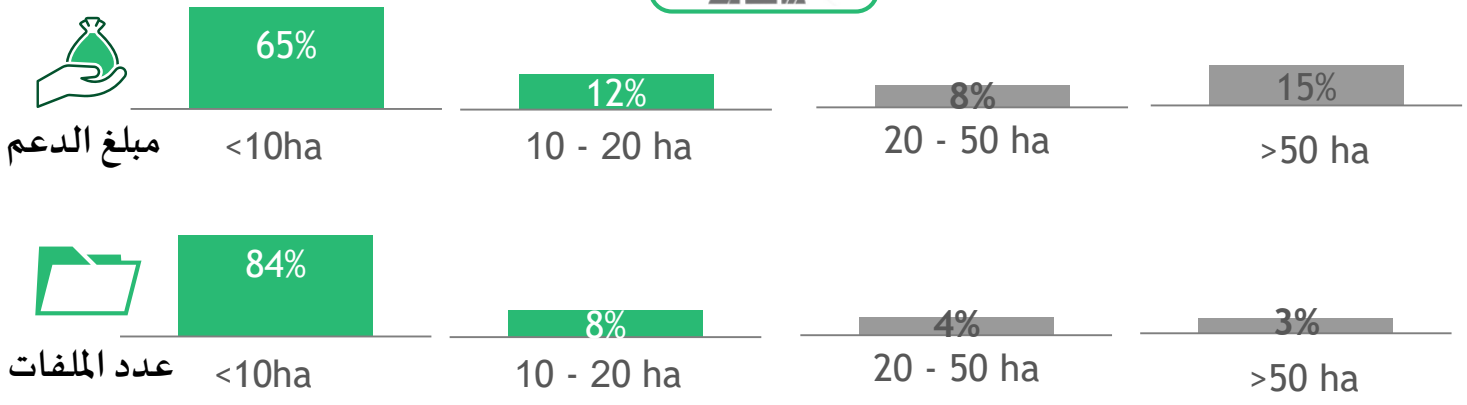

صندوق التنمية الفلاحية

العمليات	إنجازات 2022 (بمليون درهم)	توقعات 2023 (بمليون درهم)	± %
الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	2 201	1 856	-16%
تكثيف الإنتاج الحيواني	442	367	-17%
تجهيز الضيعات الفلاحية	357	340	-5%
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	265	300	13%
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	305	239	-22%
غرس الأشجار المثمرة	105	87	-17%
وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	121	107	-12%
إعانات أخرى	91	104	14%
إعانات جديدة (الجيل الأخضر)	-	200	
مجموع التحفيزات المباشرة للاستثمارات	3 887	3 600	-7%
التأمين الفلاحي	381	470	23%
تأهيل سلاسل الإنتاج	45,7	40	-12%
النخيل المثمر (*)	6,9	90	-
برنامج دعم الماشية	109		-
أخرى	4,4		-
مجموع العمليات الاخرى	547	600	10%
المجموع العام	**4 434**	**4 200**	**-5%**

(*) يعزى ضعف إنجاز البرنامج لعدم توفر الكميات اللازمة من فسائل النخيل برسم هذا الموسم

الاستثمارات المرتقبة في 2023 بناء على التحفيزات المبرمجة

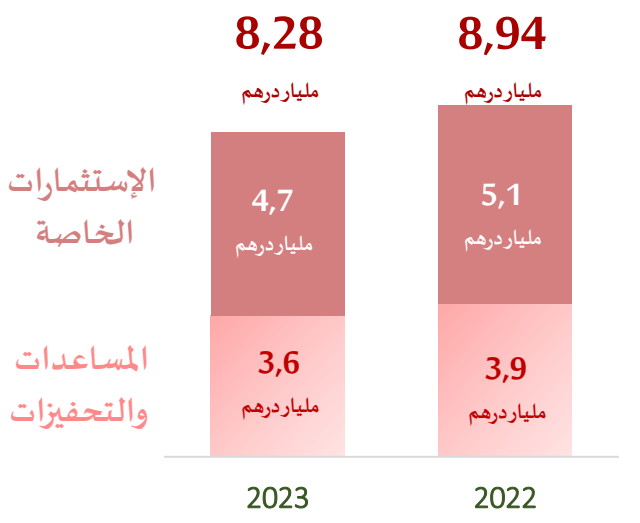

صرف 1 درهم من التحفيزات

2,3 دراهم من الاستثمارات

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

1 برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء

عصرنة شبكات الري بدوائر السقي الكبير للرفع من نجاعتها

المنجزات — 2022

المساحة المبرمجة 2020-2030: 110.000 هكتار

- ✓ إنتهت الأشغال على مساحة 32.900 هكتار
- ✓ مواصلة الأشغال على مساحة 57.100 هكتار
- ✓ انطلاق الأشغال على مساحة 20.000 هكتار

البرنامج — 2023

- ✓ إنهاء الأشغال على مساحة 11.000 هكتار إضافية حيث ستبلغ المساحة المنتهية 43.900 هكتار (2020-2023)
- ✓ متابعة الأشغال على مساحة 66.100 هكتار

تجهيز الضيعات بالري الموضعي

المنجزات — 2022

المساحة المبرمجة 2020-2030: 350.000 هكتار

- ✓ بلغت المساحة الاجمالية المسقية بالري الموضعي الى اليوم 768.000 هكتار منها: 438.000 هكتار أنجزت خلال الفترة 2008 – 2019 و 170.000 هكتار خلال الفترة 2020 - 2022

البرنامج — 2023

- ✓ سيمكن برنامج 2023 من تغطية حوالي 50.000 هكتار إضافية لتصل المساحة الإجمالية 818.000 هكتار
- ✓ رصد مبلغ دعم يقدر ب 2,201 مليار درهم كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية

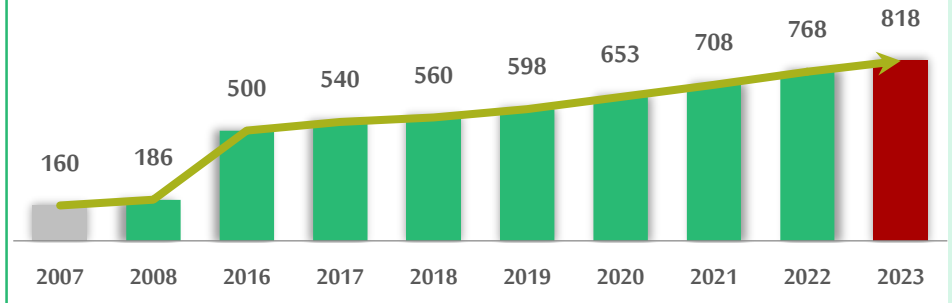

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

2 برنامج توسيع السقي

المنجزات

2022

المساحة المبرمجة 2020-2030: **72.500** هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة

- ✓ **الدراسات:** تم إنهاء الدراسات في كل المدارات باستثناء مشروع تهيئة 30000 هكتار بسهل الغرب حيث مازال قيد الدراسات
- ✓ الأشغال: بلغت المساحة الاجمالية المجهزة **35.030 هكتار**، منها **1.850هكتار** خلال الفترة 2020 – 2022

البرنامج

2023

- ✓ **الدراسات:** متابعة الدراسات بمشروع تهيئة 30000 هكتار بسهل الغرب
- ✓ الأشغال : مواصلة الأشغال على **مساحة 36.250 هكتار** بالدوائر السقوية سايس، سبو الأوسط و إناون السفلى الشطر الثاني، وبوذنيب

3 برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري

		2022	2023
الدراسات	مشروع قدوسة 5.000 هكتار	• اطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص المكلف بتسيير منشآت المشروع	• اختيار الشريك الخاص و توقيع عقد التدبير المفوض
	مشروع الداخلة 5.000 هكتار	• الانتهاء من توقيع العقود مع الشركاء الخواص. • الانتهاء من إعداد الشروط القبلية لدخول عقود الشراكة حيز التنفيذ. • إطلاق الأشغال القبلية في غشت 2022.	• مواصلة أشغال محطة تحلية مياه البحر وشبكة الري
	مشروع طانطان في جهة كلميم واد نون 5.000 هكتار	• انطلاق دراسات القابلية وهيكلة المشروع	• مواصلة دراسة الجدوى و التقييم القبلي
	مشروع الغرب 30.000 هكتار	• إنجاز دراسة الجدوى	• مواصلة التقييم القبلي و اعداد ملف طلب العروض
	مشروع سيدي رحال 5.000 هكتار	• انطلاق دراسات القابلية وهيكلة المشروع	• مواصلة دراسة الجدوى و التقييم القبلي
	مشروع سايس 30.000 هكتار	• اختيار مكتب الدراسات المكلف بدراسة مشروع التدبير المفوض	• مواصلة دراسة مشروع التدبير المفوض
	مشروع التدبير المفوض بمدار المحافظة بمنطقة شتوكة	• اعداد ملف طلب العروض لاختيار الشريك الخاص	• اطلاق طلب العروض و توقيع عقد التدبير المفوض
الأشغال والتدبير	مشروع الكردان 10.000 هكتار	• مواصلة التدبير المفوض للمشروع	• مواصلة فترة الاستغلال الخاصة بالعقد.
	مشروع أزمور البئر الجديد 3.200 هكتار	• مواصلة التدبير المفوض للمشروع	• مواصلة فترة الاستغلال الخاصة بالعقد.
	مشروع شتوكة 15.000 هكتار	• انهاء أشغال محطة التحلية ومتابعة انجاز اشغال انشاء شبكة الري.	• استلام المشروع و إطلاق فترة الاستغلال - بداية التدبير المفوض للمشروع .

برنامج برنامج الري الصغير و المتوسط

4 برنامج الري الصغير و المتوسط

الأشغال

2022

- ✓ تقدر المساحة التي تم استصلاحها خلال الفترة 2020- 2022 ب **54.311 هكتار**

الأشغال

2023

- ✓ مواصلة أشغال استصلاح السواقي و الخطارات خلال سنة 2023 على مساحة **15.000هكتار** على الصعيد الوطني

مشاريع الفلاحة التضامنية

تصل الاعتمادات المرصودة لمشاريع الفلاحة التضامنية برسم سنة 2023 إلى 1,78 مليار درهم منها 950 مليون درهم تخص اعتمادات الأداء.

برنامج العمل لسنة 2023

إتمام 217 مشروعا في طور الإنجاز.

تنفيذ برنامج الاستدامة لفائدة 35 مشروعاً.

برمجة 27 مشروعًا فلاحيا تضامنيًا جديدا من الجيل الجديد موزعة على كل مناطق المغرب بإستثمار إجمالي يبلغ 668 مليون درهم منها 184,6 مليون درهم مبرمجة برسم 2023.

- 7 مشاريع للتكثيف المستدام لنظم الإنتاج؛
- 19 مشروعا لتحويل أنظمة الإنتاج؛
- مشروع لتثمين الإنتاج الفلاحي والولوج إلى اقتصاد السوق.

برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي

تصل الاعتمادات المرصودة برسم 2023 لبرنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي إلى 55 مليون درهم.

برنامج العمل لسنة 2023

مواكبة 5.000 شاب حاملي مشاريع الخدمات الفلاحية والشبه فلاحية والرقمية وكذلك الشباب وذوي الحقوق بالأراضي السلالية .

تهيئة وتجهيز المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة وفروعها.

المركز الجهوي للشباب المقاولين في الفلاحة

CRJEA

السلامة الصحية للمواد الغذائية

	2022	2023
عمليات المراقبة و الاعتماد	• 324.650 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء و 869.630 طن من منتجات البحر • 0,95 مليون قنطار من البذور و107 مليون غرسة إلى غاية 11 أكتوبر 2022 • عند الاستيراد: مراقبة 3.811.300 طن من المنتجات الغذائية و 4,7 مليون وحدة من الحيوانات الحية • عند التصدير: مراقبة 1.170.100 طن من المنتجات الغذائية و 54,4 مليون وحدة من الحيوانات الحية	• 480.000 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء و 860.000 طن من منتجات البحر • 1,5 مليون قنطار من البذور و 85 مليون غرسة • عند الاستيراد : مراقبة 4.203.500 طن من المنتجات الغذائية و حوالي 5 مليون وحدة من الحيوانات الحية • عند التصدير : مراقبة 1.433.500 طن من المنتجات الغذائية و حوالي 55 مليون وحدة من الحيوانات الحية
البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية	• إنجاز حملة وطنية تذكيرية لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية مكنت من تحصين أزيد من 2,3 مليون رأس خلال الأسدس الأول من سنة 2022 • اطلاق حملة تلقيح تذكيرية وطنية عند الأبقار و أخرى عند المجترات الصغيرة بالحدود الشرقية ابتداء من 05 شتنبر 2022 مكنت من تحصين أزيد من 1,3 مليون رأس من الأبقار و أزيد من 2,8 مليون رأس من المجترات الصغيرة إلى غاية 11أكتوبر 2022 والعملية ما زالت مستمرة.	• إنجاز حملتين وطنيتين تذكيريتين لتلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية مقرونة بعملية ترقيم الأبقار • إنجاز حملة وطنية لتلقيح للأغنام و الماعز ضد مرض الحمى القلاعية في الجهات الحدودية الشرقية (الجهات المعرضة لخطر ظهور المرض).
البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات	• ترقيم حوالي 900.000 رأس من البقر وحوالي 17.000 رأس من الابل إلى غاية 11 أكتوبر 2022	• مواصلة عملية ترقيم وتسجيل الإبل والأبقار
عيد الأضحى	• تسجيل 147 255 مسمن الأغنام والماعز من طرف المصالح البيطرية • ترقيم 7.116.174ملايين رأس من الأغنام والماعز بحلقة عيد الأضحى • القيام بمداومة بيطرية طيلة فترة العيد من طرف أزيد من 460 تقني وبيطري • مراقبة 600 عينة من الأعلاف و 1.240 عينة من لحم الغنم للتأكد من جودتها	• القيام بعملية تسجيل وحدات تسمين الأغنام الموجهة للذبح بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1443 والسهر على ترقيمها.

السلامة الصحية للمواد الغذائية

2022

البرنامج الوطني لمحاربة داء الجدري وطاعون المجترات الصغيرة

- 324.650 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء و 869.630 طن من منتجات البحر ؛
- القيام بحملة وطنية لتلقيح الأغنام والماعز ضد داء الجدري وطاعون المجترات الصغيرة خلال الأسدس الأول من سنة 2022 مكنت من تحصين حوالي 20,6 **مليون** رأس من الأغنام و أزيد من 5,2 مليون رأس من الماعز.

قطاع الصناعات الغذائية / المنتجات المحلية - 2022

1 الأقطاب الفلاحية

	قطب مكناس	قطب بركان	قطب تادلة	قطب سوس
المساحة الصافية المجهزة بالهكتار	108	31,4	80	33,6
عدد المشاريع المسوقة	101	41	61	91

قطب مكناس

المنجزات

- ✓ مواصلة أنشطة أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية بمكناس وبركان وتادلة؛
- ✓ مواصلة أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية بسوس؛
- ✓ التوقيع على اتفاقية الاطار واتفاقية التثمين من أجل إنجاز قطب اللوكوس وإطلاق الدراسات المتعلقة بقطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له ؛
- ✓ التوقيع على اتفاقية الاطار من أجل إنجاز قطب الغرب؛
- ✓ التوقيع على اتفاقية الاطار وإطلاق الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بإنجاز قطب الحوز واختيار شركة التجهيز والتنمية التي ستقوم بإنجازه.

البرنامج

- ✓ **أقطاب مكناس وبركان وتادلة:** مواصلة عملية تسويقهم لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهم وكذا مواصلة أنشطة أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية التابعة لهم؛
- ✓ **قطب سوس:** مواصلة عملية تسويق القطب الفلاحي لسوس وإتمام تجهيز قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- ✓ **قطب اللوكوس:** مواصلة أشغال تهيئة القطب الفلاحي وإطلاق أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- ✓ **أقطاب الغرب والحوز:** إطلاق أعمال تهيئة القطبين وكذا الدراسات التقنية المتعلقة بأشغال بناء أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية التابعة لهما .

مركز الاستقبال بقطب مكناس

قطاع الصناعات الغذائية / المنتجات المحلية - 2022

2 تنمية قطاع الصناعات الغذائية

المنجزات

تنفيذ مقتضيات العقد البرنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2017-2021: تبلغ كلفته 12مليار درهم حيث يتحمل قطاع الفلاحة 2,8 مليار درهم وذلك على شكل منح إعانات في إطار صندوق التنمية الفلاحية و الموجهة لوحدات تثمين المنتوجات الفلاحية. و تتلخص أهم المنجزات إلى متم شهر شتنبر 2022 كما يلي :

- ✓ 226طلب إعانة لخلق وحدات للتثمين (منها 97 وحدة للحفظ بالتبريد و39 وحدة لعصر و تثمين زيت الزيتون و 19وحدة لتوضيب الحوامض و22 وحدة لتحويل الخضر والفواكه)
- ✓ 106 مشروعا تم إنجازها وتوجد باقي المشاريع في طور البناء،
- ✓ 4,1 مليار درهم كاستثمار مرتقب،
- ✓ 13.224 منصب شغل مرتقب،
- ✓ تمديد البرنامج لسنتين إلى غاية دجنبر 2023

البرنامج

- ✓ مواصلة تنفيذ التزامات العقد البرنامج وملحقه عن طريق منح إعانات الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية لخلق وحداث تثمين المنتوجات الفلاحية. وستعرف سنة 2023 انطلاق أنشطة 120 مشروع لوحدات التثمين

قطاع الصناعات الغذائية / المنتجات المحلية - 2022

3 تنمية المنتجات المحلية

المنجزات

- ✓ دعم وتأهيل 270 تجمعا للمنتجين من أجل تكثيف الإنتاج وتثمين وتحسين جودته طبقا لمقتضيات قوانين الجودة والسلامة الصحية عن طريق بناء وترميم وحدات تثمين المنتوجات المحلية لصالح تجمعات المنتجين الصغار وكذا تجهيزها؛
- ✓ دعم المنتجين الصغارعن طريق اقتناء لوازم التلفيف والعَنوَنة للتخفيف من كلفة الانتاج وتحسين العرض؛
- ✓ تعديل وتتميم جميع النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية؛
- ✓ الاعتراف بعلامتين مميزتين للمنشأ والجودة حيث بلغ عدد المنتوجات التي تم الاعتراف بها 75 منتوج, وتخص : البيان الجغرافي نعناع البروج والبيان الجغرافي كمون المنكوب؛
- ✓ مواكبة المنتجين من اجل المصادقة على المنتوجات المحلية المرمزة؛
- ✓ دعم المنتجين من اجل المصادقة على المنتوجات البيولوجية.

البرنامج

- ✓ تأهيل 300 تجمعا للمنتجين من أجل تكثيف الانتاج وتثمين وتحسين جودته طبقا لمقتضيات قوانين الجودة والسلامة الصحية، مع إيلاء أهمية خاصة للتجمعات المهنية المشغلة للعنصر النسوي والشباب القروي ؛
- ✓ مواصلة دعم المنتجين الصغارعن طريق اقتناء لوازم التلفيف والعَنوَنة للتخفيف من كلفة الانتاج وتطوير العرض و تحسين تنافسية المنتوجات ,
- ✓ مواصلة مواكبة المنتجين من اجل الاعتراف بعلامات مميزة للمنشأ والجودة؛
- ✓ مواصلة مواكبة المنتجين من اجل المصادقة على المنتوجات المحلية المرمزة والمنتوجات البيولوجية؛
- ✓ تنزيل مقتضيات عقدة البرنامج الخاص بالسلسلة البيولوجية؛
- ✓ تكثيف المراقبة والعمل على تفعيل القانون 39.12 المؤطر للإنتاج البيولوجي.

قطاع الصناعات الغذائية / المنتجات المحلية - 2023

4 أسواق الجملة للخضر و الفواكه

المنجزات

- ✓ مواصلة أشغال بناء **سوق الجملة من الجيل الجديد** للمنتجات الفلاحية والغذائية بالرباط؛
- ✓ الشروع في إنجاز مشاريع **أسواق الجملة للخضر والفواكه من الجيل الجديد** بكل من بركان و مكناس وأكادير ومراكش ؛

البرنامج

- ✓ إتمام أشغال بناء **سوق الجملة من الجيل الجديد** للمنتجات الفلاحية والغذائية بالرباط؛
- ✓ مواصلة إنجاز مشاريع **أسواق الجملة للخضر والفواكه من الجيل الجديد** بكل من بركان و مكناس وأكادير ومراكش

التأمين الفلاحي

الأهداف التي حددتها استراتيجية الجيل الأخضر تروم إلى تغطية 2.5 مليون هكتار بحلول عام 2030 ، من خلال زيادة المساحات المغطاة تدريجياً. و تبلغ المساحة المبرمجة خلال هذا الموسم (2022 / 2023) 1,2 مليون هكتار.

1 التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب و القطاني و الزراعات الزيتية

المنجزات

- ✓ **عدد الجماعات المؤمنة**: حوالي **726** جماعة مؤمنة.
- ✓ **عدد الجماعات المتضررة : 710** جماعة تضررت من الجفاف.
- ✓ **المساحة المتضررة** بلغت ما يناهز **973800** هكتار أي ما يناهز **97 %** من **المساحة المؤمنة**.
- ✓ المبلغ الإجمالي **للتعويضات 1,05 مليار درهم**. ونظرا لخصوصيات هذا الموسم، وتنفيذا للتعليمات السامية المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لمواجهة آثار نقص التساقطات المطرية، فقد تم، **منذ أوائل شهر أبريل، عملية صرف مستحقات الفلاحين** المتضررين من الجفاف. وللتذكير انه خلال المواسم الفلاحية السابقة كانت عملية التعويض عن الاضرار تنطلق ابتداء من شهر يونيو

المساحة الإجمالية المؤمنة (1000 هكتار)

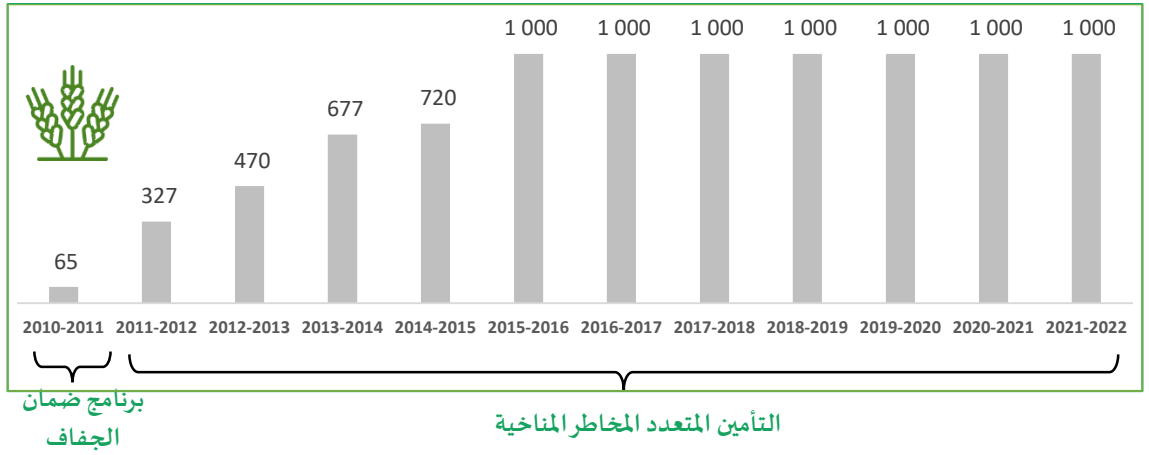

2 برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

المنجزات

- ✓ **المساحة الإجمالية المؤمنة : 16.548 هكتار**
- ✓ **عدد الفلاحين المؤمنين : 2.713 فلاح**
- ✓ **الرأس المال المؤمن : 151,5 مليون درهم**
- ✓ **عمليات الخبرة في طور الإنجاز بالنسبة للفلاحين المتضررين.**

المساحة الإجمالية المؤمنة بالهكتار

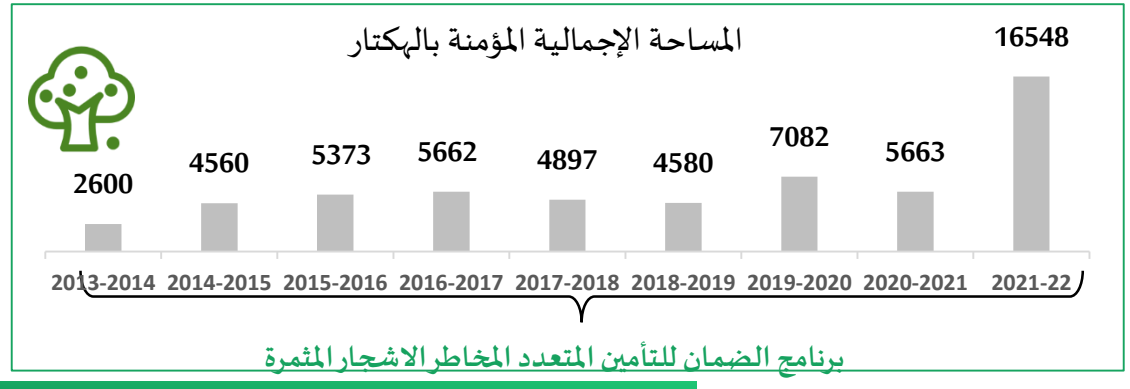

التعليم والتكوين والبحث و الاستشارة الفلاحية

1 البحث الفلاحي

- ✓ تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطار الميكانزيم التنافسي لتمويل البحوث ووفتح باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة برسم سنة 2022
- ✓ تتبع انجاز برامج البحث على المدى المتوسط 2021-2024 للمعهد الوطني للبحث الزراعي الذي يتو افق مع أهداف استر اتيجية الجيل الأخضر و الذي يهدف إلى تطوير نماذج زراعية مستدامة لتدبير فعال للموارد والإنتاجية المثلى للمحاصيل والثروة الحيو انية
- ✓ متابعة تنزيل خارطة الطريق للبحث والابتكار

2 التعليم العالي

- ✓ تكوين ما مجموعه 2600 طالبا بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي ؛
- ✓ مواصلة الأشغال لإنجاز و صيانة البنيات التحتية الضرورية للرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي
- ✓ دعم التجهيزات البيداغوجية والعلمية لتقوية التعليم النظري و التطبيقي
- ✓ مواصلة دعم الرقمنة

3 التكوين المهني الفلاحي

- ✓ تكوين 12733 متدربا منهم 2528 تقني متخصص و 1414تقني و 2058 عامل مؤهل وكذا تكوين 6340 متدرج و 194 تلميذ بالباكالوريا علوم زراعية. كما سيم إعطاء انطلاقة التكوين التأهيلي لفائدة 3160 مستفيدا و مستفيدة.
- ✓ متابعة أشغال التهيئة وعصرنة البنية التحتية وكذا الرفع من القدرة الاستيعابية لمؤسسات للتكوين المهني الفلاحي،
- ✓ إتمام مشروع نظام معلوماتي لتسيير مؤسسات التعليم والتكوين المهني الفلاحي
- ✓ استكمال الرقمنة التدريجية لمحتويات برامج التكوين المهني الفلاحي

4 ضبط الاستشارة الفلاحية الخاصة

- ✓ صيانة البرنامج التطبيقي الخاص بمعالجة طلبات الاستفادة من اعتماد بهدف ملاءمتها مع المتطلبات المستجدة المتعلقة بتدبير هذا الملف وخصوصا تلك المتعلقة بمعالجة طلبات التجديد.
- ✓ برمجة دورات تكوينية لفائدة المستشارين الفلاحيين المعتمدين.
- ✓ القيام بحملات تحسيسية وتواصلية حول عملية تجديد قرارات اعتماد (الجو انب المسطرية والقانونية).
- ✓ القيام بحملات تحسيسية وتواصلية حول مهنة المستشار الفلاحي بمدارس ومعاهد التعليم الفلاحي.

التنمية القروية

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1 برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

انجازات 2022

الكهرباء

- إنجاز ربط 998 دوارا بالكهرباء، 872 منها تم الانتهاء من انجازها.
- تمديد الشبكة الكهربائية على طول 997 كلم
- تقوية شبكة الكهرباء من خلال 249 عملية تثبيت للمحولات الكهربائية

الماء الصالح للشرب

- إنجاز 679 منظومة للماء الصالح للشرب، 551 منها تم الانتهاء من انجازها.
- 31148 من عمليات الربط الفردي والمختلط و بالنافورات، 25227 منها تم الانتهاء من انجازها.
- توسيع الشبكة على طول 1083 كلم.

التعليم

- إنجاز 2725 عملية بناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، مقابل 665 عملية في طور الإنجاز.
- إنجاز 103 عملية تجهيز بمعدات المؤسسات التعليمية و اقتناء 796 حافلة النقل المدرسي.

الصحة

- 752 عملية بناء (او إعادة البناء)، توسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية، تم الانتهاء من انجاز 624 منها.
- إنجاز 585 عملية تجهيز للمراكز الصحية بالمعدات الطبية و اقتناء 629 سيارة للإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة

الطرق و المسالك القروية

- بناء وصيانة 14523 كلم من الطرق والمسالك، مقابل 4408 كلم في طور الإنجاز
- بناء 149 منشأة فنية

برنامج 2023

- ✓ مواصلة إنجاز البرنامج، حيث تقوم حاليا المجالس الجهوية لتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية **بإعداد مشاريع مخططات العمل برسم سنة 2023**. سيتم في القريب العاجل مناقشة هذه المخططات مع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية للاتفاق على النسخة النهائية لبرنامج 2023.
- ✓ الغلاف المالي الاجمالي المرتقب لهذا البرنامج برسم 2023 يقدر **ب 8,4 مليار درهم منها 4,03 مليار درهم** ستمول عن طريق **صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية** بمساهمة القطاعات الوزارية المعنية.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

2 مواصلة انجاز مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس (بني ملال، وارززات، تنغير)

إنجازات 2022

إنهاء أشغال بناء المسالك القروية على مسافة 75 كلم وكذا إنهاء الدراسات الخاصة ب 152 كلم

مواصلة انجاز التجهيزات الهيدروفلاحية من خلال بناء 80 كلم من السواقي

-توسيع بساتين التفاح على مساحة 185 هكتار واستصلاح 1126 هكتار منها،
-توسيع بساتين اللوز على مساحة 900 هكتار واستصلاح 52 هكتار منها،
-غرس 70 هكتار من الزعفران،
-غرس 50 هكتار من البطاطس،
-بناء وحدتين لتثمين المنتوجات الفلاحية

المحافظة على الأراضي الزراعية من خلال بناء 200 42 م3 من الحواجز الصخرية وتهيئة 33 نقطة مائية لتوريد الماشية

إنجاز 58 دورة تكوينية لفائدة الفلاحين المستفيدين؛
مواصلة انجاز برنامج التعاون جنوب-جنوب الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف الدول الصديقة بالقارة السمراء و ذلك من خلال القيام بعشر مهمات

برنامج 2023

- مواصلة تنفيذ أو إنهاء الاشغال المتعلقة بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتطوير وتثمين المنتجات الفلاحية وكذا انجاز عمليات التهيئة الهيدروفلاحية وتهيئة المسالك القروية.
- انطلاق المشاورات بين الأطراف المعنية من أجل اعداد استراتيجية المغادرة وتفويت المشروع للقائمين على استدامته.
- **رصد حوالي 160 مليون درهم لهذا المشروع برسم سنة 2023، منها 89 مليون درهم كاعتمادات الأداء و71 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.**

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

3 مواصلة انجاز مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

إنجازات 2022

أنهاء أشغال بناء المسالك القروية على مسافة 140 كلم

انهاء أشغال غرس الأشجار المثمرة على مساحة 13600 هكتار من مختلف الأنواع (الزيتون والتين والأفوكادو واللوز والرمان والكستناء)

برنامج 2023

- مواصلة بناء المسالك المبرمجة خلال السنة الماضية على طول 41 كلم وانطلاق الأشغال على مسافة 36 كلم،
- مواصلة اشغال غرس الأشجار المثمرة المبرمجة سلفا وانطلاقها على مساحة 3600 هكتار،
- مواصلة التهيئة الهيدروفلاحية لحوض تسيفت على مساحة 600 هكتار.

تم تخصيص 177 مليون درهم لهذا المشروع خلال 2023 منها 105 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 72 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

4 مواصلة انجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة

إنجازات 2022

- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتهيئة المسالك القروية على طول 50 كلم و انطلاق الاشغال على مسافة 6 كلم
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد الحالة المرجعية للمشروع واعداد نظام معلوماتي خاص به
- مواصلة غرس الأشجار المثمرة على مساحة 4200 هكتار و انطلاق أشغال الغرس على مساحة 3300 هكتار موزعة بين أشجار الزيتون والتين واللوز،
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الزراعية
- إنجاز دورات تكوينية لفائدة الفلاحين المستفيدين؛

برنامج 2023

- مواصلة غرس الأشجار المثمرة المبرمجة برسم السنتين الماضيتين على مساحة 7500 هكتار؛ وانطلاق أشغال الغرس على مساحة 3300 هكتار جديدة؛
- تهيئة 26 كلم من المسالك القروية ؛
- اقتناء وتوزيع 1200 خلية نحل ؛
- انطلاق أشغال المحافظة على الأراضي الزراعية من خلال بناء 6500 م3 من الحواجز الصخرية وعمليات أخرى تهم 1150 هكتار ؛
- بناء وتجهيز منشئات تقنية تهم تربية النحل و رحبات لعرض المنتوجات الزراعية بالإضافة إلى مجموعة من العمليات التكوينية والتنظيمية لفائدة المستفيدين
- **الاعتمادات المبرمجة: حوالي 173 مليون درهم، منها 51 مليون درهم كاعتمادات الأداء و122 مليون درهم كاعتمادات الالتزام**

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

4 انطلاق انجاز مشروع التنمية القروية المندمجة بالجهة الشرقية:

أهداف المشروع	الحد من الفقر وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية التابعة لأقاليم وجدة والدريوش وجرسيف ، وذلك عن طريق: ▪ تأهيل سلاسل الانتاج؛ ▪ تحسين الولوج للأسواق؛ ▪ التدبير المستدام للموارد الطبيعية؛ ▪ تنويع موارد دخل الساكنة.	الكلفة	✓ **101 مليون دولار أمريكي** بمساهمة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) قدرها 71,9 مليون دولار
		مدة الإنجاز	✓ **7 سنوات ابتداء من 2023**
		الاعتمادات المالية المبرمجة	✓ **49 مليون** درهم منها 5 مليون درهم على شكل اعتمادات الأداء و 44 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

برنامج 2023

- يهم هذا المشروع أقاليم وجدة وبركان والدريوش وجرسيف ؛
- يمول بشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، بغلاف مالي إجمالي يناهز 101 مليون دولار أمريكي تتضمن مساهمة مالية للصندوق تناهز 72 مليون دولار أمريكي.
- خلال 2023، سيتم إطلاق مجموعة من العمليات في مجال غرس الأشجار المثمرة وتوزيع خلايا النحل وخلق نقاط الماء لتوريد الماشية وبناء وتجهيز وحدات لتمين إنتاج اللوز وإنجاز أشغال الاعداد الهيدروفلاحي والتهيئة العقارية بالإضافة إلى بناء المسالك القروية
- **الاعتمادات المبرمجة: حوالي 49 مليون درهم، منها 5 مليون درهم كاعتمادات الأداء و44 مليون درهم كاعتمادات الالتزام**

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

5 تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

إنجازات 2022

- إبرام **68 اتفاقية شراكة** مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2022 بغلاف مالي إجمالي **يناهز 454,45 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة **76,2 مليون درهم**
- مواصلة إنجاز 6 مشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يقدر ب **136,69 مليون درهم** برسم السنة المالية 2022

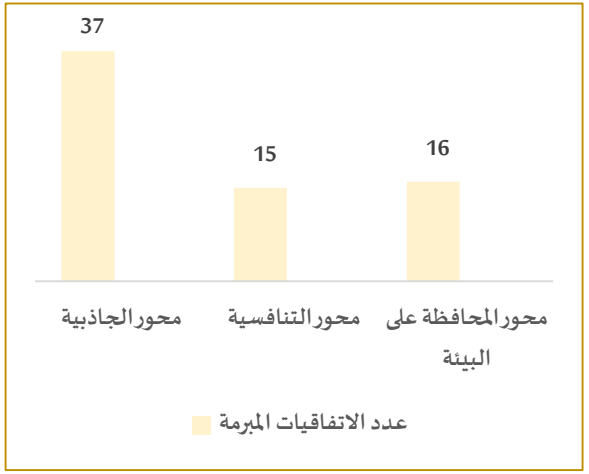

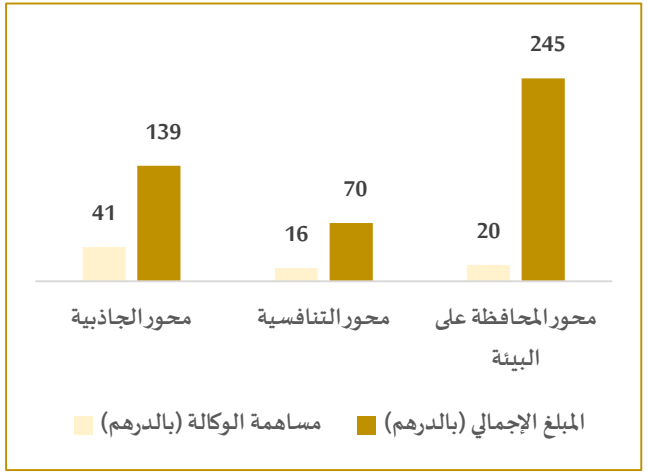

برنامج 2023

- تخصيص 66 **مليون** درهم لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الاستراتيجية.
- مواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز **120 مليون درهم** برسم 2023

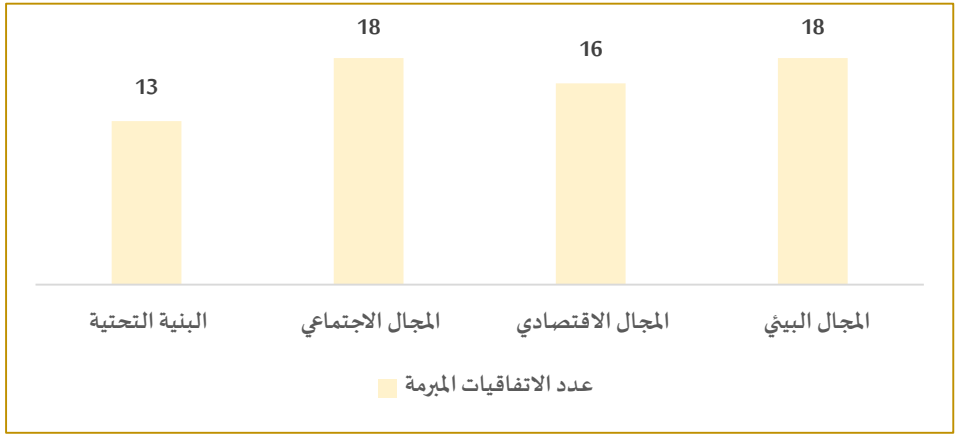

المياه والغابات

استراتيجية غابات المغرب 2020-2030

4 محاور رئيسية من أجل التدبير المستدام للموروث الغابوي

غابات المغرب
2030-2020

1 خلق نموذج جديد بمقاربة تَشَارُكِيَة

مقاربة تشاركية تأخذ بعين **الاعتبار الرهانات المحلية** وتقوم على تحفيز **الساكنة** لجعلها الشريك الأول في تدبير الغابات

2 تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

تخضع المنتزهات الوطنية والغابات الإنتاجية لنظام تدبير خاص من أجل **الرفع من الفعالية** فيما يخص تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

3 تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها

لم يعد من الممكن تدبير 9 مليون هكتار على المدى المتوسط والبعيد من دون **الوسائل الحديثة**، لذلك يجب الاستثمار في الوسائل والبنى التحتية **ورقمنة المهن** من أجل قيادة القطاع نحو النجاح

4 الإصلاح المؤسساتي للقطاع

إعادة هيكلة التنظيم المؤسساتي عبر إحداث **وكالة وطنية** وفق **إطار قانوني ملائم** هو أمر ضروري من أجل إنجاح تدبير المجالات مع الانفتاح على الشَراكات وضمان الفعالية

1.خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

إحداث أكثر من 500 منشط ترابي

2022-2020

- توظيف **36 منشطا**.
- **التقييم الأولي لعمل المنشطين** مع مواصلة تعزيز قدراتهم التقنية فيما يتعلق بالتخطيط الترابي والتنظيم المحلي والمقاربة التشاركية وتدبير النزاعات (11 منطقة غابوية).

برنامج 2023

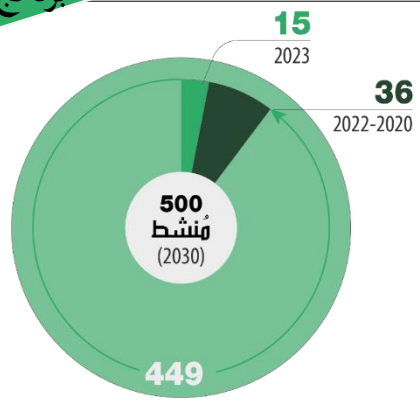

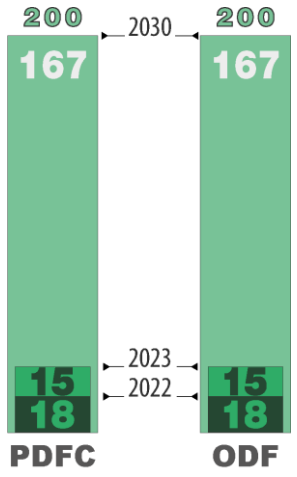

ODF 15

PDFC 15

10 مخططات

إحداث أكثر من 200 منظمة غابوية وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات

- تأطير **18 هيئة استشارية** جديدة للتنمية الغابوية **ODF**
- إعداد **18** مخططا للتنمية الغابوية **PDFC** على مستوى مختلف الجهات.
- بلورة أولى المخططات للتنمية الغابوية متوافق عليها مع منظمات التنمية الغابوية بجماعة تمحضيت.

تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات: التعويض عن حق الرعي

- الرفع من مبلغ منحة المقاصة:

	250 درهم/هكتار/سنة	1.000 درهم/هكتار/سنة
الأركان	350 درهم/هكتار/سنة	1.100 درهم/هكتار/سنة

- تقليص المساحة المؤهلة :

	300 هكتار	50 هكتار
الأركان	100 هكتار	40 هكتار

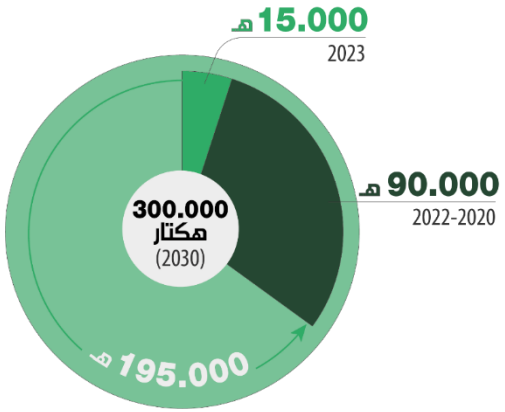

15.000 هكتار

115 مليون درهم

- التعاقد مع **198 جمعية** رعوية تضم **17.000منخرطا** وإجمالي المساحة الممنوعة من الرعي **90.000 هكتار**.

1.خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

تدابير وإجراءات تحفيزية لدعم تعاونيات المنتفعين 2020-2022

التعاونيات الغابوية

تثمين المنتجات الغابوية: خشب - نباتات عطرية وطبية - خروب - أركان ... وإشراك الساكنة في حماية وحراسة محيطات التشجير وتنظيمهم في إطار تعاونيات وجمعيات غابوية

- إبرام **100 عقد شراكة** مع تعاونيات لتثمين المنتجات الغابوية مع توحيد اعتمادات الالتزام لعقود الشراكة المنتهية.

حجم المعاملات: 40 مليون درهم ← دخل 2.000 درهم/ شهر/ للمنخرط

- **مراقبة الغابات** على مساحة **130.000** هكتار في المناطق ذات الضغط المرتفع

- بلغ عدد التعاونيات **250 تعاونية غابوية** منها **20** مجموعة ذات النفع الاقتصادي GIE تضم **15.000** منخرطا.

- تطوير خطة العمل عن طريق التعاون الدولي الكندي والألماني لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز وإكليل الجبل (الأزير) من خلال دعمها على المستوى التنظيمي:

دعم مباشر (تكوين وتجهيز): 4.000 منخرط منهم 1.000 امرأة ← 10 ملايين درهم

برنامج 2023

40 عقد شراكة

- مواصلة تطوير خطة العمل لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز وإكليل الجبل (الأزير).
- مواكبة تأسيس الاتحاد المشترك للمهنة الخاصة بسلسلة النباتات العطرية والطبية (إكليل الجبل) لتحسين مكانة تعاونيات المنخرطين.

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية: نموذج المنتزه الوطني لإفران

2020-2022

- إعادة تصنيف المنتزه الوطني لإفران حسب قانون 07.22 للمناطق المحمية ونشر القرار بتاريخ 2021.12.29
- تحيين تقسيم المنتزه : قَلْب الْمُنْتَزه والمنطقة المحيطة (منطقة الإدماج السوسيو اقتصادي)
- تهيئة المنطقة المحيطة: إنجاز دراسة لوضع رؤية شاملة لتنمية السياحة الإيكولوجية مع الشركة المغربية للهندسة السياحية.
- تهيئة وإعادة تأهيل قَلْب الْمُنْتَزه لاستقبال الأصناف المنقرضة مثل القط الأنمر (serval) والأيل البربري (cerf) والأروي (mouflon) والغزال الجبلي (gazelle de cuvier) والضربان (porc-épic) وطائر أبو منجل الأصلع (ibis chauve).

50 مليون درهم

تهيئة المنتزه الوطني لإفران

- إعادة توطين الأنواع المنقرضة على مستوى جبل إيج:

55 من الأروي	12 من الغزال الجبلي	5 من النسر الأبقع
mouflons à manchettes	gazelle de cuvier	vautour de Rüppell

- إعداد مشروع مع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية FFEM يهم السياحة الإيكولوجية والرياضات الجبلية عبر هبة مالية تقدر ب:

1,8 مليون يورو

برنامج 2023

- تفعيل مخطط تهيئة المنتزه الوطني لإفران.
- تأهيل قَلْب الْمُنْتَزه وإنجاز برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة .
- توقيع وبداية تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني مع مختلف الشركاء المعنيين.
- تنفيذ مشروع السياحة الإيكولوجية والرياضات الجبلية الممول من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية FFEM.
- تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتنمية مشاريع سياحية.

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية 2020-2022

- إعادة تصنيف المنتزهات التسع الأخرى حسب قانون 07.22 للمناطق المحمية
- الشروع في الدراسات لتهيئة المنتزه الوطني لسوس ماسة وتوبقال.

إعادة تأهيل الحيوانات البرية

- **36** عملية لإعادة توطين الأنواع البرية المهددة أو المنقرضة.

400 غزال دوركاس gazelle dorcas	160 الأروي Mouflons à manchettes	60 المها أبو عدس Addax
36 الأيل البربري cerf de Berbérie	35 الغزال الجبلي gazelle de Cuvier	20 المها oryx
80 النعامة autruches à cou rouge	12 النسر الأكلف vautours fauves	100 دراج أبو صيصن francolin à double éperon

- **40** عملية لإعادة توطين فئات جديد من الأنواع البرية إلى الطبيعة بالإرتكاز على برامج عمل محينة.

القطط المفترسة الصغيرة | الطيور الجارحة المنقرضة | أبو منجل الأصلع | القرد زعطوط

برنامج 2023

- تهيئة المنتزه الوطني لسوس ماسة وتوبقال (قَلْب الْمُنْتَزه والمنطقة المحيطة).
- إعادة توطين الأنواع البرية المهددة أو المنقرضة بالمنتزهات ومحميات الوحيش.

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

تشجير وتخليف الغابات

2022-2020

72.500 هكتار

22/21 – 21/20

3,5 مليون يوم عمل

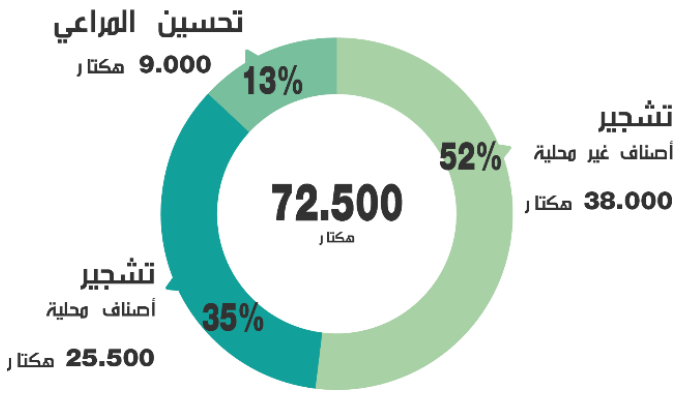

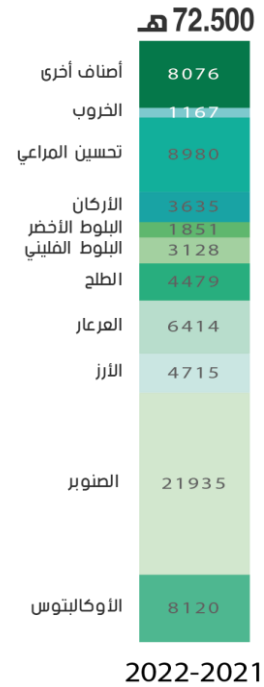

محاربة التصحر

- معالجة التعرية المائية بالتدخلات البيولوجية والميكانيكية:

150.000 هكتار / السنة

900.000 م³ سدود الترسيب

- تثبيت وصيانة 2.400 هكتار / سنة من الكثبان الرملية:

2.400 هكتار / السنة

برنامج 2023

52.000 هكتار

4 ملايين يوم عمل

50.000 هكتار

350.000 م³

1.220 هكتار

3. تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

تحديد وتأمين مواقع البذور للأنواع الأصلية

2022-2020

- تدقيق مواقع البذور الـ 15 المصنفة للبلوط الفليني للمعمورة.
- إطلاق مشاريع لتأمين هذه المواقع (التسييج والحراسة).
- الانتهاء من تدقيق مواقع بذور بلوط الفلين في تازة وبنسليمان.
- إطلاق دراسة فحص مواقع بذور البلوط الفليني بالريف.

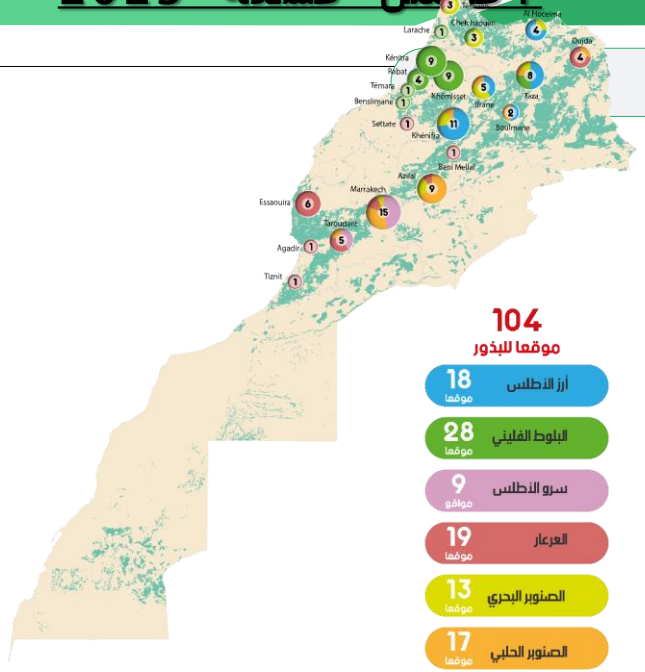

برنامج 2023

- إطلاق دراسة تدقيق مواقع البذور المصنفة الأخرى: الأرز والعرعر والصنوبر.
- تأمين مواقع البذور ذات الأولوية

المشاتل الغابوية وإنتاج الشتائل: التفويت لتشجيع القطاع الخاص المنتج

- إنتاج الشتلات

إنتاج 75 مليون شتلة

- تفويت إنتاج 10 ملايين شتلة غابوية سنويا لأصناف غير أصلية للقطاع الخاص، أي ما يعادل ثلث الإنتاج السنوي على مستوى 9 مشاتل غابوية.
- تحسين تقنيات زراعة وإنتاج الشتائل الغابوية.

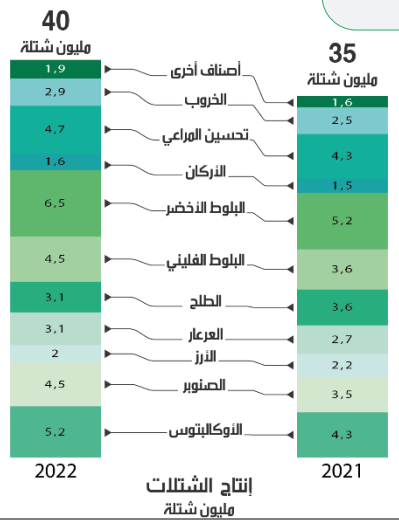

- تعميم النظام الجديد لإنتاج الشتائل الغابوية (محلية وغير محلية)، على مستوى 34 مشتل رئيسي.

إنتاج 40 مليون شتلة

3. تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها

إنجازات 2020-2021-2022 / برنامج العمل لسنة 2023

مشاتل غابوية وإنتاج الشتائل: تطوير الآليات من أجل سيادة خضراء

2020-2022

- إنجاز مشتل غابوي حديث وعصري بسيدي عميرة (عمالة سلا) على مساحة 2 هكتار بطاقة إنتاجية تبلغ 3 ملايين شتلة من البلوط الفليني والعرعار.
- تجهيز المشتل بنظام الري الآلي ومحطة الطقس ونظام المعلومات وأليات الإنتاج.

برنامج 2023

- إنجاز ورشة الإنتاج الآلي للشتائل.
- اقتناء معدات وخط الإنتاج الآلي للشتلات.
- بداية إنتاج الشتائل.

تحديث النهج التقني للأشغال الغابوية: استخدام التقنيات الحديثة

- أشغال تهيئة محيطات التشجير (مكننة الأشغال المثقاب الآلي، ...).
- استعمال تقنيات للاقتصاد في مياه السقي (waterboxx، مسبار رصد الطقس).
- تجربة التتبع الرقمي لمسار خشب الأرز (شرائح إلكترونية).
- تطوير تطبيقات معلوماتية للتدبير: الاستغلال الغابوي - تتبع المخالفات الغابوية - التشجير...
- وضع برنامج معلوماتي خاص بالقنص: مكريات ومحميات القنص وبإحاشات الخنزير
- استخدام طائرات الدرون لمراقبة الغابات وتتبع عمليات التشجير ومكافحة حرائق الغابات.
- وضع بوابة إلكترونية جديدة لبيع الفلين بالمزاد.

- اعتماد نموذج تتبع ومراقبة التشجير بواسطة الدرون.
- اعتماد نماذج جديدة لدفاتر التحملات لعصرنة الغرس.
- تطوير تطبيق معلوماتي لتدبير تهيئة الغابات.
- إنجاز نظام تسيير وتدبير المشاتل.
- تعميم تنزيل التطبيقات الرقمية على المستوى الوطني.
- تطوير النظام المعلوماتي للدفع الالكتروني للرسوم.
- تطوير القاعدة المعلوماتية لتدبير المنتزهات الوطنية والمحميات.

تطبيق محمول للتتبع

مطرقة إلكترونية

مسبار رصد الطقس

تتبع الأشغال بواسطة الدرون

تتبع الأشغال بواسطة الدرون

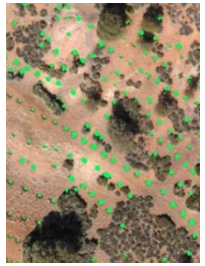

مثقاب آلي

4. الإصلاح المؤسساتي للقطاع

إنجازات 2020-2021-2022	برنامج العمل لسنة 2023

ملاءمة الإطار القانوني

2020-2022

إنشاء الوكالة الوطنية للمياه والغابات

- قانون رقم 20-52 بشأن إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات (22 يونيو 2021).
- المرسوم رقم 2-21-705 الصادر لتطبيق بعض أحكام القانون رقم 20-52 بشأن إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات ANEF (23 شتنبر 2021).

ANEF
الوكالة الوطنية للمياه والغابات
AGENCE NATIONALE DES EAUX ET FORETS

مشروع قانون الغابات الجديد

- تحيين الإطار القانوني و ملاءمته مع التطلعات التنموية للمجال الغابوي.
- مناقشة مشروع قانون الغابات مع مختلف الشركاء المعنيين.

برنامج 2023

- إعادة توصيف المهن وترسيمها وفقا لتوجهات الاستراتيجية الجديدة.
- مواكبة تنزيل الهيكل التنظيمي للوكالة

- بلورة مشروع القانون رقم 21.22 و إدراجه في مسطرة المصادقة
- إعداد مشاريع النصوص التنظيمية (مراسيم وقرارات) المرفقة للقانون الجديد.

الصيد البحري

الصيد البحري

1. مؤشرات نشاط الصيد البحري
2. أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس
3. مؤشرات قطاع الصيد البحري

1-1- أهم مؤشرات استراتيجية آليوتيس إلى غاية 2021

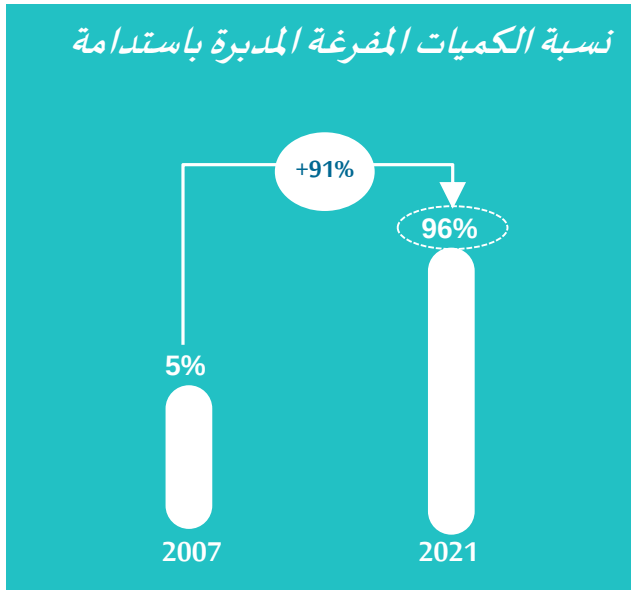

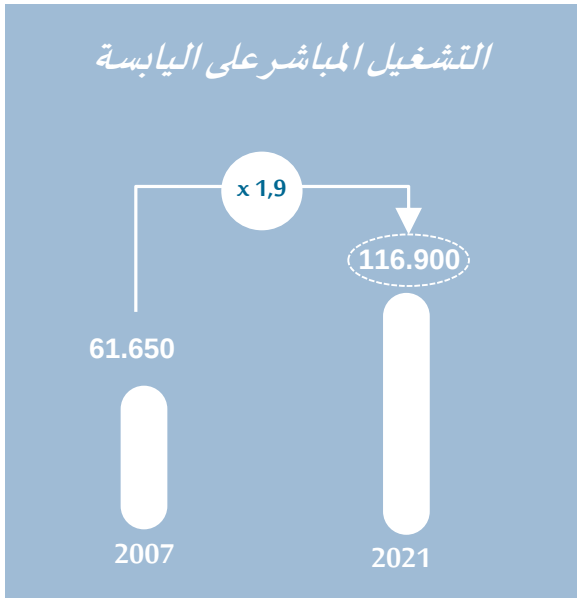

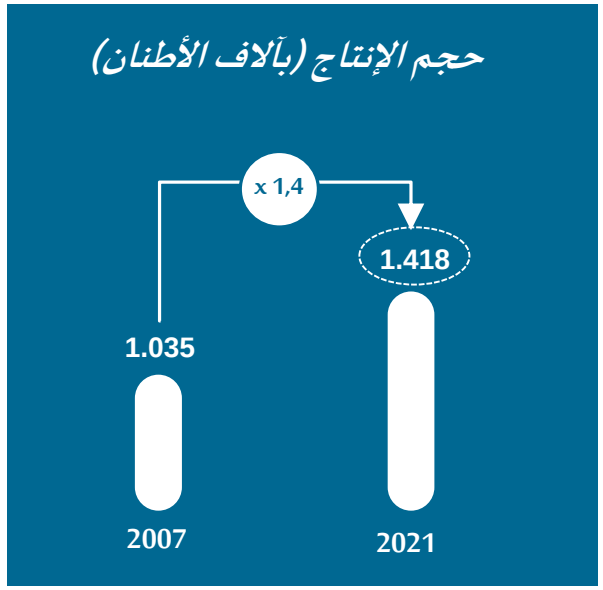

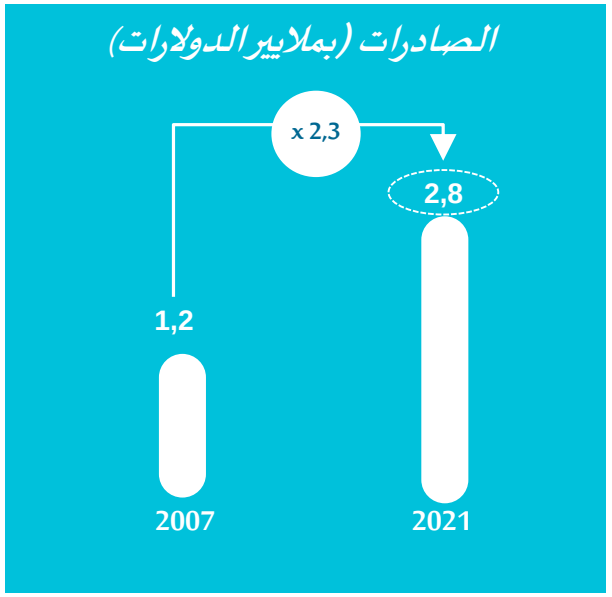

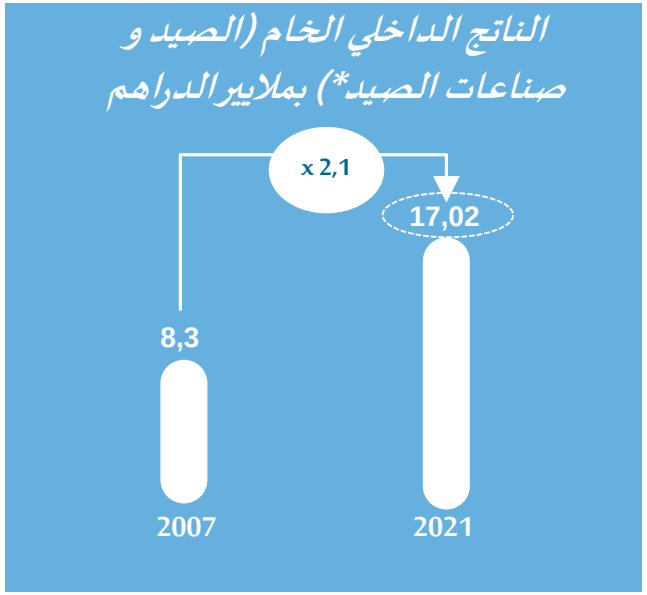

* المصدر: المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص الصيد البحري و الأحياء البحرية وتقديرات الوزارة فيما يخص صناعات الصيد

2-1- أهم مؤشرات نشاط المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

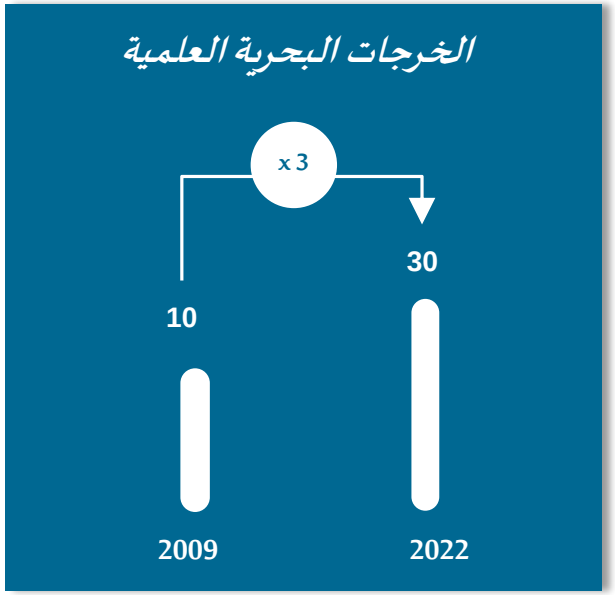

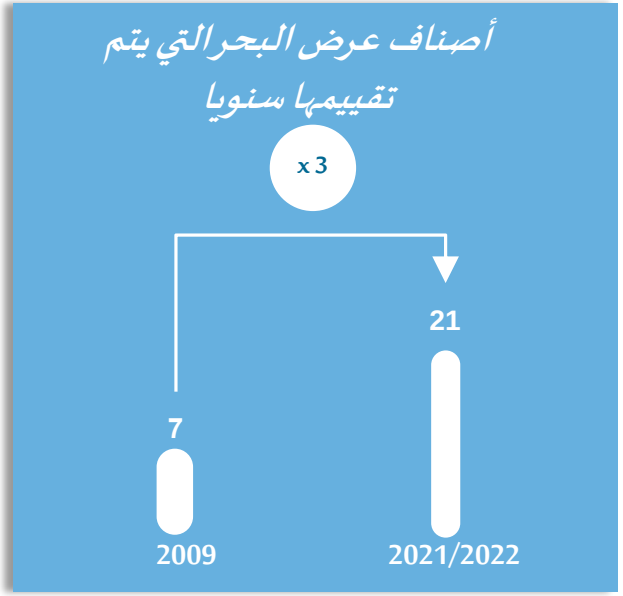

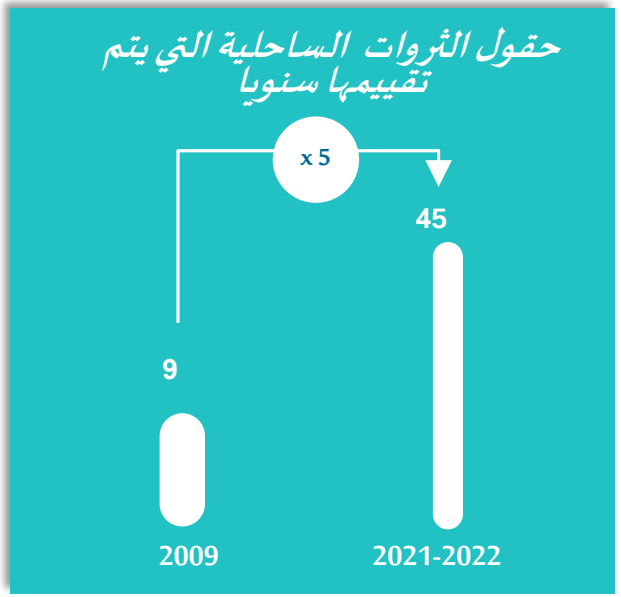

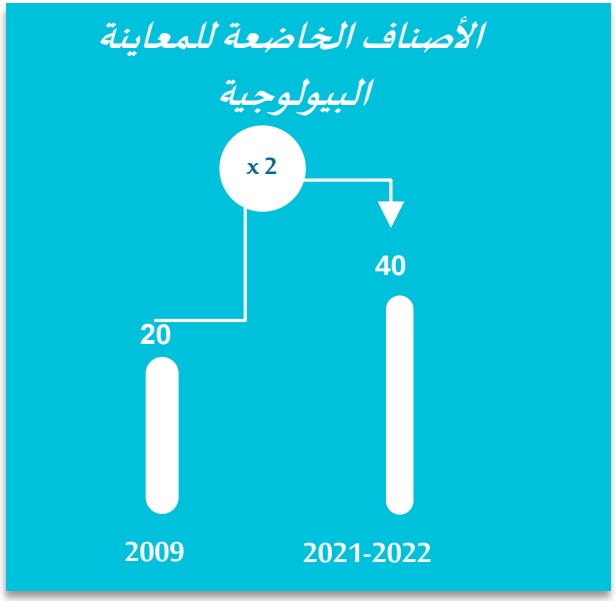

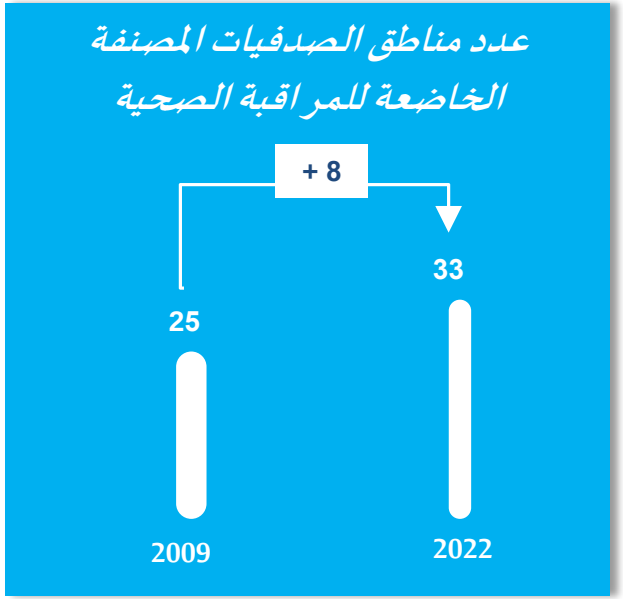

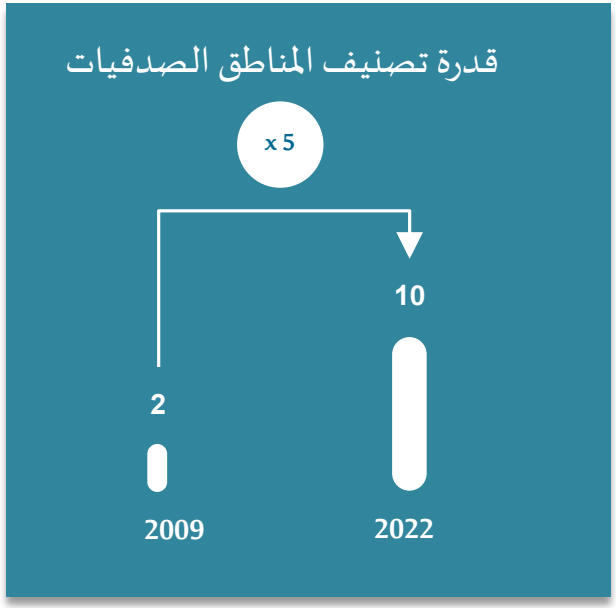

1-3- أهم مؤشرات تنمية تربية الأحياء البحرية

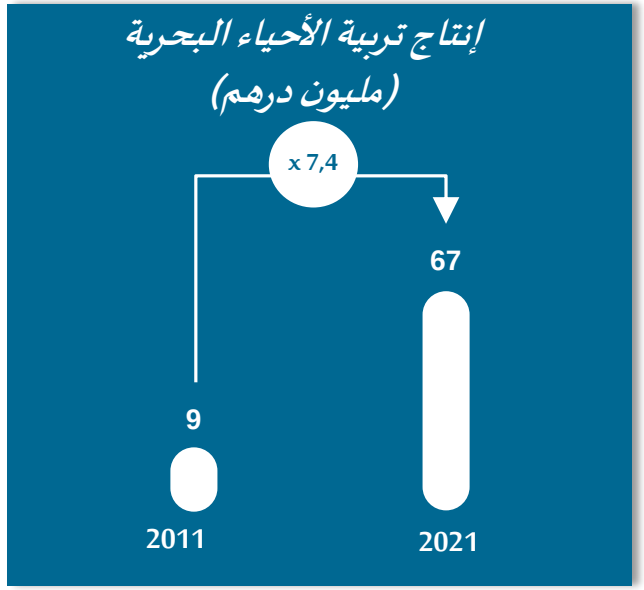

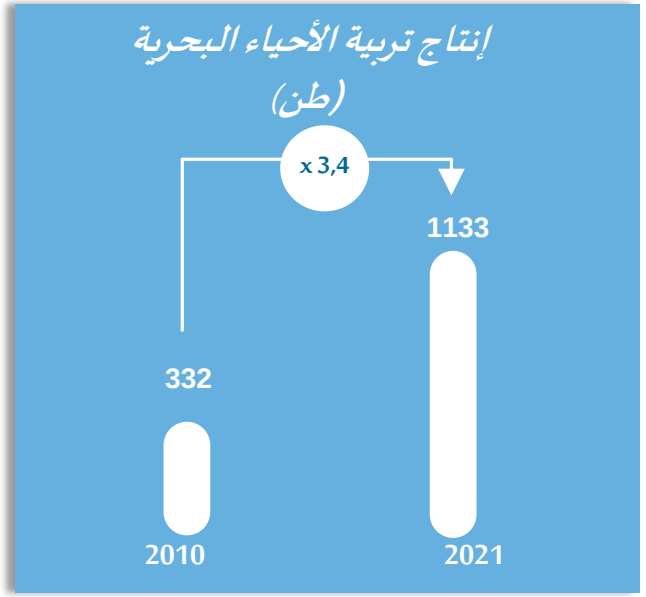

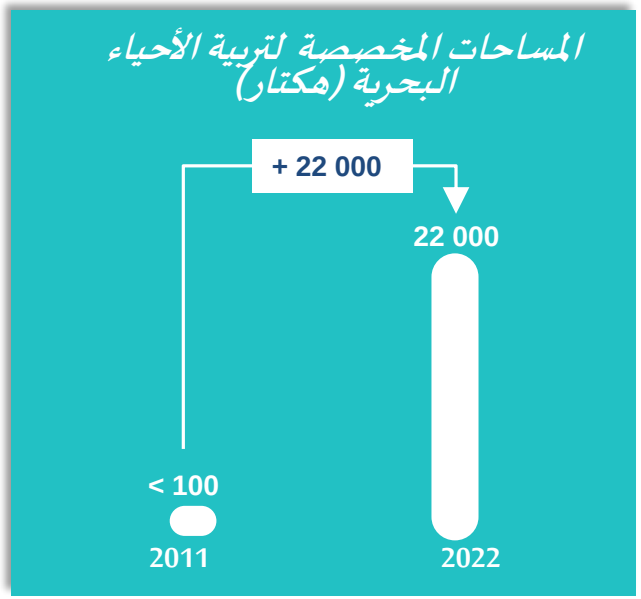

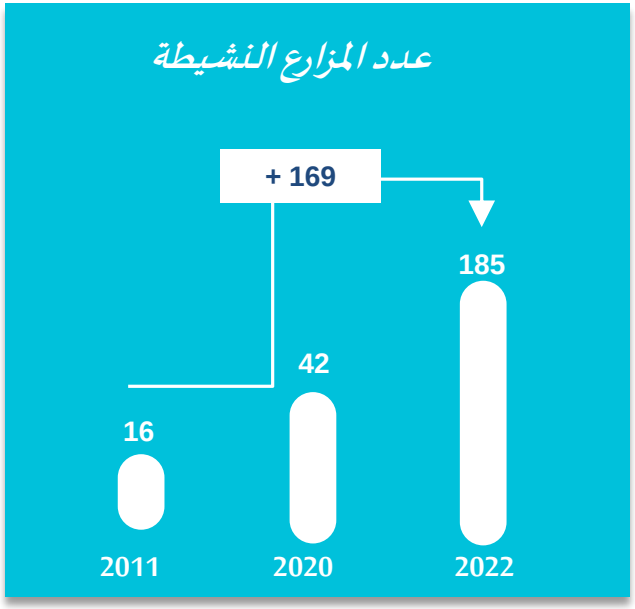

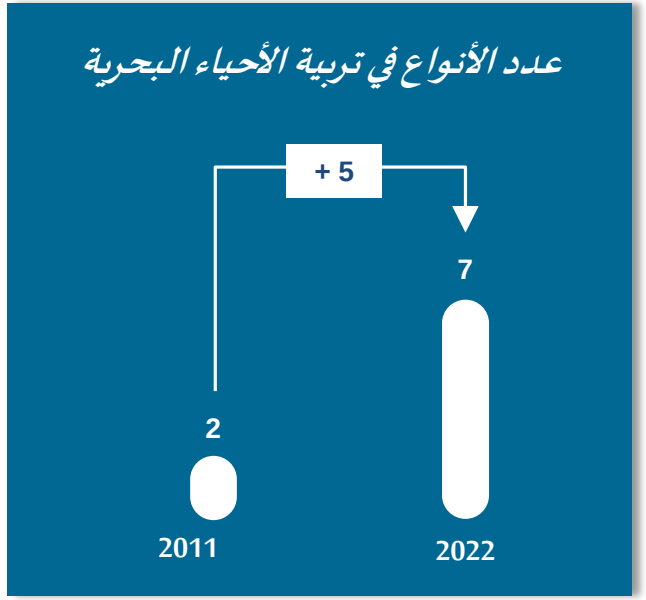

الصيد البحري

1 مؤشرات نشاط الصيد البحري

2 أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

3 مؤشرات قطاع الصيد البحري

2-1- أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

المراقبة

- ✓المراقبة عبر الأقمار الصناعية (VMS) معممة على سفن أسطول الصيد الساحلي وأسطول الصيد في أعالي البحار
- ✓العمل ببرنامج معلوماتي خاص بمسطرة المصادقة على المصطادات في إطار محاربة الصيد غير القانوني
- ✓استفادة 18107 قارب صيد من برنامج تحديد هوية القوارب RFID أي بنسبة 100%

2-2- أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

تدبير الموارد

- ✓ وضع 20 مخطط إضافي لتهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية (مقابل مخطط واحد فقط قبل 2009)
- ✓ تتضمن مخططات التهيئة العديد من الإجراءات الإدارية
- ✓ 96٪ من السمك المفرغ مدبر بطريقة مستدامة
- ✓ لتعزيز مخططات تهيئة المصايد فالإدارة بصدد دراسة مجموعة أخرى من التدابير، من خلال إرساء مقاربة جديدة تعتمد على التهيئة المجالية لمجهود الصيد تأخذ بعين الاعتبار الأصناف المستهدفة ووسائل الصيد المستعملة وحالة المخزون بكل منطقة حيث سيتم:
  - تكييف مجهود الصيد حسب إمكانات المخزونات القابلة للاستغلال
  - خفض نشاط الصيد في المناطق الساحلية المهددة
  - خلق محميات بحرية إضافية
  - منع الصيد في مناطق التفريخ والتبييض.

2-3- أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

تدبير الموارد

البرنامج الوطني للمحميات البحرية

- ✓ إحداث ثلاث محميات بحرية (ألبوران، موغادور، ماسا) في إطار الشراكة مع منتدى تحدي الألفية الأمريكي بالإضافة إلى المناطق البحرية الثلاث التي تنتمي إلى المنتزهات الوطنية (الحسيمة، سوس ماسة و خنيفس) التي تم تصنيفها، في عام 2022، وفقًا لأحكام القانون 22-07 الخاص بالمناطق المحمية

- ✓ وفي إطار البرنامج الوطني لتنمية للاقتصاد الأزرق بالمغرب والذي يتم تطويره بشراكة مع البنك الدولي سيتم إنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير والعرائش والناظور.

4-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

البحث العلمي

- ✓ أكثر من 1,55 مليار درهم لتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
- ✓ تعزيز الحكامة من خلال إعداد مخططات تنمية استراتيجيته لكل ثلاث سنوات وتعزيز البنى التحتية والمعدات العلمية والمعدات الخاصة
- ✓ خرجات علمية لتقييم الموارد السمكية، شبكة أخذ العينات البيولوجية ودراسات تصنيف مناطق تربية المحار
- ✓ تعزيز إمكانيات البحث البحري :
  - بسفينة ساحلية للتنقيب
  - مركب أوقيانوغرافي ساحلي
  - ثلاثة سفن للبحث العلمي

عدد سفن البحث

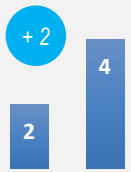

2009-2022

عدد السفن قيد الإنشاء

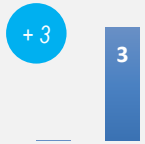

2009-2022

عدد العوامات و ROVs

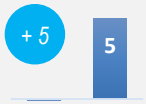

2009 2020

عدد المنصات

X 2

وسائل التنقيب و الملاحظة :

- ✓ باخرة بحث أوقيانوغرافي لأعالي البحار (2021)
- ✓ قارب متخصص في الأوقيانوغرافيا المرتبطة بتربية الأحياء المائية (2021)
- ✓ مركب أوقيانوغرافي ساحلي للأبحاث الساحلية (2022)
- ✓ تجديد باخرة التكوين الحسني قصد تخصيصها للأبحاث البحرية (2022)
- ✓ عوامات أوقيانوغرافية و ROV
- ✓ عدد المحطات لاستشعار متعددة الاختصاصات

البنى التحتية للبحث :

- ✓ مركز الأبحاث بأكادير (2018)
- ✓ تحديث شبكة المراقبة الصحية (2013-2016)
- ✓ بناء الجزء الإداري للمقر الرئيسي للمعهد

المنصات التحليلية :

- ✓ تقوية المنصات التحليلية لشبكة المراقبة الصحية
- ✓ إنشاء منصة متخصصة في علم الوراثة

5-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

تربية الأحياء البحرية

الاستثمار في القطاع:

- ✓ من أصل 382 مشروع مزارع تربية الأحياء البحرية تمت صياغة 325 اتفاقية انشاء استغلال هذه المزارع، و لحد الآن 266 اتفاقية تم توقيعها ونشرها بالجريدة الرسمية للمملكة و 25 اتفاقية أخرى في مسطرة التوقيع.
- ✓ 61 مشروع تم إنجازه بإنتاج سنوي مرتقب يقدر بأكثر من 66 ألف طن. كما ان 124 مشروع إضافي توجد في طور اقتناء المعدات او الانجاز وتستهدف انتاجا سنويا يقدر ب 28 ألف طن.

الدعم المالي للمشاريع:

- ✓ تمت تعبئة حوالي 300 مليون درهم من طرف الجهات المانحة كالبنك الدولي (أكثر من 100 م. د.) و البنك الإسلامي للتنمية (200 م. د.) لدعم تنمية القطاع
- ✓ تخصيص غلاف مالي يقدر ب 164 م. د. لدعم 116 مشروع ذي طابع اجتماعي و تضامني (الدعم القطاعي -اتفاقية الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب).

الإطار القانوني لتربية الأحياء البحرية:

- ✓ إعداد مشروع القانون رقم 21-84 المتعلق بتربية الأحياء البحرية والذي يهدف الى تنظيم القطاع على أسس تشريعية خاصة، و يوجد قيد المصادقة عليه بالبرلمان.
- ✓ اعداد مشروع قانون رقم 21-85 يغير ويتمم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، و يوجد قيد المصادقة عليه بالبرلمان.

6-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

تربية الأحياء البحرية

الدعم التقني و التكوين :

- ✓ضمان التكوين النظري والتطبيقي لفائدة 149 مستفيد من بين حاملي المشاريع الاستثمارية و المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي بكل من جهة الداخلة وادي الذهب، كلميم وادي نون و سوس ماسة.
- ✓تنظيم 38 ورشة الدعم التقني لفائدة 280 مقاول شاب و 4 تعاونيات الصيد التقليدي المستفيدين من برنامج الدعم القطاعي بكل من جهة الداخلة وادي الذهب ، كلميم وادي نون، سوس ماسة و طنجة تطوان الحسيمة.

مخططات التهيئة لأغراض تربية الأحياء البحرية :

- ✓الانتهاء من مخططات التهيئة الخاصة بجهات العيون الساقية الحمراء، كلميم واد نون، مراكش أسفي و الدار البيضاء سطات إضافة الى بحيرة مارتشيكا بالناضور.

7-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

التفريغ

- ✓المنع التام لاستخدام الصناديق الخشبية واعتماد الصناديق البلاستيكية الموحدة
- ✓توزيع حوالي 42.639 صندوق عازل للحرارة وذلك بتجهيز 14.213 قارب صيد تقليدي (بنسبة تغطية بلغت 90%)
- ✓انجاز 47 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين(2 في طور البناء أو البرمجة)
- ✓غرف التبريد : من 13 إلى 55
- ✓مصانع الثلج : من 10 إلى 101

نقطة التفريغ بكرزم Gourizim

مصنع الثلج Lassarga

8-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

البيع الأولي وبيع السمك بأسواق الجملة

- ✓إنجاز 11 سوقاً للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي بتكلفة اجمالية تقدر ب 571 مليون درهم
- ✓بناء 10 أسواق السمك بالجملة بغلاف مالي ناهز 560 مليون درهم
- ✓تجهيز أسواق السمك ومواقع الصيد بنظام المراقبة بالفيديو، بمبلغ يعادل 18 مليون درهم

سوق السمك من الجيل الجديد Tanger

سوق السمك Inezgane

المراقبة بالفيديو PDA Mehdia

طاقة متجددة PDA Sidi Boulfdaile

9-2 - أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

الإجراءات الاجتماعية

- ✓ تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على جميع البحارة بما فيهم الصيادين التقليديين ،
- ✓ تعميم التأمين الصحي على حوادث الشغل لفائدة بحارة الصيد التقليدي ابتداءً من 29 دجنبر 2014،
- ✓ تعميم التغطية الصحية الاجبارية لفائدة مجهزي سفن الصيد الساحلي والتقليدي ، تجار السمك بالجملة و مستغلي مزارع تربية الاحياء البحرية.
- ✓ تنويع وتطوير عرض التكوين البحري ،
- ✓ إنشاء وتطوير المركز الوطني لتنسيق البحث و الإنقاذ البحري و تقوية وسائل البحث و الإنقاذ :
  - دعم قدرات المركز بمعدات الاتصال اللاسلكي البحرية و الجوية
  - اقتناء ثماني محطات للاتصال اللاسلكي البحري منها خمس محطات تم اقتناءها لتغطية المنطقة الجنوبية
  - برمجة اقتناء خافرتين للإنقاذ لجهة طنجة و الداخلة

عمود هوائي الاتصال البحري

سفينة مدرسية للتكوين

جهاز محاكاة الملاحة

خافرة للإنقاذ

قاعة العمليات بالمركز الوطني لتنسيق البحث و الإنقاذ

الصيد البحري

1 مؤشرات نشاط الصيد البحري

2 أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس

3 مؤشرات قطاع الصيد البحري

1-3- أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال التسعة أشهر الأولى من سنتي 2021 و2022

1 الإنتاج الوطني من الأسماك

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

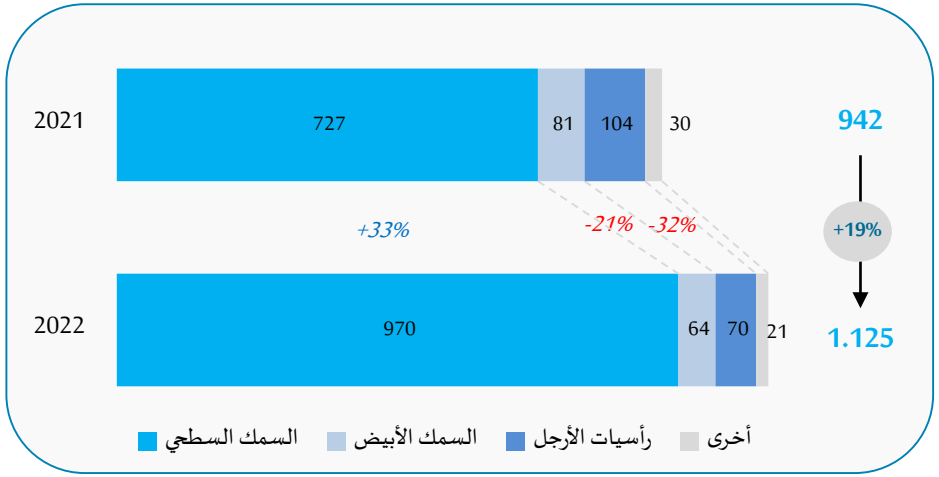

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

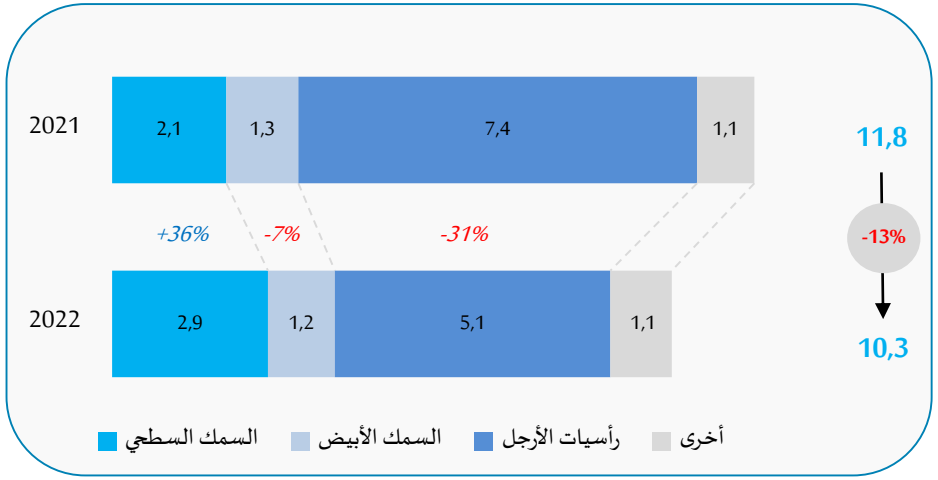

ارتفاع ب 19% في الكمية

- ارتفاع حجم إفراغات السمك السطحي بنسبة 33% نظرا لزيادة كميات السردين ب 52% نتيجة للظروف المناخية الملائمة (72% من إجمالي صيد هذا الصنف و62% من حجم الصيد الوطني في 2022) بالرغم من تطبيق راحة بيولوجية خلال شهر يناير 2022 في مصيدة الأسماك السطحية الصغيرة بالمنطقة الأطلسية الجنوبية.
- انخفاض الكميات المصطادة من أهم الأصناف السمكية الأخرى:

- رأسيات الأرجل بنسبة 32% نتيجة تراجع إنتاج جميع أنواع هذا الصنف نظرا لتمديد فترة توقف صيد الأخطبوط بالمنطقة المتواجدة جنوب سيدي الغازي خلال موسم صيف 2022.
- السمك الأبيض ب 21% (6% من حجم الصيد) نتيجة لانخفاض إنتاجية هذا الصنف في سنة 2022.

انخفاض ب 13% في القيمة

- انخفاض في رقم معاملات رأسيات الأرجل ب 31% نظرا لتراجع حجم إنتاجه و كذا معدل ثمن البيع الأول لأهم أنواعه خاصة الحبار calmar (-10%) والأخطبوط (-2%) والذي أدى إلى هبوط نسبة هذا الصنف في قيمة الإنتاج الوطني حيث انتقلت من 62% خلال التسعة أشهر الأولى من 2021 إل 49% خلال نفس الفترة من سنة 2022.
- انخفاض قيمة إنتاج السمك الأبيض ب 7% نظرا لتراجع حجم صيد هذا الصنف وذلك بالرغم من تسجيل زيادة في معدل ثمن البيع الأول ب 17%.
- ارتفاع قيمة إنتاج السمك السطحي ب 36% نظرا للزيادة المسجلة في كميات الصيد وكذا معدل ثمن البيع الأول (+2%).

2 صادرات المنتجات السمكية

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

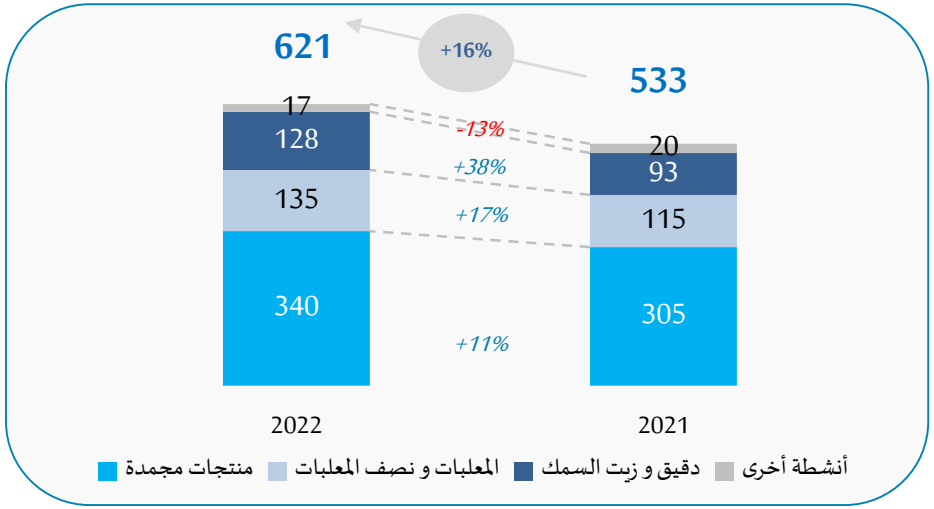

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

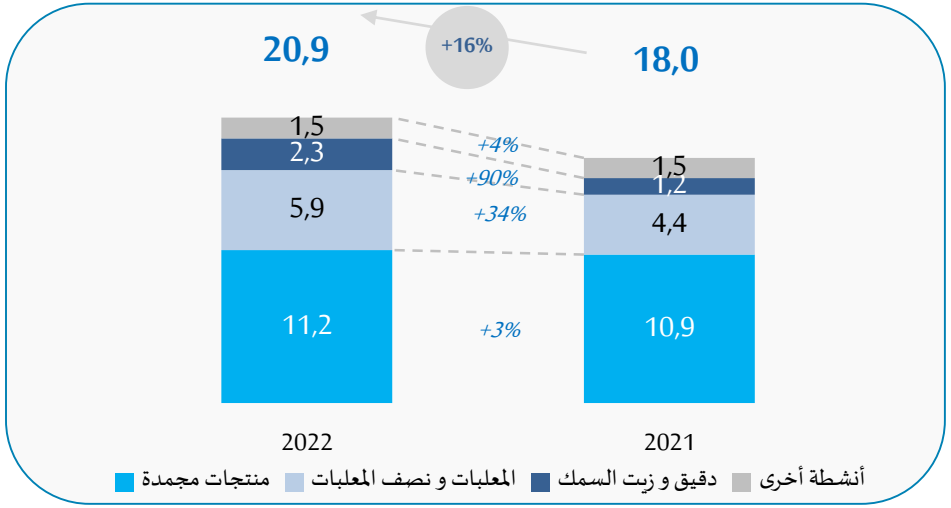

ارتفاع ب 16% في الكمية

- ارتفاع صادرات دقيق وزيت السمك ب 38% (21% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لزيادة دقيق السمك ب 33% (16% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لارتفاع صادرات هذا المنتوج نحو تركيا ب 49% والذي يشكل السوق الأول لصادرات المغرب من دقيق السمك بنسبة 49%.
- ارتفاع حجم صادرات المنتجات المجمدة ب 11% (55% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لتطور صادرات السردين المجمد ب 60% (25% من إجمالي للصادرات) بفعل ارتفاع إفراغات هذا النوع.
- زيادة صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 17% (22% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة من معلبات السردين ب 28% (18% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لتزايد الكميات المصدرة منها لكل من دول إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط والاتحاد الأوربي ب27% (74% من الصادرات الإجمالية من معلبات السردين).

ارتفاع في القيمة ب 16%

- ارتفاع رقم معاملات صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 34% (28% من القيمة الإجمالية للصادرات) نظرا لتزايد صادرات جميع أهم أنواعها خاصة معلبات السردين (20% من القيمة الإجمالية للصادرات و87% من قيمة صادرات المعلبات) والتي ارتفعت قيمة صادراتها ب54%.
- تزايد قيمة صادرات دقيق وزيت السمك ب 90% (11% من القيمة الإجمالية للصادرات) نتيجة لتزايد حجم صادراتها من جهة وكذلك لتزايد معدل ثمنه ب38% من جهة أخرى.
- ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المجمدة ب 3% (54% من القيمة الإجمالية للصادرات) خاصة السردين الذي سجل ارتفاعا في رقم معاملاته ب 90%، والذي يمثل 7% من القيمة الإجمالية للصادرات، نظرا لارتفاع الكميات المصدرة وكذلك لتزايد معدل ثمنه ب 19% حيث انتقل من 8,4 درهما للكلغ خلال التسعة أشهر الأولى من 2021 إلى 10 دراهم للكلغ خلال نفس الفترة من سنة 2022.

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 23 نونبر 2022
على الساعة : الثانية والنصف زوالا.

عدد الحاضرين في اللجنة: 28
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12
عدد المعتذرين: 03
عدد المتغيبين: 07
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 54,54%
المدة الزمنية: 6 ساعات

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات برسم السنة المالية 2023.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	اعتذر
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس
مجلس المستشارين
عات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات برسم السنة المالية 2023.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		اعتذر
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الحبيب بن الطالب — الأصالة والمعاصرة
عبد الكريم الحسن — الأصالة والمعاصرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (2023).

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
محمد بوحالة	الأحرار	
مصطفى العلوي الإسماعيلي	التجمع الوطني للأحرار	
كمال صبري	RNI	
محمد حنيش	التجمع الوطني للأحرار	
محمد بولعيش	P.I	
محمد الكوري	RNI	
خالد السطي	UNTM	
الدخلول محمد حدة	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الأخضر حلدهن	CDT	
الادريسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	
فاطمة زلخاغ	CDT	
شلوي لبنى	UNTM	
عبد الإله لفحل	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- دورة أكتوبر 2022-

السنة المالية 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2023. اجتماعا يوم الاتنين 21 نونبر 2022 ، و قد ترأس هذا الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة ، بحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة.

في البداية تقدم السيد الوزير بعرض مفصل هم كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة، استهله بالإشارة إلى مجموعة من النصوص التشريعية الرامية إلى تأطير وتطوير قطاع الصناعة والتجارة من أجل المزيد من النجاعة والفعالية، ولمواكبة المستجدات الوطنية والدولية التي يعرفها كل من القطاع الصناعي والقطاع التجاري.

وتطرق السيد الوزير إلى االنتائج المهمة التي حققها مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، سواء على مستوى مناصب الشغل الصناعية التي تمت استعادتها متم شهر شتنبر 2022، مقارنة مع الفترة ما قبل جائحة كوفيد 19، أو على مستوى الأداء المتميز الذي عرفته صادرات القطاعات الصناعية الرئيسية، من صناعات غذائية وصناعات السيارات وصناعات الطيران وصناعات الكهرباء والإلكترونيك وصناعات المجمع الشريف للفوسفاط (الحمض والأسمدة)، وصناعة مواد البناء والصناعات

الصيدلية، وترحيل الخدمات، وهذا الأداء المتميز جعل من بلادنا منصة رائدة للتصنيع والتصدير.

وأبرز السيد الوزير التطور الملحوظ الذي عرفه حجم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة أو في طور التوقيع سنة 2022 من اجل خلق عدد من المشاريع باستثمارات مالية مهمة، مما سيكون له الوقع الإيجابي على إحداث مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

فيما يتعلق بمخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023 أكد على مواصلة مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار، وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة ومواكبة المشاريع الهادفة لاستبدال الواردات من الخارج بمنتوجات مصنعة محليا، وتعزيز علامة "صنع في المغرب" وتشجيع إزالة الكربون والإنتاج الأخضر. وتعزيز السيادة الغذائية والصحية، من خلال تشجيع التصنيع المحلي والرفع من مستوى الاندماج.

أما فيما يخص قطاع التجارة فقد ذكر السيد الوزير بالمشاريع المتخذة من أجل تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من قدراتهم التنافسية، من خلال تمكين التجار من الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية، وإطلاق منصة رقمنة

التجارة مع تنشيط دورات تدريبية في مجال الرقمنة لصالح التجار وكذا الترويج لعلامة صنع في المغرب.

وتشجيع المنتوج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في مجال التوزيع، بالإضافة إلى تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، أشار السيد الوزير إلى متابعة التطورات والتوجهات الكبرى للمنظمة العالمية للتجارة عبر المشاركة في أشغالها، مع مواصلة تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وعن قطاع البريد أبرز التطور الذي عرفته نسبة التغطية بخصوص التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية، كما أكد على ضرورة تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد، ومواكبة المتعهد البريدي العمومي في مشاريعه الاستراتيجية لدعم نمو قطاع التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ مخطط التنمية للبريد بنك للفترة 2023-2025.

المناقشة العامة:

عبر السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم عن إشادتهم بالعرض القيم الذي قدمه السيد الوزير امام اللجنة، وثمنوا ما تضمنه من معطيات ومؤشرات تدل على التطور والدينامية التي شهدتها الوزارة، وعلى الطفرة النوعية التي عرفها القطاع مما جعل من بلادنا وجهة مفضلة لمجموعة من المستثمرين.

كما نوهوا بالإنجازات الكبرى التي حققتها بلادنا على المستوى الصناعي، وعلى تمكنها من جلب الاستثمارات الهامة وخاصة في مجال صناعة السيارات والطائرات والنسيج والصناعات الغذائية، آملين أن يتم الرفع من الوتيرة التنموية حتى تتناسب مع ما تزخر به بلادنا من بنيات تحتية قوية وموقع استراتيجي وامن واستقرار وتحفيزات ضريبية بغية الولوج إلى مصاف الاقتصاديات العالمية الصاعدة.

وفي نفس السياق أشاد السادة المتدخلون ، بمشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار واعتبروه ثورة حقيقية في مجال تسهيل الاستثمار.

وعلاقة بموضوع الاستثمار شددوا على ضرورة مراعاة العدالة المجالية، بما يضمن تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في مجال جذب الاستثمارات، و

العمل على الحد من التفاوتات المجالية بين جهات المملكة، حتى يتم ضمان نجاح وفعالية السياسات التنموية. وذلك من خلال إبداع حلول كفيلة بتجاوز الإكراهات الكثيرة التي تعترض المقاولات الجديدة وأهمها وسائل النقل والبعد عن المطارات أو الموانئ.

ودعت عدة تدخلات إلى الحرص على ضمان حقوق العمال والعاملين الاقتصادية والاجتماعية في المشاريع الاستثمارية، في ظل تزايد حجم الاستثمارات على بلادنا خاصة وأن بلادنا تعمل على تنزيل مفهوم الدولة الاجتماعية، من خلال احترام الحق النقابي والقوانين الاجتماعية ومدونة الشغل، والمعاهدات الدولية للأمم المتحدة حول المفاوضة الجماعية.

ولفت السادة المتدخلون إلى التطور والدينامية التي يعرفها قطاع التصدير، وتم التساؤل في هذا الاطار عن مدى انعكاسه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن.

وطرحت عدة ملاحظات وتساؤلات مرتبطة بالقطاع نوردها فيما يلي:

- **الصناعة الغذائية**: أمام الطفرة النوعية التي عرفتها الصناعة الغذائية ببلادنا، سيما وأنها تساهم في شكل كبير في تحقيق السيادة الغذائية والامن الغذائي، فقد نبه السادة المتدخلون إلى الضرر الذي يمكن أن تسببه

مجموعة من المنتوجات الغذائية المصنعة على الصحة وخاصة صحة الأطفال، و تساؤلوا عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لضمان تغذية صناعية صحية وسليمة لارتباطها المباشر بالأمن الصحي ببلادنا.

- **الأسواق الأسبوعية**: أكد السادة المستشارون على ضرورة تحسين وضعية الأسواق الأسبوعية بإعادة هيكلتها وعصرنتها لتستجيب للمعايير المرجوة، وأن تحظى بالتفاتة خاصة، وطالبوا بتشجيع الاستثمار في هذه الأسواق الأسبوعية حتى تلعب الدور المنوط به في الدورة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

- **الغـــــرف**: طالب السادة المستشارون بإعادة الاعتبار إلى الغرف لتقوم بدورها على أكمل وجه فيما يخص التأطير والتنظيم وجلب الاستثمارات، لتصبح شريكا أساسيا للحكومة في مجموعة من الأوراش الاقتصادية والاجتماعية، ودعوا إلى إحداث مصلحة خاصة لمعالجة المنازعات المرتبطة بالاسم التجاري، للمقاولات تفاديا للبطء والتعقيد في المساطر.

- **حماية المستهلك**:

أشار السادة المستشارون إلى أهمية القيام بحملات توعية وتحسيس بمقتضيات القانون المتعلق بحماية المستهلك، مع ضرورة تشديد المراقبة خاصة أمام المخاطر التي تتسبب فيها بعض الأجهزة المنزلية والإلكترونية

المقلدة على صحة وأرواح المستهلكين، وأن تتحمل الجهات الوصية كامل المسؤولية في التطبيق الصارم للقوانين، والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين بصحة وأرواح المواطنين، سواء كانوا موردين مباشرين أو وسطاء.

- **الـــبـــريد**: أشاد السادة المستشارون بالدور الحيوي والكبير الذي يلعبه بريد المغرب من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات العمومية للمواطنين، كما ألحوا على ضرورة تطوير وتقوية شبكة البريد حتى تتمكن من تقديم خدماتها على أعلى مستوى.

وفي ظل المنافسة الشرسة التي يتعرض لها القطاع تمت المطالبة بإحداث وكالة لتقنين الخدمات البريدية على غرار اتصالات المغرب ANRT.

كما تمت المطالبة بعقد مناظرة وطنية أو أيام دراسية لمناقشة جميع القضايا المرتبطة بقطار البريد.

- **اتفاقية التبادل الحر**: أشار السادة المستشارون إلى ان اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتها بلادنا مع مجموعة من الدول كان لها النصيب الأوفر من المسؤولية عن اختلالات الحسابات الخارجية لبلدنا بشهادة بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذين أقرا بدورها الكبير في تفاقم عجز الميزان التجاري، ونتج عنها ارتفاع سريع للواردات.

وطالبوا في هذا السياق بضرورة التقييم القبلي لكل اتفاقية جديدة لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، مع التأكيد على إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وباقي مكونات المجتمع المدني.

جـواب السيد وزير الصناعة والتجارة

في مستهل جوابه على مختلف تساؤلات واستفسارات السادة المستشارين المحترمين المتعلقة بمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2023، تقدم السيد الوزير بالشكر الجزيل للسيدات و السادة المستشارين على دعمهم المعنوي والفعلي وعلى تفاعلهم الإيجابي والبناء مع ما ورد في تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

وأكد أنه في خضم هذه الدينامية التي تعرفها بلادنا على صعيد جلب الاستثمارات، وخلق مناصب الشغل، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لايمكن المساس بأي شكل من الأشكال بالحقوق الدستورية للمواطنين وبالأخص الحقوق النقابية، بالرغم من انه تقع بعض التجاوزات بين الحين والآخر، فتتدخل السلطات الوصية للقيام بما يجب لتصحيح الأوضاع.

وحول مدى انعكاس الاستثمارات الكبيرة والمهمة التي تعرفها بلادنا، أفاد السيد الوزير أن هناك مجهودات كبيرة تبذل من أجل جلب هذه الاستثمارات لبلادنا، وأن الإنعكاس والهدف الأول هو توفير مناصب شغل قارة، تحترم القوانين الجاري بها العمل ببلادنا، خاصة وأن 4 مليون مواطن لا يتوفرون على وظائف ولا يتوفرون على

عمل، والهدف الثاني هو تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، ومن تم تحصين الحقوق الدستورية.

وأضاف السيد الوزير، أن اليد العاملة ببلادنا أقرب إلى مستوى اليد العاملة بأروبا الشرقية، واليد العاملة ببعض دول الجوار أرخص مرتين، وأنه اليوم بلادنا أصبحت منظومة صناعية تتوفر على كفاءات تعطي أحسن جودة وأحسن تنافسية، وأن هناك تحول تكنولوجي فعلي سيؤدي بنا إلى أحسن تثمين، وهذا هو التحول الذي تسير فيه بلادنا.

وبالنسبة للمواد الغذائية الصناعية، أكد السيد الوزير، أن فائض إنتاج بعض السنوات يتم تحويله أو تصنيعه، وأن الهدف الرئيسي هو سلسلة الإنتاج التي يجب أن تكون متكاملة، وأضاف أن تثمين المنتوجات يجب أن يذهب إلى أقصى درجة، أما عن المنتوجات المضرة بالصحة فتتدخل السلطات المعنية لتقوم بالواجب.

وفيما يتعلق بقطاع البريد، أكد السيد الوزير على أن هناك ثورة شمولية يجب القيام بها، لإصلاح هذا القطاع بالنظر للدور المحوري الذي يلعبه بالنسبة لتقديم الخدمات العمومية والشمولية، وأن البريد له مكانة خاصة في كل بلدان العالم.

وأوضح أن مؤسسة بريد المغرب تتوفر على مجموعة من المميزات: بحضورها، بكفاءاتها، بشبكاتها، بتاريخها، بإمكانيات التوزيع، بإمكانيات دفع عدد من الخدمات، المالية، التجارة والتأمين ... إلخ.

وفي هذا الصدد أفاد أن هناك استراتيجية جديدة تشتغل عليها الوزارة لإعادة المجد لمؤسسة بريد المغرب، وستتم الدعوة إلى عقد مناظرة وطنية من أجل مستقبل البريد وإعادة بنائه.

وبالنسبة لغرف الصناعة والتجارة، أوضح السيد الوزير أنه تم الاشتغال منذ 5 سنوات على مجموعة من الأوراش والبرامج التي أعطت حيوية جديدة للغرف، وهناك تفكير مع جمعية الغرف، حتى تساهم في إدخال المشاريع وفي الخدمات وفي التخطيط، وفي المناطق الصناعية وتكوين التجار ومواكبتهم عن قرب.

وأضاف أن الوزارة بتنسيق وتعاون مع وزارة الداخلية، وتشاور مع الغرف تعمل على إعادة تحيين القانون الانتخابي للغرف، بحيث هناك توجه موحد بين الحكومة لتحسين أداء الغرف على الحياة اليومية والحياة الاقتصادية لبلادنا.

أما بخصوص العدالة المجالية، أكد السيد الوزير أن البرلمان مقبل على المصادقة على مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي سيعطي دفعة ممأسسة لدور الحكومة من أجل توفير العدالة المجالية، وأبرز أن هناك جهات

مفضلة على أخرى حقيقة، بفضل الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الجهات من بنية تحتية، ومواد أولية ....إلخ لكن هناك إرادة حقيقية لتعميم الاستثمار على بعض المناطق من خلال التحفيز الضريبي وتوفير العقار، والكفاءات إضافة إلى تكلفة الإنتاج.

وعن موضوع التبادل الحر مع تركيا، أشار السيد الوزير إلى النقاش والمفاوضات التي جرت مع تركيا ومكنت من إدراج 1200 منتوج في القائمة السوداء، بحيث أصبحت تفرض عليها الرسوم الجمركية، مسجلا أن هناك تحولا كبيرا في العلاقات التجارية مع تركيا رغم العجز التجاري الكبير، مذكرا بحجم الاستثمارات التركية في القطاع الصناعي ببلادنا.

عرض السيد الوزير

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴳⵔⴰⵏⵉ ⴷ ⵓⵙⵖⵍⵉⵣⵉ

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

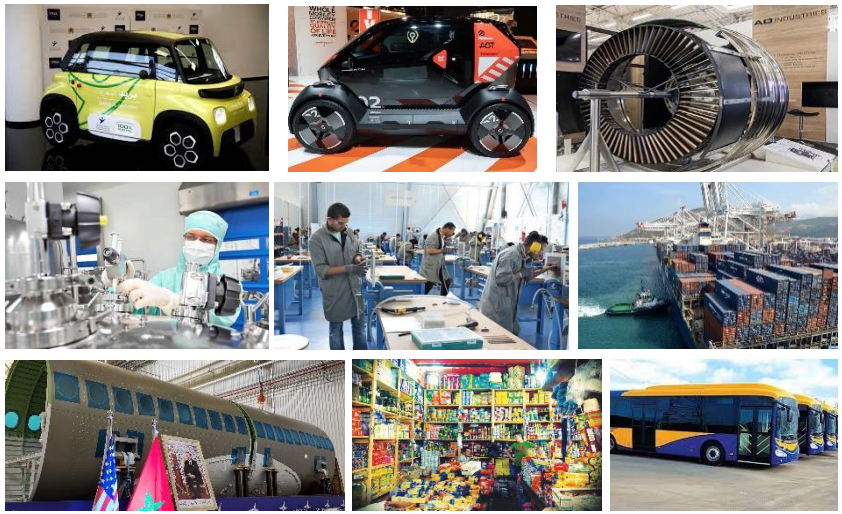

مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2023

إنجازات 2022
ومخطط العمل 2023

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

الرباط
نونبر 2022

الفهرس

I. الإطار المرجعي

II. المخطط التشريعي

III. قطاع الصناعة

IV. المناطق الصناعية

V. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

VI. قطاع التجارة

VII. قطاع البريد

VIII. اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

IX. الملكية الصناعية والتجارية

X. مشروع ميزانية 2023

I. الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«[...] وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛

لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

[...] ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار.

ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026. »

خطاب بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة

14 أكتوبر 2022

الإطار المرجعي

الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2023

4 توجهات عامة لمشروع قانون المالية 2023

1. ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية؛
2. إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛
3. تكريس العدالة المجالية؛
4. استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

II. المخطط التشريعي

المخطط التشريعي

أهم منجزات 2022

وضعية تقدم النصوص القانونية	عناوين النصوص القانونية
المصادقة على مشروعي قانون من قبل مجلس النواب بالبرلمان	• مشروع القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة (الأسهم لحاملها)؛ • مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية.
المصادقة على مشروع قانون في مجلس الحكومة	• مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء.
نشر 12 مرسوما بالجريدة الرسمية و 32 قرارا	منها : • (5) مراسيم تتعلق بالموافقة على منح الامتياز في إعداد وإدارة مناطق التسريع الصناعي؛ • (3) مراسيم بإحداث مناطق التسريع الصناعي لبوقنادل وعين جوهرة وفاس مكناس؛ • (1) مرسوم بتطبيق القانون رقم 42.18 المتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج المدني والعسكري والخدمات المتصلة بها؛ • (5) قرارات بتتميم القرار رقم 1308.94 بتحديد قائمة السلع التي تتخذ في شأنها تدابير تهدف إلى وضع قيود كمية على استيرادها وتصديرها؛ • (2) قرارين مشتركين يقضيان بالإبقاء المؤقت على الرسم المضاد للإغراق المطبق على الواردات؛ • قرارات مشتركة بتطبيق رسوم مؤقتة ونهائية مضادة للإغراق على الواردات .

المخطط التشريعي

برنامج العمل 2023

مواصلة تتبع مسطرة المصادقة على 03 مشاريع قوانين و إيداع 06 مشاريع قوانين في مسطرة المصادقة

متم 2022

تتبع مسطرة المصادقة على 03 مشاريع قوانين

- مشروع القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة (الأسهم لحاملها)؛
- مشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية؛
- مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء

في 2023

إيداع 06 مشاريع قوانين في مسطرة المصادقة

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 31.08 القاضي **بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛**
- مشروع قانون يتعلق **بتنظيم التجارة الداخلية والتوزيع؛**
- مشروع قانون يقضي بإحداث **المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة؛**
- مشروع قانون يتعلق **بالأنشطة البريدية؛**
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد؛
- مشروع قانون يتعلق بالنظام الوطني للمترولوجيا.

III. قطاع الصناعة

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

« [...]وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة.

وفي مقدمتها : **إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي** تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وهو ما يقتضي تعبئة **جميع الإمكانات المتوفرة** من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية لمواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي تشكل عمادا لنسيج الاقتصادي الوطني.»

خطاب جلالة الملك محمد السادس موجه إلى الأمة

بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لعيد العرش المجيد

30 يوليوز 2020

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

صناعة تتجاوز مستوياتها المسجلة قبل الأزمة الصحية من حيث مناصب الشغل الصناعية

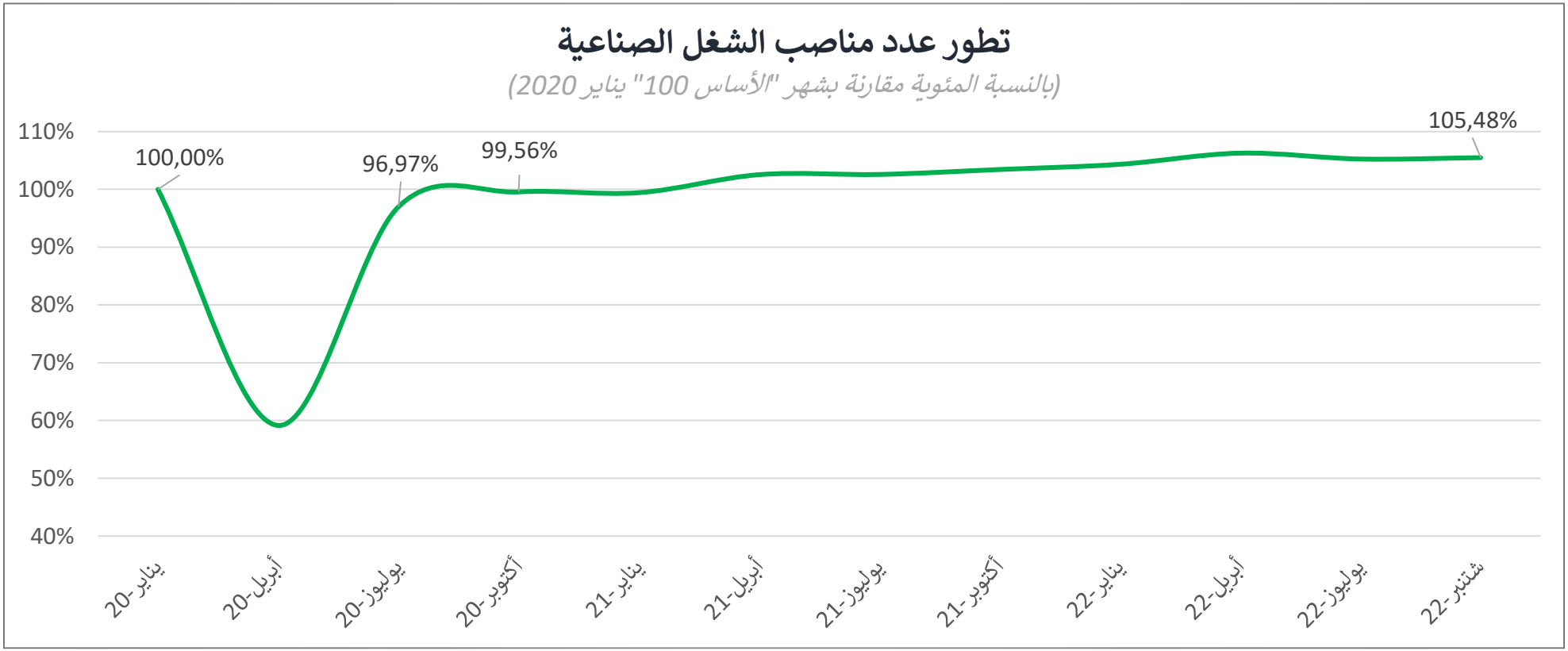

105,48% من مناصب الشغل تمت استعادتها متم شتنبر 2022 مقارنة مع الفترة ما قبل جائحة كوفيد-19

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

أداء متميز لصادرات القطاعات الصناعية الرئيسية

+51 % مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة

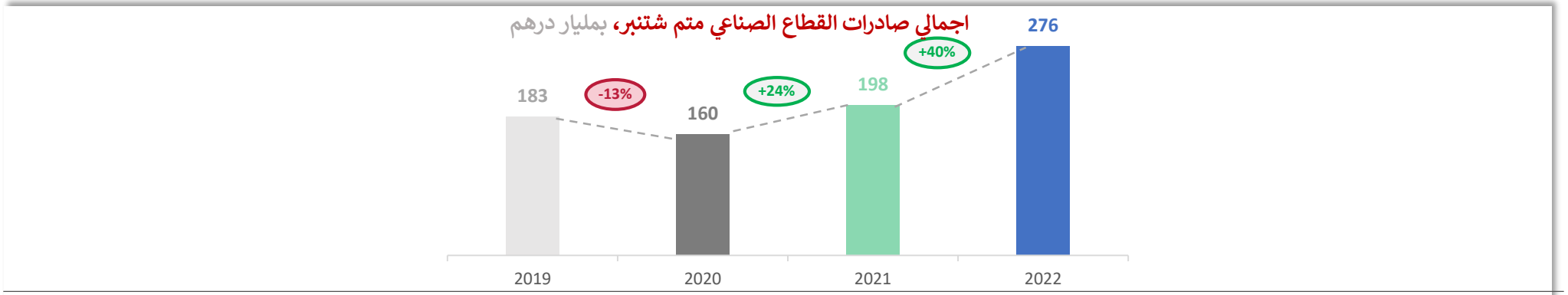

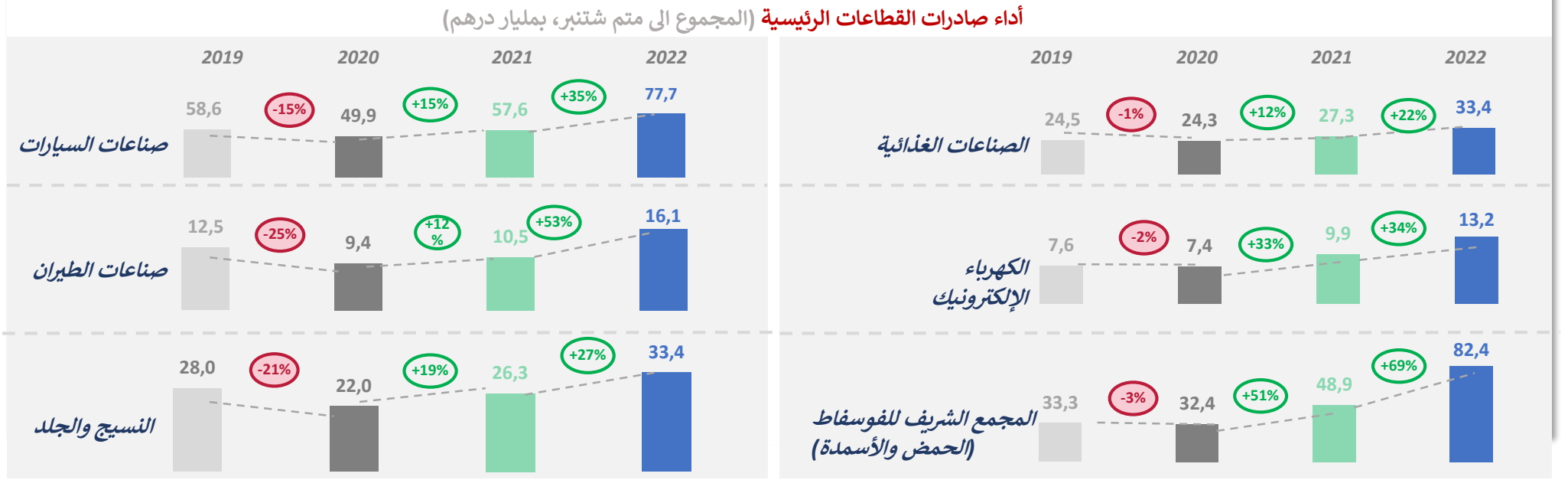

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة أو في طور التوقيع 2022

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقّعة منذ بداية الولاية الحكومية (بما في ذلك مغرب المقاولات)	213	14 628	38 975	58 463	97 438
مذكرات التفاهم الموقّعة	82	23 320	77 597	116 396	193 993
مذكرات التفاهم في طور التوقيع	9	1 437	2 960	4 440	7 400
المشاريع قيد المناقشة	20	13 807	26 056	39 084	65 140
المجموع	**324**	**53 192**	**145 588**	**218 383**	**363 971**

* 1,5 مرة مناصب الشغل المباشرة

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

صناعة السيارات

- **بلوغ نسبة الادماج المحلي للقطاع الى 69%** من خلال افتتاح مصانع جديدة لإنتاج أجزاء جديدة لتعزيز وتكميل سلسلة القيمة على غرار:
  - مصنع *Martur Group* الجديد بطنجة، لإنتاج مُعدات داخلية ومقاعد السيارات؛ باستثمار أكثر من **340 مليون درهم** وخلق **1150** وظيفة؛
  - مصنع *ADIENT* الجديد بالقنيطرة لإنتاج أغطية المقاعد باستثمار يصل الى **72.6 مليون درهم** وخلق **1300** وظيفة مباشرة لصالح *Stellantis* و*Volkswagen* و*Toyota*؛
  - المجمع الصناعي الجديد ل *Dicastal* في طور الانشاء لإنتاج أجزاء هياكل العربات من الألمنيوم باستثمار قدره 1.8 مليار درهم، ومن المتوقع أن يخلق 766 فرصة عمل بقدرة انتاج سنوية تبلغ 10ملايين قطعة؛
- تعزيز تموقع المغرب في قطاع السيارات الكهربائية من خلال :
  - الإعلان عن بدء تصنيع أول مركبة كهربائية مشتركة للتنقل Mobilize Duo بمصنع Renault بطنجة.
  - تصنيع السيارة الكهربائية Opel Rocks e حصريا في مصنع Stellantis بالقنيطرة.
  - إطلاق استخدام السيارة الكهربائية Ami Citroën من طرف بريد المغرب التي تم تصميمها وتطويرها من طرف مهندسين مغاربة والمصنعة حصريا في مصنع *Stellantis* بالقنيطرة.
- مشروع انشاء مصنع لإنتاج كبريتات الكوبالت منخفضة الكربون الموجه للبطاريات الكهربائية بين مجموعة Renaultوشركة Managem.
- مواكبة المنظومة الصناعية المغربية للحافلات من أجل إنتاج **138** حافلة في مصنع Irizar موجهة لمدينة القنيطرة في إطار الطلب العمومي.
- إعلان Stellantisعن مضاعفة القدرة الإنتاجية السنوية لمصنعها في القنيطرة لتصل الى 450.000 سيارة حرارية وكهربائية, بغلاف استثماري يفوق 300 مليون أورو سيمكن من خلق أزيد من 2000 منصب شغل مباشر.

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

صناعة الطيران

جزء مركزي من هيكل الطائرة A220

تسليم أول جزء من MidFuse A220 من قبل شركة Spirit Aerosystems Morocco لفائدة المصنع Airbus وذلك بتاريخ 27 يونيو

هيكل محرك الطائرة

افتتاح توسعة مصنع *Safran Nacelles Morocco* المخصص لتصنيع أجزاء موجهة للطائرات *A320 NEO* و*Pearl 700* *بتاريخ 21 يونيو*

المعالجة الحرارية للأجزاء المعدنية

افتتاح مصنع شركة "*SATT*"، والتي تعد أول شركة مغربية تعمل في المعالجة الحرارية (شركة رائدة في سلسلة القيمة المحلية) بتاريخ 14 شتنبر

أجزاء محرك الطائرة

افتتاح مصنع جديد لشركة ADIMA (AD Industries Group) من أجل انتاج أجزاء المحرك بتاريخ 15 مارس

أجزاء من المواد المركبة

افتتاح توسعة مصنع Hexcel Composites Morocco المتخصص في تصنيع الأجزاء من المواد المركبة بتاريخ 15 مارس

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2022

- **مشروع يهم** تطوير عدة تخصصات بالمغرب بما في ذلك أعمال الصيانة MRO وأجزاء المحرك **مع الشركة الإسرائيلية الرائدة في صناعات الطيران(IAI)** (توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 23 مارس 2022).
- مشروع انشاء منظومة صناعية للتوريد مع الرائد الأمريكي (Collins Aerospace) والذي سيسمح **بتحقيق تأثير اقتصادي تراكمي يبلغ مليار دولار على مدى 10 سنوات وإحداث 800 منصب شغل مباشر** (توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 18 يوليوز 2022).
- مشروع **إنتاج أجزاء هيكلية كبيرة على صفائح الألمنيوم بمبلغ استثماري قدره 132.3** مليون درهم، سيسمح بإحداث 55 **منصب شغل مباشر** (توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 21 يونيو 2022).
- مشروع إنشاء وحدة إنتاج متخصصة في التصميمات **الداخلية/ مقصورة الطائرة** مع الشركة الكندية (GAL Aerospace) ضمن منظومة Boeing **وذلك باستثمار قدره 12 مليون دولار سيسمح بإحداث 240 منصب شغل مباشر** (توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 19 يوليوز 2022).

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

الصناعات الغذائية

- المصادقة، خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2022، على 28 مشروعاً استثمارياً، وذلك في إطار عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية :
  - مبلغ الإستثمار الإجمالي : 955 مليون درهم.
  - مناصب الشغل المتوقع إحداثها : 5086 منصب شغل مباشر وغير مباشر.
- تمديد عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية لسنتين إضافيتين
- إطلاق عملية تقييم عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية 2017-2021 وإعداد استراتيجية جديدة للقطاع وذلك بشراكة بين وزارة الصناعة ووزارة الفلاحة والقطاع الخاص.
- التوقيع على 4 اتفاقيات متعلقة بتطوير التزويد المحلي لقطاع الصناعات الغذائية بمدخلات الإنتاج المصنعة والرفع من مستوى الاندماج المحلي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مكاسب في الميزان التجاري بقيمة 8 مليار درهم في أفق سنة 2026
- تدشين مجموعة من الوحدات الصناعية الجديدة في مختلف جهات المملكة والتي تنشط في قطاعات متنوعة كإنتاج مركز عصير الحوامض، تحويل الخضر والفواكه، إنتاج الأجبان، البسكويت والشوكولاتة. وستساهم هذه الوحدات الصناعية المهمة في تعزيز السيادة الغذائية وتثمين المنتجات الفلاحية واستبدال الواردات وكذا الرفع من العرض التصديري للقطاع :

COPAG

مركز عصير الحوامض والفواكه
مبلغ الاستثمار: 123 مليون درهم
فرص الشغل: 300 منصب شغل مباشر

إنتاج الأجبان
مبلغ الاستثمار: 74 مليون درهم
فرص الشغل: 80 منصب شغل مباشر

edita

صناعة البسكويت
مبلغ الاستثمار: 203 مليون درهم
فرص الشغل: 700 منصب شغل مباشر

Olland

إنتاج الأجبان
مبلغ الاستثمار: 56 مليون درهم
فرص الشغل: 126 منصب شغل مباشر

EXCELO

إنتاج البسكويت
مبلغ الاستثمار: 109 مليون درهم
فرص الشغل: 385 منصب شغل مباشر

MFF

إنتاج البسكويت والشوكولاتة الفاخرة
مبلغ الاستثمار: 62 مليون درهم
فرص الشغل: 80 منصب شغل مباشر

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

صناعة النسيج والجلد

- استعادة القطاع لنشاط و حيوية الإنتاج، حيث سجلت معظم الشركات ارتفاعا مهما للطلبيات الموجهة اليها من الخارج؛
- توقيع 30 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية تصل إلى 513 مليون درهم تهدف الى خلق قرابة 7323 منصب شغل قار ؛
- استقطاب رائدين عالميين جديدين من أجل إحداث منظومتين صناعيتين متكاملتين في قطاع النسيج (الأول للمجموعة الصينية J&C والثاني للمجموعة الاسبانية HALLOTEX) باستثمار إجمالي يصل إلى 2,6 مليار درهم ، سيمكن من إحداث 645 48 منصب شغل قار ؛
- إطلاق مشروعين مشتركين مع المجموعتين التركيتين FLO و LC WAIKIKI في صناعة الأحذية (حجم الاستثمار 28 مليون درهم ، 695 فرصة عمل منها 425 مباشرة) ، لتعويض جزء من الأحذية المستوردة من طرف هاتين المجموعتين وتوزيعها في متاجرهما في المغرب وباقي دول العالم؛
- تحديد 57 مشروع استثماري سيتم توطينها في منطقة عين الشقّاق (34 في المدابغ ،18 في الأحذية ،5 في المصنوعات الجلديّة....) وذلك عقب الدعوة إلى تقديم وثائق إبداء الرغبة التي تم إطلاقها من طرف مركز الاستثمار الجهوي بفاس.
- تعبئة 41 مقاولة صناعية مغربية من أجل إنتاج 845 392 1 حقيبة مدرسية خلال شهرين، في إطار مبادرة مليون حقيبة بمناسبة الدخول المدرسي 2022 / 2023 .

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

الصناعات الكهربائية والإلكترونية

- افتتاح خط إنتاج جديد للمكونات الإلكترونية بشركة ST Microelectronics بمدينة بوسكورة بقيمة استثمارية تبلغ 2,4 مليار درهم وستمكن من خلق 700 منصب شغل
- التوقيع على 16 اتفاقية و مذكرات تفاهم تهم مشاريع للاستثمار بقيمة استثمارية تبلغ 1.1 مليار درهم مع خلق 3090 منصب شغل و تهم هده المشاريع على الخصوص مجالات الأجهزة الكهربائية والكهرمنزلية والاجزاء الالكترونية .

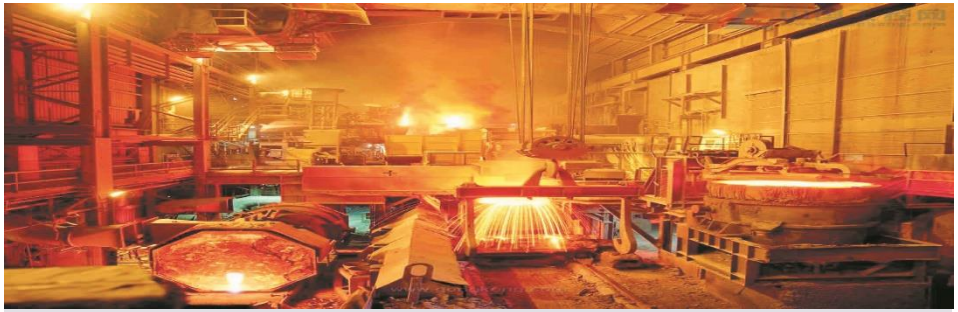

الصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية و التعدينية والميكانيكية ومواد البناء

- توقيع 26 اتفاقية و مذكرات تفاهم تهم مشاريع في عدة أنشطة صناعية بقطاع الكمياء مثل المواد المركبة ومواد التجميل ومواد التنظيف السائلة وتثمين الخروب و مواد تغليف تقنية من البلاستيك بقيمة استثمارية تبلغ 877 مليون درهم ستمكن من خلق 1746 منصب مباشر واكثر من 3500 منصب غير مباشر.
- توقيع 15 اتفاقية ومذكرات تفاهم تهم عدة مشاريع في قطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية مثل صناعة المعادن و الألومنيوم والتعدين بقيمة استثمارية تبلغ 1.33 مليار درهم ستمكن من خلق 1185 منصب شغل.
- توقيع 8 اتفاقيات استثمار ومذكرات تفاهم في قطاع صناعة مواد البناء (مواد البناء الجاهزة وتثمين الرخام والسيراميك...) باستثمار إجمالي قدره 317 مليون درهم سيمكن من خلق 493 منصب شغل مباشر؛

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

الصناعات الصيدلية والمعدات الطبية

- إعطاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإقليم بنسليمان إنطلاقة أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاحات سيمكن من تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة الإفريقية.
- توقيع 5 اتفاقيات و مذكرات تفاهم تهم مشاريع استثمارية في قطاع الصناعات الصيدلانية بقيمة 544 مليون درهم ستمكن من خلق 560 فرصة عمل مباشرة والمساهمة في تعزيزالسيادة الصحية عبر تصنيع منتجات جديدة كالأدوية الجنيسة و الحيوية والأجهزة الطبية والمنتجات الصحية.
- توقيع عقد برنامج خاص بقطاع صناعة الأدوية 2022-2027 يستهدف تحقيق السيادة الدوائية و الطبية للبلاد و تحفيز التصنيع المحلي وإحداث نحو 16.000 منصب شغل وزيادة رقم المعاملات المباشر بنحو 15 مليار درهم.
- توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير الإنتاج المحلي للأجهزة الطبية والمنتجات الصحية بين هذه الوزارة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والجمعية المغربية للمجموعات الصحية ومجموعة الصناعات الطبية المغربية، لتطوير التوريد المحلي من الأجهزة الطبية والمنتجات الصحية.
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال توريد الأجهزة الطبية والمنتجات الصحية المنتجة محليا بين هذه الوزارة والاتحاد الفرنسي للمستشفيات، ومجموعة الصناعات الطبية المغربية.

المغرب منصة رائدة للتصنيع والتصدير : أبرز منجزات 2022

ترحيل الخدمات

- تحيين منشور ترحيل الخدمات
- توسعة المحطة الصناعية المندمجة Casanearshore
- التوقيع سنة 2022 على 10 مذكرات تفاهم تهدف إلى خلق أكثر من 12.200 منصب شغل مباشر، باستثمارات إجمالية تفوق 570 مليون درهم
- توقيع مذكرتي تفاهم مع شركة CAPGEMINI ENGINEERING MAROC في مجال الهندسة من أجل إحداث 1500 منصب شغل إضافية في أفق 2026. هاتين المذكرتين ستمكنان من تهييئ كفاءات جديدة في مجال الهندسة الصناعية والرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع.

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

5 أهداف رئيسية لمخطط الإنعاش الصناعي

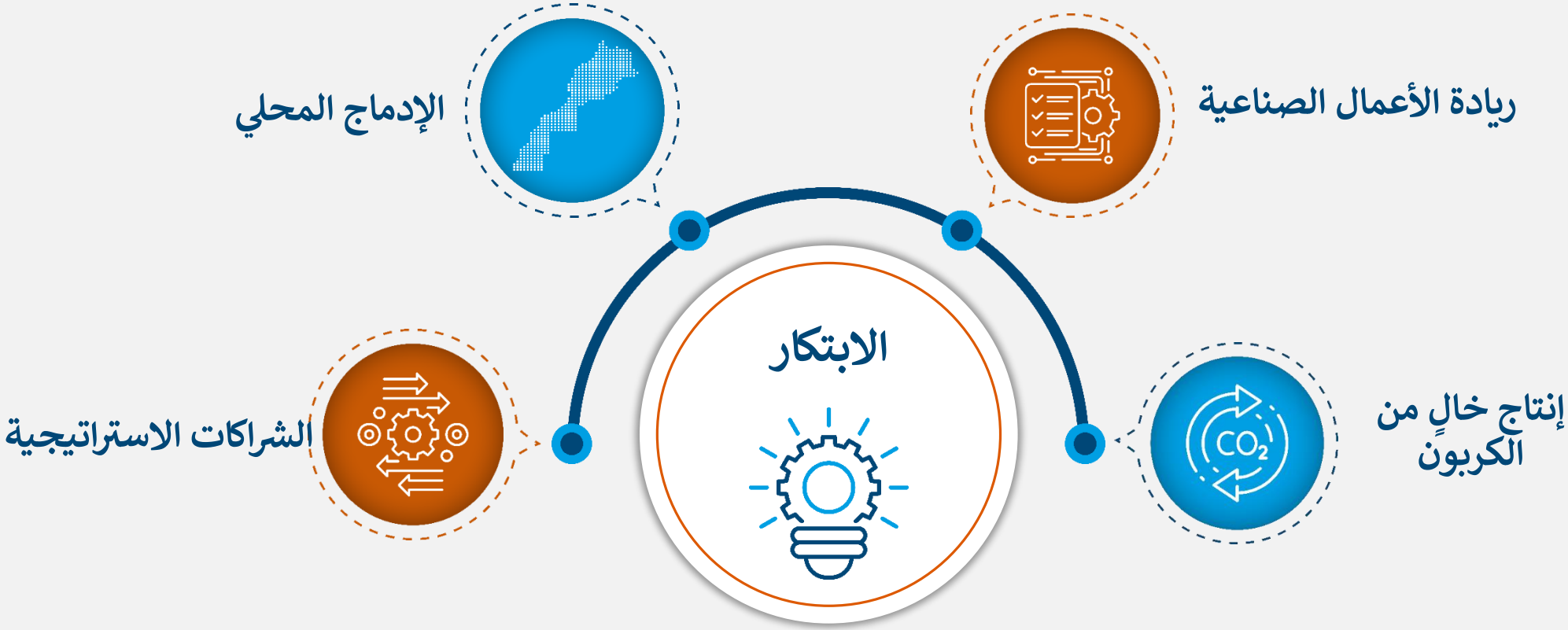

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

بنك المشاريـع، ركيزة أساسية للإنعاش الصناعي

تحليل منهجي لإمكانيات التصنيع المحلي

- إحصاء القدرات الغير مستغلة
- دراسة برامج التنمية الجهوية
- الاستفادة من تجربة مخطط التسريع الصناعي
- تحليل الواردات في 16 قطاعا صناعيا

تحديد الفرص الصناعية

تحديد عدد من فرص الاستثمار الصناعي بشراكة مع القطاع الخاص

إطلاق الدفعة الأولى	إطلاق الدفعة الثانية	إطلاق الدفعة الثالثة	إطلاق الدفعة الرابعة
شتنبر 2020	دجنبر 2020	يونيو 2021	شتنبر 2022
100 بطاقة مشروع	100 بطاقة مشروع	75بطاقة مشروع	96 بطاقة مشروع

منظومة مواكبة متعددة الأبعاد، فريق عمل السيادة الصناعية

- العقار الصناعي
- دعم مالي للاستثمار
- الطلب العمومي
- التوريد المحلي
- الإبتكار
- التكوين
- التمكين المقاولاتي للمرأة
- النهوض بالصادرات
- التمويل البنكي
- المراقبة والتقنين

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

سياق جديد ، بُعد جديد: السيادة الصناعية

164 142
منصب شغل غير مباشر متوقع

109 428
منصب شغل مباشر متوقع

+1 234
مشروع محدد

12
جهة ممثلة

73 مليار درهم
رقم معاملات عند التصدير
تقريبا 4 أضعاف الأهداف المتوقعة

69 مليار درهم
رقم معاملات محلي
تقريبا ضعف الأهداف المتوقعة

60%
امتداد لمشاريع قائمة

82%
مشاريع تتوفر على العقار الصناعي

87%
رأسمال مغربي

قنوات المشاريع

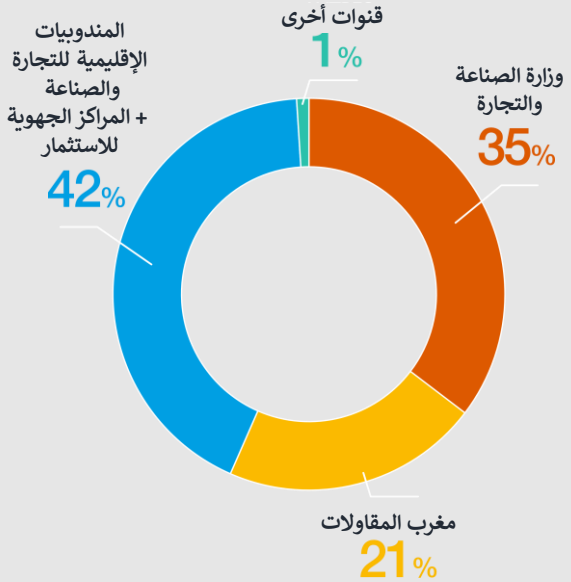

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

برنامج العمل 2023

- مواصلة مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار ؛
- إطلاق مشاريع استثمارية جديدة ومواكبة المشاريع الهادفة لاستبدال الواردات من الخارج بمنتوجات مصنعة محليا بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار ؛
- تعزيز "صنع في المغرب" من خلال تطوير علامات تجارية وطنية قادرة على تلبية احتياجات المستهلك المغربي ؛
- تشجيع إزالة الكربون والإنتاج الأخضر من خلال تطوير المناطق الصناعية الخضراء وتشجيع الشركات على تبني حلول الطاقة الخضراء ؛
- تعزيز السيادة الغذائية وتطوير التزويد المحلي لقطاع الصناعات الغذائية بمدخلات الإنتاج المصنعة والرفع من مستوى الاندماج المحلي؛
- تعزيز السيادة الصحية الصناعية للمغرب من خلال تشجيع التصنيع المحلي للمنتجات الصناعية والأدوية والأجهزة الطبية وتتبع مشروع إحداث معهد تكوين مهني متخصص في مهن صناعة الأدوية ؛
- جعل المغرب المنصة الصناعية للسيارات منخفضة الكربون الأكثر تنافسية في العالم وتعزيز مكانة المغرب في منظومة السيارات الكهربائية ؛
- تطوير المنظومة الصناعية للتنقل الكهربائي والمستدام ؛
- تطوير المنظومة الصناعية الخاصة بعربات الوزن الثقيل، المكونات الإلكترونية، صناعة النسيج و صناعة الطائرات.

تطوير الابتكار الصناعي والبنية التحتية التكنولوجية

أهم منجزات 2022

صندوق دعم الابتكار « FSI »

- التوقيع على اتفاقية جديدة تتعلق ببرامج دعم البحث والتطوير والابتكار الصناعي في 14شتنبر2022 بين هذه الوزارة ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- عرضً متكامل لدعم الشركات الصناعية خلال عملية البحث والتطوير ووضع النماذج الأولية قبل بلوغ التصنيع وإطلاق المرحلة التجريبية؛
- تمويل ما لا يقل عن 100 مشروع سنويا بغلاف مالي يناهز 300 مليون درهم سنويا, خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2025.

المراكز التقنية الصناعية

- توقيع اتفاقية إطار متعلقة بتنفيذ المخطط التنموي للمراكز التقنية الصناعية 2022-2025؛
- التحضير لإنجاز مشروع CETIEV 3.0 في إطار الشراكة بين CETIEV و STELLANTISنظرا لنجاح مشروع CETIEV 2.0 والمتعلق بأنشطة الإدماج و المصادقة في مجالات الكهرباء والإلكترونيات والهيكل / النظام الأساسي؛
- استكمال المبنى الجديد للمركز التقني للصناعات الغذائية CETIA؛
- تعبئة المراكز التقنية الصناعية من أجل مواكبة المشاريع الاستثمارية الواردة من بنك المشاريع.

دعم إحداث مجمعات الابتكار

- التوقيع على اتفاقية جديدة تتعلق بإنشاء مدينة الابتكار الجديدة في مدينة وجدة في 12 أبريل 2022 بين الدولة وجامعة محمد الأول؛

دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار « Clusters »

- صرف مبلغ إجمالي قدره 123,37 مليون درهم لفائدة أقطاب التنافسية والابتكار من أجل دعم تشغيل هياكل التنشيط الخاصة بهم وتمويل برامج أعمالهم؛
- المصادقة على مشروع اتفاقية جديدة من أجل دعم أقطاب التنافسية والابتكار من طرف الفاعلين المعنيين، وتخصيص مبلغ إجمالي تقديري قيمته 157 مليون درهم لهذا الدعم خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و 2028.

تطوير الابتكار الصناعي والبنية التحتية التكنولوجية

أهم منجزات 2022

عروض مشاريع نقل التكنولوجيا APTT

- اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) على إطلاق عروض مشاريع نقل التكنولوجيا، بهدف تثمين نتائج البحوث العلمية التي طورها باحثون مغاربة، مع تخصيص مبلغ مالي إجمالي قدره 60 مليون درهم؛
- اختيار المشاريع التي سيتم تمويلها و تتبعها وتقييمها : قطاع الماء والطاقة والبيئة، قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، قطاع الصناعة متعددة القطاعات، وأخيرا قطاع الفوسفاط و النسيج والصحة ؛
- المساهمة المالية لوزارة الصناعة و التجارة : 15 مليون درهم.

مواكبة مشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي وتطوير المنتج الصناعي

- التوقيع على اتفاقية شراكة، في 31 غشت 2022، بين وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث العلمي (Fondation Mascir) والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، من أجل مواكبة مشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي وتطوير المنتج الصناعي التي تم إطلاقها من طرف المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة؛
- ستقوم الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، بموجب الاتفاقية السالفة الذكر، بتقديم مساهمة مالية للمقاولات المستفيدة في هذا الإطار، بنسبة 80٪ من التكلفة الإجمالية للخدمات المنجزة، تصل إلى حدود 500.000 درهم لكل مشروع.

برنامج عمل 2023

برنامج عمل 2023

- تنفيذ وتتبع المخطط التنموي الجديد للمراكز التقنية الصناعية للفترة الممتدة بين 2022 و2025؛
- إنهاء توقيع الاتفاقية الجديدة لدعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار من طرف جميع الشركاء مع مواصلة تمويل ومواكبة إحداث أقطاب التنافسية والابتكار؛
- مواصلة تنفيذ مشاريع مدن الابتكار التي تم إطلاقها، وكذا تحديد وإطلاق مشاريع جديدة لمجمعات الابتكار بشراكة مع الجامعات في مختلف جهات المملكة؛
- إطلاق طلب عروض الخاص ببرنامج دعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار في نسخته الأولى برسم سنة 2023؛
- مواصلة دعم المشاريع المختارة في إطار النسخة الأولى لطلب تقديم المشاريع الخاص بتثمين نتائج البحث من خلال نقل التكنولوجيا؛
- إطلاق تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث العلمي (Fondation Mascir) والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل مواكبة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة الحاملة لمشاريع البحث والتطوير والابتكار الصناعي وكذا تطوير المنتج الصناعي.

التكوين

أهم منجزات 2022

ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل

- **توقيع اتفاقية شراكة إطار تتعلق بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين لدعم تطوير الصناعة الوطنية**، بين هذه الوزارة، الوزارة المكلفة بالتعليم العالي، الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، الجمعية المغربية لصناعة و تصنيع السيارات و تجمع الصناعات المغربية للطيران والفضاء التي تنص على تكوين حوالي 100000 مهندس، اطار متوسط وتقني عالي في أفق 2025 وفقا لحاجيات قطاع الصناعة المعبر عنها من طرف المهنيين.
- **مشروع CAP Excellence بشراكة مع مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل :** تتبع تنفيذ مذكرات التفاهم/العقود/الاتفاقية المتعلقة بما يلي:
  - **حكامة بشراكة قطاع عام – قطاع خاص** لخمس مؤسسات تكوينية تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (1 قطاع السيارات، 1 قطاع صناعة أجزاء الطائرات، قطاع ترحيل الخدمات و 2 قطاع النسيج والألبسة) عن طريق تسيير خاص (مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل - الجمعية المهنية المعنية) ستمكن هذه المؤسسات الخمس على الأمد البعيد من توفير التكوين لحوالي **7300 شخص** سنويا مع نسبة ادماج تصل الى **90 ٪؛**
  - مشروع إحداث **4 مصانع بيداغوجية للإنتاج الصناعي** على مستوى 4 مدن المهن و الكفاءات من أجل توفير بيئة تكوينية للمتدربين قريبة من واقع المقاولة تمكنهم من اكتساب المهارات الصناعية المستهدفة، وسيستفيد منها على الأقل **حوالي 1500 شخص** في السنة.
    - احداث مصنع بيداغوجي لإنتاج عصائر الحمضيات على مستوى مدينة المهن والكفاءات بأكادير ومصنع بيداغوجي لصناعة الجبن على مستوى مدينة المهن والكفاءات بالناظور؛
- تكوين وادماج حوالي 700 82 شخص خلال الفترة الممتدة من 2014 الى نهاية يونيو 2022 في إطار جهاز المساعدة المباشرة في تكلفة التكوين، وذلك من خلال مساهمة مالية للدولة، عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC ، في تكلفة التكوين ؛
- تكوين حوالي 670 6 مستفيد الى نهاية شتنبر 2022 على مستوى معهد التكوين في مهن صناعة السيارات القنيطرة IFMIA-Kenitra وإدماجهم في شركة PCAM التابعة لمجموعة STELLANTIS ؛
- مشروع توسيع المعهد المتخصص في مهن صناعة معدات الطائرات ولوجستيك المطارات ISMALA 2 التابع لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي سيوفر طاقة استيعابية تقدر بحوالي 1200 مقعد بيداغوجي و 9 مسالك تكوينية من مستويات تقني متخصص و تكوين تأهيلي (يرتقب انتهاء أشغال توسيع هذا المعهد في مارس 2023)؛

مهن و كفاءات المستقبل

- تحديد **خرائط التكوين المتعلقة ب 12 مدن المهن و الكفاءات CMC** (ما يقارب **120 17 مقعد بيداغوجي و 434 مسلك تكوين**) و ذلك لتعزيز خرائط التكوين مع احداث مهن جديدة (صيانة السيارات الهجينة / الكهربائية، التسويق الرقمي،...).
- **متابعة اشغال مشروع إنشاء مدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط (Ecole Arts et Métiers campus de Rabat).**

Arts et Métiers Sciences et Technologies
Campus de Rabat

برنامج العمل 2023: تطوير عروض التكوين لتعزيز ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل

التكوين في مهن الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي وفي مجال المبادرة المقاولاتية

- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة الإطار المتعلقة بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين لدعم تطوير الصناعة الوطنية ؛
- مشروع Cap Excellence: :
  - تفعيل الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص على مستوى 5 مؤسسات للتكوين المهني تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل المخصصة لقطاعات صناعة السيارات، صناعة أجزاء الطائرات، قطاع ترحيل الخدمات وقطاع النسيج والألبسة؛
  - تتبع احداث 4 مصانع بيداغوجية على مستوى 4 مدن المهن والكفاءات؛
- الانتهاء من أشغال توسيع المعهد المتخصص في مهن صناعة معدات الطائرات ولوجستيك المطارات ؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع إنشاء مدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط ؛
- مواكبة مجموعة Stellantis من حيث الكفاءات في إطار دليل الإجراءات المتعلق بالتكوين لفائدة مستخدمي شركة بوجو ستروين سيارات المغرب (PCAM)؛
- تتبع انجاز تكوين الأطر المتوسطة لفائدة قطاع صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات ؛
- تتبع مواكبة الصناعيين من حيث التكوين في اطار جهاز المساعدة المباشرة في تكلفة التكوين لفائدة على الخصوص قطاعي صناعة السيارات وقطاع صناعة أجزاء السيارات ؛
- بلورة و توقيع وبدء تفعيل اتفاقية بين هذه الوزارة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ومجموعة رونو المغرب لتعزيز الكفاءات في قطاع صناعة السيارات.
- إنشاء مصنعين بيداغوجيين آخرين في 2023 (أحدهما في مدينة المهن والكفاءات لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة والآخر مخصص للصناعة 4.0 على مستوى مدينة المهن والكفاءات بالدار البيضاء – سطات).

IV. المناطق الصناعية

المناطق الصناعية

أهم منجزات 2022

مواكبة أكثر من **40 مشروعا** من مشاريع البنيات التحتية الصناعية

I مناطق التسريع الصناعي	مدينة محمد السادس طنجة-تك الشطر الأول: 487 هكتار	• توقيع اتفاقية تهيئة المنطقة الصناعية لمشروع مدينة محمد السادس طنجة-تيك بمساحة 486 هكتار؛ • استكمال أعمال إنجاز البنيات التحتية خارج الموقع الخاصة بالشطر الأول؛ • نشر مرسوم منح شركة SATT الامتياز في إعداد وإدارة منطقة التسريع الصناعي في الجريدة الرسمية.
	منطقة التسريع الصناعي لبوقنادل 32 هكتار (28 هكتار منطقة التسريع الصناعي)	• إتمام أشغال تهيئة المنطقة الصناعية؛ • نشر مرسوم إحداث منطقة التسريع الصناعي لبوقنادل و مرسوم منح شركة RRA الامتياز في إعداد وإدارة هذه المنطقة في الجريدة الرسمية.
	منطقة التسريع الصناعي لفاس مكناس 60 هكتار (42 هكتار منطقة التسريع الصناعي)	• إنجاز الدراسات التقنية والمالية؛ • نشر المرسوم القاضي بإحداث منطقة التسريع الصناعي لفاس مكناس بالجريدة الرسمية.
	منطقة التسريع الصناعي عين جوهرة 70 هكتار	• إتمام أشغال تهيئة الجزء الأول من منطقة التسريع الصناعي على مساحة 29 هكتار؛ • نشر المرسوم القاضي بإحداث منطقة التسريع الصناعي عين جوهرة بالجريدة الرسمية.
II المناطق الصناعية	البنيات التحتية خارج الموقع لمشروع Sensyo Pharmatech	• تتبع إنجاز أشغال الربط بالبنيات التحتية خارج الموقع الخاصة بالمشروع.
	القطب الفلاحي اللوكوس 100 هكتار	▪ توقيع اتفاقية تثمين القطب الفلاحي اللوكوس؛ ▪ إطلاق أشغال التهيئة الخاصة بالمشروع.
	منطقة الأنشطة الاقتصادية أصيلة 62 هكتار	• انتهاء أشغال التهيئة والشروع في تسويق المشروع.
	الحظيرة الصناعية عين الشكاك 81 هكتار	• إطلاق أشغال التهيئة الخاصة بالمشروع؛ • إتمام الدراسات التقنية المتعلقة بمحطة معالجة المياه العادمة و إعداد طلب العروض الخاص بهذه المحطة.

المناطق الصناعية

أهم منجزات 2022:

مشروع قانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

إعداد مشروع القانون رقم 102.21 الخاص بالمناطق الصناعية، و ذلك لمواجهة مجموعة من النقائص والإكراهات التي تواجهها عدد من المناطق الصناعية بسبب غياب إطار قانوني ملائم. و تتلخص أهداف مشروع هذا القانون، الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب:

تطوير الاستثمار الصناعي	تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي بما في ذلك مجال الخدمات ذات الصلة عبر توفير العقار المهيَّأ لهذا الغرض.
تثمين المناطق الصناعية	تهيئة و تدبير و تثمين و صيانة المناطق الصناعية بغرض تحسين جودتها و محاربة ظاهرة المضاربة العقارية.
تدبير المناطق الصناعية	وضع الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية.

المناطق الصناعية

أهم منجزات 2022 :

إحداث منصة إلكترونية خاصة بالعقار الصناعي بهدف:

- مدّ المستثمرين الصناعيين بمؤشرات مُحيّنة للعرض المتوفر الخاص بالعقار الصناعي.
- تمكين الشركاء المكلفين بتهيئة و تطوير المناطق الصناعية من منصة للترويج لهذه المناطق.
- وضع آلية للتتبع المستمر لتطور العقار الصناعي، حيث ستمكن هذه الآلية من المساعدة على اتخاذ القرارات التي تخص برمجة مشاريع البنيات التحتية الصناعية.

رابط المنصة الإلكترونية:
https://www.industrial-estate.gov.ma/

المناطق الصناعية

برنامج العمل 2023

1. تطوير ومواكبة مشاريع البنيات التحتية
(مشاريع في طور الإنجاز، مشاريع بنيات تحتية جديدة ومشاريع إعادة التهيئة)

2. استكمال النص التطبيقي لمشروع القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

3. إطلاق النسخة الثانية من صندوق المناطق الصناعية المستدامة « FONZID »

4. التعاقد بين الدولة والجهات والتنسيق بين مخططات التنمية الجهوية والتصميمات الجهوية لإعداد التراب بالإضافة إلى وثائق التعمير

5. تطوير نموذج عمل جديد لحيازة العقار الصناعي، من أجل استخدام أمثل للتمويلات العمومية

٧. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة : وكالة مغرب المقاولات

إنجازات سنة 2022 (إلى متم أكتوبر)

1091 مشاريع الإستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

151
مشاريع الإستثمار لدى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

2,9
مليار درهم
استثمار خاص إجمالي

25 260
منصب شغل مباشر وغير مباشر
من ضمنها 10 403 منصب شغل مباشر تم الإلتزام به

940
مشاريع الدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

التوزيع حسب نوعية عمليات الدعم والخبرة التقنية

دعم الرقمنة	19%
دعم الجودة الميدانية	15%
دعم إنماء	4%
دعم تطوير السوق	1%
تطوير نمو أخضر :مخطط إزالة الكاربون والتشخيص الطاقي والإنتاجية في الوقت المباشر	3%
إعادة الهيكلة والتنظيم	57%

مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة : وكالة مغرب المقاولات

التوقعات بالنسبة لشهر دجنبر 2022

مؤشرات البرامج	الهدف المرتقب 2022 (المشاريع المستفيدة)	الميزانية المرتقبة 2022 (مليون درهم)
دعم الإستثمار	240	600
الإستشارة والخبرة التقنية	2360	100
المجموع	2600	700

التوقعات بالنسبة لسنة 2023

مؤشرات البرامج	الهدف المرتقب 2023 (المشاريع المستفيدة)	الميزانية المرتقبة 2023 (مليون درهم)
دعم الإستثمار	250	600
الإستشارة والخبرة التقنية	2700	100

VI.قطاع التجارة

التجارة: التجارة الداخلية والتوزيع

أهم منجزات 2022

1 المشاريع المتخذة من أجل تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم

نظام التغطية الاجتماعية للتجار

- استفادة حوالي **300 ألف تاجر** من نظام التغطية الصحية الإجبارية
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع جميع المتدخلين من أجل تبسيط وتسهيل انخراط التجار في هذا النظام

التاجر

إطلاق منصة رقمنة التجارة

- فتح باب الترشيح لفائدة حاملي المشاريع الراغبين في الاستفادة من البرنامج يوم 7 أبريل 2022.
- انتقاء و مواكبة 34 مشروعًا للاستفادة من برامج دعم «Create» و«Start» و الاستعداد لإطلاق دورات ترشيح مقبلة
- تنظيم حملة تحسيسية على المستوى الجهوي

برامج التكوين

- تحديد احتياجات التجار في مجال الثقافة المالية وفق نهج تشاركي مع غرف التجارة والصناعة والخدمات وممثلي جمعيات التجار والنقابات
- إطلاق برامج نموذجية بشراكة مع غرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية

مواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب

- شراكة مع قاطرات في قطاع التجارة الإلكترونية بالمغرب وذلك قصد مواكبة رقمنة **15 ألف** تاجر وتنشيط دورات تدريبية في مجال الرقمنة لصالح التجار وكذا الترويج لعلامة صنع في المغرب

ملاءمة الإطار التشريعي للقطاع

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالتوزيع من أجل تنظيم إحداث الأنشطة التجارية

2 تشجيع المنتوج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع

مجموعة مرجان

- شراكة بين الوزارة ومجموعة مرجان والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة والفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية بهدف الرفع من مستوى التوريد المحلي لمجموعة مرجان ليصل إلى:
  - 75% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية في أفق 2024 مقابل 25 % سنة 2020؛
  - 80 % بالنسبة للمنتوجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية عوض 63% سنة 2020.
- **تحقيق نتائج إيجابية** إلى حدود الآن :
  - 70% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية ؛
  - 65 % بالنسبة للمنتوجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية.

مجموعة لابيل في

- التزود بالمنتوجات المحلية بالنسبة للمجموعة في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتوجات البلاستيكية لتصل، في أفق سنة 2024:
  - 80% بالنسبة للمنتوجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع
  - مضاعفة 3 مرات صادرات المجموعة من منتجات "صنع في المغرب".
- تحديد لائحة الموردين المحليين الكفيلين بتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

مجموعة كيتيا

- تم التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتوج المحلي مع مجموعة « KITEA » بتاريخ 23 شتنبر 2022 وذلك بهدف :
  - الرفع من مستوى المنتجات الصناعية المسوّقة بواسطة شبكة KITEA إلى نسبة 38% عوض نسبة 19% حاليا.
  - مضاعفة صادراتها من المنتجات الحاملة لعلامة « صُنع في المغرب » على الصعيد الدولي، وخاصة على المستوى الإفريقي.

مجموعة بيم

- تم التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتوج المحلي مع مجموعة « BIM» بتاريخ 5 أكتوبر 2022 وذلك بهدف الرفع من مستوى المنتوجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع المصنوعة بالمغرب إلى 80% بالنسبة المواد الغذائية و90% بالنسبة للنسيج.

3 تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات

- إنجاز الاتفاقيات المتعلقة بمخططات التنمية لغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها
- التوقيع على 7 اتفاقيات بين الوزارة و7 غرف لتمويل مشاريع ذات منفعة اقتصادية في إطار الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام والتي تخص:

- 3 مراكز للأعمال متعددة الأغراض بالمحمدية وفاس والداخلة
- 3 بنيات تحتية للمعارض والخدمات في تطوان وأكادير ومراكش
- حاضنة لإطلاق المقاولات الناشئة بوجدة
- 326 مليون درهم قيمة استثمارات المشاريع
- 117 مليون درهم مساهمة الوزارة
- أزيد من 4200 منصب شغل مباشر وغير مباشر مرتقب إحداثه

التجارة: العلاقات التجارية الدولية

أهم منجزات 2022

المفاوضات التجارية	• مشاركة المغرب في أشغال المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة العالمية للتجارة، المنعقد في جنيف في يونيو 2022. • تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المنعقدة ضمن مختلف الأجهزة. • التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين المغرب وإسرائيل في فبراير 2022.
تطوير التعاون التجاري	• إنهاء المفاوضات حول الاستثناءات الثنائية المتعلقة بقواعد المنشأ في إطار الاتفاقية الإقليمية المنقحة لقواعد المنشأ التفضيلية الأورو متوسطية، المتعلقة بقطاعات النسيج والملابس والتبغ والزيوت. • التوقيع على مذكرتي تفاهم بين المغرب والمملكة العربية السعودية : ○ مذكرة تعاون في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال للمنتجات المحلية؛ ○ برنامج للتعاون الفني بين المعهد المغربي للتقييس والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. • وضع خارطة طريق مشتركة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المغربية-الإسبانية. • تنسيق الموقف المغربي بشأن مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية.

التجارة: الحماية والتقنين التجاري

أهم منجزات 2022

الحماية التجارية	• إجراء 10 تحقيقات مضادة للإغراق تتعلق بواردات السجاد والأسلاك المكلفنة والبولي كلوريد الفينيل والخشب كونطربلاكي والثلاجات؛ • إجراء تحقيقين وقائيين يتعلقان بواردات ألواح الخشب المطلية والأنابيب الداخلية للعجلات؛ • دراسة 10 طلبات تقدمت بها القطاعات الإنتاجية تشتكي من مشاكل مرتبطة بالواردات واقتراح حلول مناسبة لكل قطاع؛ • مواكبة الشركات المغربية المصدرة لعجلات الألومنيوم وبعض أنسجة الألياف الزجاجية بخصوص التحقيقات المضادة للإغراق والتحايل التي باشرتها المفوضية الأوروبية؛ • إعداد مشروع تعديل المرسوم التطبيقي للقانون رقم 15.09 من أجل تحسين بعض الممارسات في التحقيقات، ووضعه في مسطرة المصادقة بهدف اعتماده.
التقنين والتسهيل التجاري	• نشر المرسوم رقم 2.21.346 في الجريدة الرسمية القاضي بتطبيق القانون رقم 18-42 المتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج؛ • إخضاع الحمص للتقيد الكمي عند التصدير لتفادي نقص هذه المادة في السوق المحلية، وزيت الأركان بالجملة (en vrac) قصد تثمينها بشكل افضل؛ • اقتراح مراجعة التعرفة الجمركية لعدة سلع وذلك لدعم التنافسية للصناعة المحلية (صناعة تعليب الشاي، صناعة الدراجات الثلاثية، صناعة مصفاة السيارات،..)؛ • مواصلة تنفيذ رقمنة إجراءات ووثائق التجارة الخارجية، بهدف المساهمة في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب والوصول إلى هدف «بدون ورق» (zéro papier) في إجراءات التجارة الخارجية (ما يناهز 80% من إجراءات ووثائق التجارة الخارجية تمت رقمنتها حاليا عبر بوابة «بورتنيت») .

التجارة: الحماية والتقنين التجاري

أهم منجزات 2022 : تطوير الصادرات

النهوض بالصادرات Relance Export	• تتبع احتياجات المقاولات بغية تطورها على المستوى الدولي وذلك حسب خصوصياتها؛ • دعم 40 مقاولة لتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من الوسائل المناسبة لمواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية.
مجموعة العمل الخاصة بالتصدير Task Force Export	• مجموعة عمل خاصة بالنهوض بالصادرات تعمل على تحديد القدرات التصديرية المتاحة والغير المستغلة من طرف المقاولات المصدرة والتي لها مؤهلات تصديرية : ○ تحديد قدرات تصديرية إضافية تصل الى 120 مليار درهم بما فيها 12 مليار درهم خاصة بالسوق الأفريقية وتتوزع على 1200 منتج-سوق؛ ○ تحديد المقاولات ذات المؤهلات لتحقيق هذه القدرات التصديرية؛ ○ وضع نظام مواكبة المقاولات المصدرة.
دعم المصدرين المبتدئين « Primo-exportateurs »	• دعم المصدرين المبتدئين عبر توفير دعم تقني ومالي لهذه المقاولات. • متابعة تفعيل مخططات تطوير الصادرات لـ 50 مقاولة مستفيدة من البرنامج

التجارة: حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

أهم منجزات 2022: مراقبة السوق

1 مراقبة المنتوجات عند الاستيراد*

حصيلة مراقبة المنتوجات

80.031 ملف تمت معالجته

3310 طنا من المنتوجات تم إرجاعها

المنتوجات التي عرفت أكبر عدد من عمليات الإرجاع هي :

1. الأقمشة
2. الأحذية
3. الإطارات الهوائية للدراجات و الدراجات النارية
4. البساط و السجاد
5. سخانات المياه المشغلة بالغاز
6. زجاج الأمان للسيارات
7. شواحن البطاريات

معالجة شكاية المستوردين

إطلاق منصة لمعالجة شكايات المستوردين في يونيو 2022

chikayat-almoustawrid.mcinet.gov.ma

915	شكاية تم استقبالها
903	شكاية تمت معالجتها (بمعدل 99%)
1,72 يوم	المعدل الزمني لمعالجة الشكايات

2 مراقبة السوق المحلية*

مراقبة نقط البيع والمواقع التجارية الإلكترونية

5910	نقطة بيع مراقبة
55	محضر مخالفة
651,8 كلم	من الاسلاك الكهربائية تم الحجز عليها
180	شكاية معالجة تتعلق بالممارسات التجارية الإلكترونية

*إلى غاية متم شتنبر

التجارة: حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

أهم منجزات 2022: حماية المستهلك، المترولوجيا والاعتماد

1 دعم الحركة الاستهلاكية

- دعم مشاريع **3** فدراليات جمعيات حماية المستهلك قصد النهوض بالثقافة الاستهلاكية بالمغرب، لا سيما مهننة **18** شباك مستهلك خلال سنة 2022 ليصل عدد الشبابيك إلى **61** شباك موزعة على مختلف جهات المملكة؛
- تدبير بوابة خدمة المستهلك www.khidmat-almostahlik.ma لإعلام وتحسيس المستهلك واستقبال ومعالجة شكاياته. (**79000** زيارة ومعالجة **1456** شكاية خلال سنة 2022).

2 حصيلة مراقبة أدوات القياس

الموافقة على النماذج	الفحوصات المترولوجية	المراقبة عند الاستيراد
42 شهادة	**539 000**	**5 200**

3 إنجازات أنشطة الاعتماد

منح **18** اعتمادًا جديدًا

معالجة **38** طلبًا جديدًا

157 اعتماداً

برنامج العمل 2023: متابعة تنزيل برنامج إنعاش قطاع التجارة الداخلية والتوزيع 23-21

تعميم الحماية الاجتماعية للتجار	• وضع خطة تواصل واسعة للقيام بإجراءات تحسيسية وتواصلية بشراكة مع الجمعيات والغرف المهنية • المساهمة في إعداد التصور الخاص بالتعويضات العائلية وكذا نظام التقاعد للتجار وفق الجدولة الزمنية المحددة
مواكبة رقمنة قطاع التجارة	• مواكبة المقاولات الناشئة في إطار حاضنة المقاولات • مواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب في إطار الشراكات مع الفاعلين في الميدان الرقمي • مواكبة نساء رائدات أعمال في مجال التجارة الإلكترونية
تشجيع مراكز الشراء المشترك	• العمل على تشجيع التجار من أجل التكتل داخل مراكز للشراء المشترك أو من خلال خلق شبكات تجارية أو عبر إقامة شراكات مع فاعلين في ميدان التوزيع
وضع برامج للتكوين	• تعميم برامج التكوين عبر التراب الوطني و توسيع برامج التكوين لتشمل جميع المجالات وخاصة المجال الرقمي
ملائمة الإطار التشريعي (قطاع التوزيع)	• إنهاء المشاورات مع جميع المتدخلين قبل وضع مشروع قانون التوزيع في مسطرة المصادقة
تعزيز دور غرف التجارة والصناعة و الخدمات	• مواكبة الغرف لإنجاز 7 مشاريع اقتصادية

التجارة: العلاقات التجارية الدولية - حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

برنامج العمل 2023

العلاقات التجارية الدولية

- مواصلة تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- التنسيق والمشاركة في اجتماعات ذات الصلة بمجموعة العمل الفنية في إطار اتفاقية أكادير ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، ومتابعة تنفيذ مشاريع التعاون التجاري التي يتم تنفيذها من طرف الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- عقد الدورة السابعة للجنة المشتركة المغربية الامريكية (يناير 2023)؛
- عقد اجتماع اللجنة الفرعية المكلفة بتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة ومجموعات العمل التابعة لها لتحسين ولوج الصادرات المغربية إلى السوق البريطانية وتعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية؛
- تتبع تنفيذ خارطة الطريق المغربية الاسبانية لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية؛
- متابعة تطورات التوجهات الكبرى للمنظمة العالمية للتجارة عبر المشاركة في أشغالها.

حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

- التحسين المستمر لنظام المراقبة عند الاستيراد وتعزيز المراقبة المحلية باستهداف المنتوجات التي تمس سلامة المستهلك والممارسات التجارية المضللة؛
- مواصلة دعم فدراليات جمعيات حماية المستهلك وتعديل القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك لتعزيز حقوقه و دور الجمعيات؛
- تهيئ الاعتراف الدولي لنظام الاعتماد المغربي من خلال تنظيم تقييم أولي من طرف المدققين الدوليين للجهاز العربي للاعتماد؛
- اعتماد السياسة الوطنية للجودة من قبل المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وتنفيذها.

التجارة: الحماية والتقنين التجاري - تطوير الصادرات

برنامج العمل 2023

الحماية والتقنين التجاري	• مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز ودعم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية من خلال مراجعة التعريفات الجمركية؛ • مواصلة تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة الخارجية في إطار أشغال اللجنة الوطنية لتنسيق و تسهيل مساطر التجارة الخارجية؛ • الإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة؛ • تعزيز قدرات المغرب لمواجهة الزيادة الكمية والنوعية في التدابير وآليات الحماية التجارية؛ • إتمام التحقيقات التي باشرتها الوزارة والمتعلقة بالتحقيقات المضادة للإغراق و تحقيقات الوقاية والشروع في الإجراءات بالنسبة للمقاولات الجديدة المتعلقة بالحماية التجارية؛ • الدفاع عن مصالح المغرب في إطار تحقيقات الحماية التجارية التي تباشرها بلدان أخرى ضد الصادرات المغربية؛ • الدفاع عن مصالح المغرب عبر تتبع مسطرة تسوية المنازعات وتعزيز حضوره في الأشغال المتعلقة بالحماية التجارية على مستوى المؤسسات الدولية.
تطوير الصادرات	• مواصلة تفعيل برنامج دعم المصدرين المبتدئين، بإطلاق نسخة جديدة لدعم ومواكبة 50 مقاولة في تطورها على المستوى الدولي. • إطلاق نسخة جديدة من برنامج النهوض بالصادرات «Relance Export» لدعم 40 مقاولة جديدة ومواكبة المقاولات المستفيدة في تحقيق مشاريع طموحة وواقعية لتنمية الصادرات على المستوى الدولي. • إطلاق برنامج لمواكبة المقاولات المصدرة والذي يهدف إلى تحقيق فرص التصدير الإضافية التي حددتها مجموعة العمل الخاصة بالتصدير Task Force Export.

VII. قطاع البريد

التغطية الوطنية عبر التوزيع و مؤشرات جودة الخدمات

نسبة التغطية بخصوص التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية
93,35%من الساكنة

التوزيع بالوكالة البريدية

- **التوزيع بالوكالة البريدة يتم بنمطين:**
  - **عبر صناديق البريد**
  - **عبر الشبابيك**
- **تقدر نسبة التغطية بالوكالات البريدية ب 19,25 %من الساكنة**
- **تقدر نسبة التغطية عبر السلطات المحلية ب 5,4 %**

التوزيع بمحل الإقامة

- **نسبة تغطية الساكنة للتوزيع بمحل الإقامة لمتم أكتوبر 2022 يقدر ب% 75,35**
- **ارتقعت هده النسبة ب 15,35 نقطة ما بين سنة 2014 وسنة 2022، انتقالا من 60 %إلى 70,35 %**

- يتم التوزيع بمحل الإقامة عبر 1900 جولة، منها 250 جولة مخصصة للإرساليات، يؤمنها 1544 موزع بريدي
- تتكون حضيرة الصناديق البريدية من 291197 صندوق بنسبة ملء تصل إلى 59 بالمائة
- يتم التسليم لذى الشبابيك عبر 110 موقع بريدي، و 900 وكالة للبريد بنك , و505 وكالة بريد كاش، 196 نقطة وصل
- بالإضافة إلى 2014 صندوق رسائل رهن إشارة العملاء

المنتوج	إنجازات 20202 (إلى متم شتنبر)	مؤشرات جودة الخدمة
البريد العادي	98%	BEB j+3
	94%	نسبة التقديم للتوزيع
البريد المضمون	89%	BEB j+3
	77%	نسبة التوزيع
إ-برقية	94%	BEB j+8نسبة التبليغ
أمانة	93%	BEB J+1
	93%	نسبة التسليم

أهم معطيات الأنشطة البريدية

معطيات الأنشطة البريدية

حظيرة المركبات

عصرنة حظيرة المركبات :

225 مركبة كهربائية من أصل 432 مركبة

سياسة الجودة

- شهادة ISO 9001 V2015 (نشاط أمانة و البريد المضمون)
- حدمة ما بعد البيع فعالة

المعالجة

2 مجمعات وطنية بالدار البيضاء

25 منصة جهوية

2 مراكز للتبادل الدولي للبريد

الشبكة البريدية

110 موقع أمانة للإرساليات و أكثر من 1000 نقطة اتصال لمجموعة بريد المغرب وأكثر من 500 نقطة اتصال لبريد كاش و 196 نقطة توزيع

الترحيل

شبكة ترحيل يومية تغطي جميع التراب الوطني

- ✓ 31 خط رابط بين الجهات
- 53 خط رابط داخل الجهة
- ✓ 216 خط رابط داخل المدن

قطاع البريد
الإنجازات وبرنامج العمل

أهم إنجازات 2022

المحور1: انجاز مهام الخدمة العمومية

توظيف أكثر من 9095 مستخدما

تغطي جزءًا كبيرًا من التراب الوطني ، بأكثر من 2310 نقطة اتصال

المحور2: الحكامة

- متابعة تنفيذ مخطط التنمية لمجموعة بريد المغرب (2018-2022)
- متابعة خارطة طريقه الاستراتيجية للفترة (2021-2023)
- التحضير لإعادة إطلاق مشروع عقد البرنامج للفترة (2023-2025)

المحور 3: مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي

توقيع عقد توأمة بين وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد الأوربي الذي يتمحور حول:

- مواكبة وإحداث مرصد للسوق البريدي؛
- دعم إنشاء وسيط بريدي؛
- تقوية القدرات المؤسساتية والمنهجية في مجال تنظيم قطاع البريد

برنامج العمل 2023

المحور1: تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد

إعداد مشروع قانون حول النشاط البريدي يهدف الى تنظيم الإطار العام للنشاط البريدي والخدمة الشمولية البريدية العالمية (SUP)والترخيص بمزاولة الخدمة البريدية والمخالفات والعقوبات.

المحور2: مواكبة المتعهد البريدي العمومي

- مساندة مجموعة بريد المغرب في مشاريعها الاستراتيجية لدعم نمو قطاع التجارة الإلكترونية، من خلال خلق فرع 'كرونو ديالي' وتصنيع الية معالجة الطرود وتطوير لوجستيك النقل والتخزين
- مواكبة المجموعة في تحولها من خلال المشاريع الاستراتيجية، الهادفة بالخصوص إلى تنويع المنتوجات والخدمات البريدية و جعل بريد المغرب فاعلا أساسيا في التجارة الإلكترونية.

المحور3: إعداد وإبرام عقد برنامج جديد الدولة-مجموعة بريد المغرب للفترة 2023-2025

المحور4:إعداد وتنفيذ مخطط التنمية للبريد بنك للفترة 2023-2025

المحور5: احداث وتعميم، بمساعدة شركائها، منصة للتجارة الإلكترونية لصالح الحرفيين في إطار مشروع تصدير ساهل.

المحور6: تفعيل مشروع التوأمة

VIII. اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

أهم إنجازات 2022

اللاتمركز الإداري والشراكة مع الجهات

- إعداد **عقود أهداف موارد (Contrats-Objectifs-Moyens)** بين المصالح اللاممركزة والإدارة المركزية؛
- دراسة **طلبات الشراكة** (عقود برامج بين الدولة والجهات) المتعلقة بتفعيل برامج التنمية الجهوية؛
- **تتبع تنفيذ الشراكات** المبرمة مع الجهات لاسيما تتبع تنفيذ التزامات الوزارة المندرجة في إطار عقود البرامج المبرمة بين الدولة والجهات، إضافة إلى البرامج التعاقدية؛
- وضع **نظام معلوماتي** لتتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة للوزارة (حاليا في مرحلة التطوير).

تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

تتبع تفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية :

- **تأهيل 18 قرار إداري للوزارة ضروري لتنفيذ مشاريع الاستثمار**، وذلك من بين 24 قرار اداري منشور حاليا على مستوى البوابة الوطنية"idarati.ma" ؛
- **تدوين مشروع قرارين إداريين على مستوى منصة"idarati.ma"** ، بإلغاء واستبدال القرار الإداري المتعلق بمنح ترخيص توزيع التبغ المصنع بالجملة، والغير مطابق لأحكام المادة 16 من القانون 55.19؛

برنامج العمل 2023

اللاتمركز الإداري والشراكة مع الجهات

مواصلة تفعيل اللاتمركز الإداري وهيكلة المصالح اللاممركزة، وكذا الشراكات مع الجهات، من خلال :

- اقتراح هيكلة جديدة للمصالح اللاممركزة
- مراجعة القرار المتعلق بتنظيم واختصاصات المصالح اللاممركزة على ضوء الهيكلة المقترحة
- تفعيل وتتبع «عقود-أهداف-موارد» التي تربط بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة الجهوية.
- تتبع تنفيذ التزامات الوزارة المندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات الموقع عليها ودراسة طلبات الشراكة الجديدة المتوصل بها.
- اعتماد نظام معلوماتي لتتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة

تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

مواصلة تفعيل ورش تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية للوزارة أخذا بعين الاعتبار توصيات اللجنة الوزارية وتفعيل رقمنة جميع المساطر المتعلقة بهذا القطاع.

IX. الملكية الصناعية والتجارية

الملكية الصناعية و التجارية: أهم المؤشرات

تطور مؤشرات الملكية الصناعية و التجارية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة

مؤشر الابتكار العالمي

ارتقاء المغرب بـ 10 مراتب في التصنيف الدولي الخاص بالابتكار

المعاملات الالكترونية

183 422

معدل استعمال المنصات الالكترونية

84%	العلامات التجارية
77%	براءات الاختراع
68%	الرسوم و النماذج الصناعية

الأسماء التجارية (الشهادات السلبية)

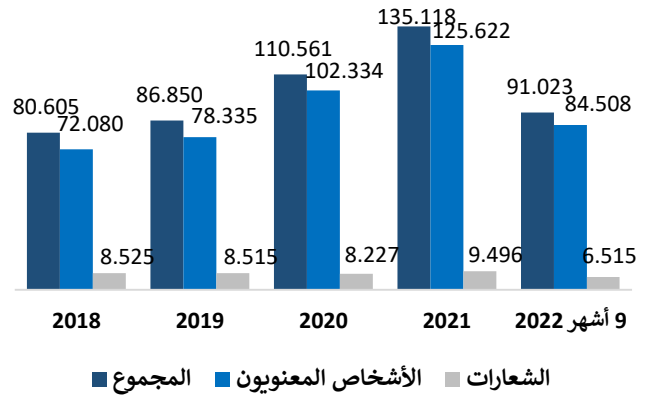

المقاولات المسجلة في السجل التجاري

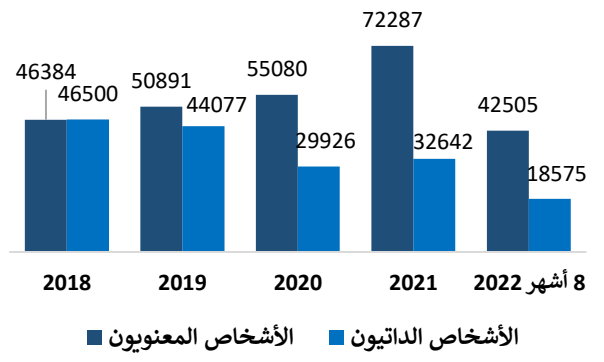

العلامات التجارية

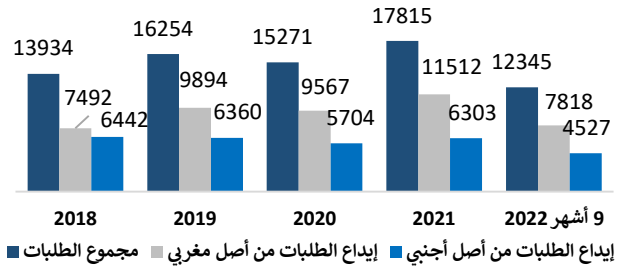

براءات الاختراع

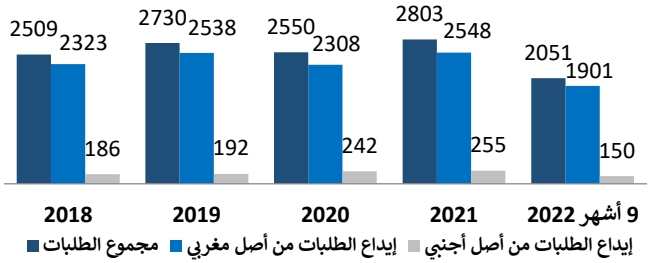

الرسوم و النماذج الصناعية

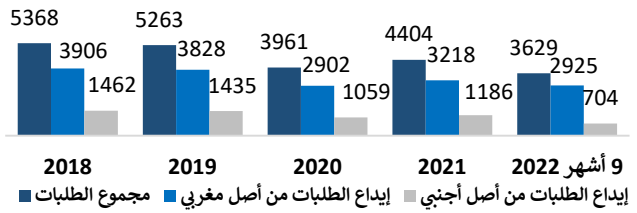

الملكية الصناعية و التجارية : الإنجازات وبرنامج العمل

أهم إنجازات 2022

المحور1: تطوير منظومة الابتكار

إنشاء بنك المشاريع للمستثمرين انطلاقا من براءات الاختراع.

المحور2: رقمنة الإجراءات وتبسيطها

- إنهاء إنجاز المنصة الإلكترونية لإنشاء ومواكبة المقاولات.
- إطلاق المنصة المتعلقة بسجل المستفيدين الفعليين من الشركات.

المحور3: تطوير الإطار القانوني والإجرائي لحماية وتطبيق حقوق الملكية الصناعية

انضمام المغرب إلى 3 معاهدات دولية تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المحور4: نشر ثقافة الملكية الصناعية والتجارية وتطوير العلاقة مع الزبناء

- إطلاق قافلة الملكية الصناعية والإبداع والابتكار من أجل مستقبل مستدام.
- تعزيز دور المكتب في دعم الاستثمار على المستوى الجهوي.
- إطلاق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة للشركات المغربية.

المحور 5: الحكامة

مراجعة استراتيجية الملكية الصناعية والتجارية حسب النموذج التنموي الجديد.

برنامج العمل 2023

الرؤية الاستراتيجية الجديدة في أفق 2035:
"الملكية الصناعية والتجارية في خدمة اقتصاد وطني منتج ومبتكر ومستدام"

المحور1: منظومة الملكية الصناعية والتجارية مواكبة لريادة الأعمال والابتكار والإبداع

- مواصلة العمل على مشروع تعديل القانون 97-17 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.
- إعداد الدفعة الثانية من بنك المشاريع المبتكرة انطلاقا من براءات الاختراع.
- إعطاء انطلاقة المنصة الإلكترونية لإنشاء ومواكبة المقاولات.
- توسيع إطار التعاون الدولي وتطوير التعاون جنوب - جنوب.

المحور2: خدمات فعالة وحديثة لحماية وتثمين الأصول اللامادية

- تطوير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة انطلاقا من بيانات الملكية الصناعية والتجارية.
- وضع خطة عمل لنشر ثقافة الملكية الصناعية والتجارية لدى الشركات المغربية.
- تنمية قدرات الفاعلين الاقتصاديين في مجال الملكية الصناعية والتجارية.

المحور3: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية: مؤسسة فعالة

عصرنة التدبير وتتبع المشاريع والعلاقة مع الزبناء.

المحور4: التحول الرقمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

الرقمنة الشاملة لخدمات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

X. مشروع ميزانية 2023

ميزانية التسيير: ميزانية 2023 مقارنة مع 2022

مجموع ميزانية التسيير 2023

544 564 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2022 بالدرهم	ميزانية 2023 بالدرهم	الفرق %
نفقات الموظفين	249 957 000	256 376 000	3%
إحداث المناصب المالية	-	40	100%
المعدات والنفقات المختلفة	242 243 000	288 188 000	19%
دعم لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	48 375 000	51 375 000	6%
دعم لفائدة المعهد المغربي للتقييس	9 000 000	9 000 000	0%
دعم المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	40 300 000	42 843 000	6%
دعم لفائدة غرف التجارة والصناعة و الخدمات	30 477 115	33 477 115	10%
دعم لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين	3 000 000	3 800 000	27%
دعم لفائدة مدرسة الفنون والمهن - الرباط	11 902 000	28 610 000	140%
دعم المهام	99 188 885	119 088 885	20%
مجموع ميزانية التسيير	492 200 000	544 564 000	11%

ميزانية الاستثمار: ميزانية 2023 مقارنة مع 2022

مجموع ميزانية الاستثمار 2023

1 338 594 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2022 بالدرهم	ميزانية 2023 بالدرهم	الفرق %
التنمية الصناعية	1 220 000 000	1 147 000 000 (86%)	-6%
استراتيجية المغرب التجاري	77 000 000	132 825 000 (10%)	73%
دعم وقيادة	58 769 000	58 769 000 (4%)	0%
مجموع ميزانية الاستثمار	1 355 769 000	1 338 594 000 (100%)	-1%

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 21 نونبر 2022
على الساعة : الحادية عشرة صباحا.

عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 03
عدد المعتذرين: 04
عدد المتغيبين: 19
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 13,63%
المدة الزمنية: ساعتان و 30 دقيقة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2023

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
النائب الثالث	الشيخ أحمدو امبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	اعتذر
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس
مجلس المستشارين
القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2023

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

زكرياء بنبكران — التجمع الوطني للأحرار

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2023

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نور الدين مضيان	UMT P.GP	
خالد السطي	UNTM	
أحمد حرفي	الفريق الاستقلالي	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
نائلة التازي	CGEM	
محمد بودال	UMT	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- دورة أكتوبر 2022-

السنة المالية 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعها بتاريخ 30 نونبر 2022 خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2023.

وقد ترأس الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، بحضور السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وبعد أن رحب السيد الرئيس بالسيدة الوزيرة وبالأطر المرافقة لها، أعطى الكلمة للسيدة الوزيرة لإلقاء محاور العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية، هذه الأخيرة التي استهلت عرضها بتذكير السيدات والسادة المستشارين بأهمية الرهانات القطاعية ضمن اختصاص الوزارة واعتبرت أن السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعد دعامات أساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني تساهم في خلق مناصب الشغل، وجلب العملة الصعبة، والرفع من الناتج الداخلي الخام (7%لكل من السياحة والصناعة التقليدية، و 2 % للاقتصاد الاجتماعي).

فبالنسبة للقطاع السياحي، أكدت السيدة الوزيرة أن مؤشرات القطاع في تحسن مستمر على المستويين الدولي والوطني، بحيث على المستوى الدولي تم استرجاع نسبة 60 % من مستويات ماقبل الازمة خلال سبعة (7) أشهر الأولى من سنة 2022، مع استئناف النشاط السياحي بشكل مهم وأداء استثنائي خلال صيف 2022 على الصعيد الوطني لا من حيث عدد السياح بمراكز الحدود (7,7 مليون سائح) أو عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة (13 مليون).

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية، أشادت السيدة الوزيرة بالانتعاشة الاستثنائية للقطاع عبر ارتفاع حجم الصادرات سنة 2021 بعد تراجعها خلال سنة 2020، مسجلة زيادة بنسبة 50% كما حافظت الصادرات على انتعاشها خلال الثماني (8) أشهر الأولى من سنة 2022 بنسبة تطور بلغت 16 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021.

وأرجعت السيدة الوزيرة هذه الانتعاشة إلى الجهود والتدابير الأساسية المتخذة من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19 وذلك باعتماد مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار درهم من طرف الحكومة في يناير 2022 لدعم القطاع، واعتماد برنامج "فرصة" لمواكبة وتمويل الأشخاص الحاملين للمشاريع خاصة في

صفوف الشباب بغلاف مالي قدره 1,25 مليار درهم خلال سنة 2022 لمواكبة عشرة (10) آلاف شاب وشابة.

وخلال عرضها لحصيلة الإنجازات القطاعية تطرقت السيدة الوزيرة إلى خارطة الطريق الجديدة للقطاع السياحي ومواصلة جهود تحديث الإدارة عبر إعطاء انطلاقة أشغال تهدف إلى تعزيز النقل الجوي والرفع من عدد الرحلات، تحفيز الاستثمار الخاص والعام، وتطوير عروض ذات جودة تتلاءم مع الطلب الداخلي والدولي مع تحسين وتجويد منظومة التكوين الفندقي والسياحي عن طريق تفعيل عقدة برنامج إنعاش القطاع (2020-2022) ومواصلة مشروع إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة، وكذلك إحداث (9) مدن للمهن والكفاءات.

وأضافت كذلك أنه تم سن إجراءات تشريعية أهمها المصادقة من طرف الحكومة على مشروع القانون الخاص بالإدماج في القطاع المهيكل للمرشدين السياحيين غير المرخصين.

وعلاقة بتعزيز الاستثمار في القطاع السياحي، كشفت السيدة الوزيرة عن عدد من الإجراءات المتخذة في هذا الجانب والمرتبطة أساسا بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي، وأن الوزارة واصلت جهودها لتطوير المنتوج السياحي وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى للاستثمار، والالتزام

باستثمارات جديدة، علاوة على تشجيع وترويج الاستثمارات السياحية عبر إعادة توجيه تدخلات الشركة المغربية للهندسة السياحية، وإنجاز دراسات لبلورة برامج التنمية السياحية الجهوية (2023-2027) في إطار البرنامج التنموي الجهوي.

كما عرجت السيدة الوزيرة على أهم المبادرات الرامية إلى الترويج للوجهات السياحية عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تطوير شراكات على مستوى النقل الجوي والتوزيع، والقيام بحملات ترويجية واسعة كإطلاق علامة جديدة "المغرب أرض الأنوار".

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، أوردت السيدة الوزيرة بأنه تم إطلاق السجل الوطني حيث بلغ عدد المسجلين به أكثر من 286.000 مسجل حاليا، كما سجلت الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية إذ شمل التسجيل الأولي بالنسبة لفئة الصناع غير الأجراء والغير الخاضعين لأي نظام ضريبي إلى حد الآن 451.000 منخرط، إلى جانب مواصلة تكوين وتأهيل الموارد البشرية ومواكبة الفاعلين في القطاع كتسريع برامج تأهيل البنيات التحتية المتواجدة وإحداث بنيات تحتية، وأكثر من 58 بنية جديدة في طور الإنجاز، بالإضافة إلى أكثر من 80 مشروع في طور التأهيل المدرج في إطار برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة.

وعلاقة بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أعلنت السيدة الوزيرة عن قيام الوزارة بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم القطاع التعاوني بشكل خاص عن طريق تأسيس التعاونيات حيث بلغ عدد شواهد المصادقة على تسمية التعاونيات التي سلمها مكتب تنمية التعاون 12.900 خلال سنة 2021، كما يتم الحرص على دعم التكوين ودعم القدرات ومواكبة التعاونيات، ومواصلة دعم ومواكبة مختلف مكونات القطاع من خلال عقد وتتبع الشراكات سواء مع الجمعيات التنموية والجامعات أو مجالس الجهات، وأيضا مع الفاعلين الدوليين.

وبخصوص برنامج العمل القطاعي للوزارة في أفق سنة 2023، كشفت السيدة الوزيرة عن عدد من الإجراءات أهمها تنفيذ مخرجات ورقة الطريق الجديدة للسياحة الهادفة إلى مضاعفة عدد السياح ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق سنة 2030 وذلك عبر تعزيز النقل الجوي وملاءمة العرض السياحي للطلب الوطني والدولي، وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي في الدعامات ذات الأولوية بمافيها الترفيه والتنشيط والسياحة الإيكولوجية في إطار رؤية تعتمد على تصور مبني على تطوير المنتوج السياحي عوض الاقتصار على الوجهات وأخذا بعين الاعتبار العدالة المجالية.

كما سيتم العمل –تضيف السيدة الوزيرة- على تسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين وتقديم الدعم التقني والمالي في إطار الاتفاقات الموقعة او في طور التوقيع لتطوير المنتوج السياحي ومواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين خاصة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة، دون إغفال برنامج العمل على تعزيز إجراءات مواكبة الفاعلين واستئناف الدراسات المتعلقة بالقطاع وتحويل المكتب الوطني المغربي للسياحة إلى "الوكالة المغربية للسياحة"، بهدف إحداث وكالة تساهم في خدمة استراتيجية الدولة في مجال الترويج السياحي، وكذلك مشروع إعادة تموقع مرصد السياحة عبر تطوير وتجديد آليات عمله وتوسيع نطاق تدخله.

كما أوردت السيدة الوزيرة أنه سيتم العمل في غضون السنة المقبلة (2023)، على تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلة قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك عن طريق التنزيل الكامل لقانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية رقم 50.17، وتنفيذ ورش السجل الوطني للصناعة التقليدية وبرنامج تعميم الحماية الاجتماعية، ووضع الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، علاوة على برنامج مواصلة تأهيل البنيات التحتية الحرفية للصناعة التقليدية، واستكمال مشاريع هذه البنيات خاصة المشاريع المندرجة في إطار تثمين

وإعادة تأهيل المدن العتيقة، وإحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات، وتأهيل منظومة التكوين المهني وتطويرها.

وأضافت السيدة الوزيرة كذلك بأنه سيتم العمل على دعم المشاريع التنموية للتعاونيات والجمعيات في مختلف البرامج، وتنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين، زيادة على تطوير برامج "للا المتعاونة"-"الجيل الجديد"-"مؤازرة" ...

المناقشة العامة

لقد شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني مناسبة متميزة لدى السيدات والسادة المستشارين لتعميق النقاش، والتطرق إلى طرح عدد من المشاكل والإكراهات التي تقف أمام القطاعات الوزارية المتعلقة بالسياحة والصناعة التقليدية، وكذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقبل أن نعرج على أهم الملاحظات والاستفسارات المطروحة في النقاش لابد من تسجيل اعتزاز وتثمين السيدات والسادة المستشارين لدور هذه القطاعات الإنتاجية في مقدمتها القطاع السياحي كدعامات حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في خلق فرص الشغل.

كما عبروا عن إشادتهم بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة من خلال البرنامج الاستعجالي الذي خصصت له اعتمادات مالية مهمة بقيمة 2 مليار درهم منذ يناير 2022 والذي شمل تمديد صرف التعويض الجزافي بقيمة 2000 درهم لجميع العاملين في القطاع وشركات النقل السياحي والمطاعم المصنفة، وكذلك تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتأجيل القروض البنكية وغيرها.

وثمنوا أيضا برنامج عمل الوزارة في أفق سنة 2023 لاسيما المسعى المرتبط بمضاعفة عدد السياح الوافدين ليصل إلى 26 مليون سائح، وتسريع تدابير التسويق والترويج، وتقديم الدعم التقني والمالي لتطوير المنتوج السياحي الوطني.

كما سجلوا بارتياح بداية تفعيل السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي سيسمح بتحديد فئات العاملين بالقطاع التي ستشملها منظومة التغطية الاجتماعية، وتنزيل الاستراتيجية الجديدة وفق مقاربة تشاركية من أجل تطوير التنافسية وخلق مناصب الشغل وبالتعريف بالمنتوج التقليدي الوطني (معارض وطنية ودولية)، ثم تأهيل الموارد البشرية العاملة في مهن الصناعة التقليدية، وتطوير الشراكات مع الفاعلين والمتدخلين في القطاع.

وبالنسبة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، شدد السيدات والسادة المستشارون على الدور الهام الذي يضطلع به القطاع خاصة بالعالم القروي في التخفيف من حدة الفقر والهشاشة وتثمين المنتوج الوطني وإدماج الشباب والنساء في مختلف الأنشطة الاقتصادية (حرف يدوية – زراعة وسياحة ... إلخ).

وجدير بالذكر أن مداخلات السيدات والسادة المستشارين تطرقت كذلك إلى عدد من الإكراهات والصعوبات التي ينبغي دراستها ومعالجتها من طرف الوزارة

لتحقيق وتنزيل استراتيجياتها القطاعية والنهوض بالأنشطة السياحية والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمايلي:

قطاع السياحة:

- ضرورة الاهتمام بالتراث اللامادي لبلادنا وذلك بالاعتماد على التراث التاريخي والثقافي والطبيعي المتأصل من العمق والامتداد المغربي بهدف تنويع العرض السياحي كتثمين القصبات الأثرية المهملة وضمان استعادتها لرمزيتها التاريخية، والاهتمام بفنون الطبخ المغربي المتجذر والذي يحتل اليوم الصدارة قاريا ودوليا، وإيلاء أهمية للسياحة الفلاحية لجذب السياح لزيارة الضيعات النموذجية، وكذلك إعطاء دفعة للسياحة الرياضية كمراطون الرمال بالجنوب الشرقي للمملكة نظرا لدوره كتظاهرة رياضية في إشاعة ونشر وإشهار القيم والمناظر الطبيعية الخلابة بتلك الوجهة السياحية.
- ترسيخ دور السياحة الداخلية بشكل متزايد في تأمين النشاط السياحي الوطني خلال فترة الأزمات والتي كان لها الفضل في التخفيف من آثار الجائحة، كما شكلت صمام أمان وجب معه تحسين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة بأسعار تفضيلية ومناسبة كالنقل، وليالي المبيت بالفنادق ومؤسسات الإيواء

السياحي المصنفة لتحفيز المواطنين على الإقبال على المنتوج السياحي والاستغناء عن التوجه نحو الخارج لقضاء العطل.

- تشجيع السفر على متن الخطوط الداخلية عبر تكثيف عدد الرحلات وتنويع الربط الجوي الداخلي بين مختلف المدن المغربية، وأيضا التفكير في عقد شراكات لتشجيع السياحة الداخلية على غرار مبادرة المكتب الوطني للسكك الحديدية بتخفيض أسعار التذاكر في إطار حملة ترويجية تحت وسم "نتلاقاو فبلادنا"، وكذلك برمجة رحلات جوية جديدة تربط العاصمة الإدارية للمملكة بالأقاليم الجنوبية، والجنوبية-الشرقية.
- تحسين ظروف استقبال السياح وحمايتهم من بعض الظواهر المشينة، والتي تسيئ إلى تطلعات بلادنا كوجهة سياحية متميزة على الصعيد العالمي، ومن بينها إقدام بعض أصحاب سيارات الأجرة بمضاعفة تسعيرة الرحلة دون استعمال العداد.
- تأهيل المنتوج السياحي الصحراوي، والانفتاح على السياحة الجبلية وتشجيع فرص الاستثمار بهذه المناطق من أجل تطوير وتقوية العرض السياحي المناسب لكل الفئات من السياح المغاربة.

- إحداث منتجعات سياحية متجانسة لا من حيث المنتوج أو الأسعار، وذلك بخلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، وعلى سبيل المثال فإقليم تاونات يزخر كوجهة سياحية واعدة بمنتجعات طبيعية هائلة تحتاج فقط إعادة هيكلة بنيتها التحتية الهشة.
- بناء معاهد جهوية للسياحة داخل كل الجهات لاسيما بالأقاليم الجنوبية التي لاتتوفر على معاهد خاصة بالسياحة والفندقة بالنظر إلى توفر هذه الأقاليم على روافد وحمولة ثقافية متجدرة عبر التاريخ وتميزها بصناعات وحرف تقليدية لها خصوصيتها وانتماءها.
- تحسين جودة النقل السياحي، وظروف الاستقبال والاشتغال أكثر على رفع نسبة عودة السياح، وكذا العمل على مواصلة المواكبة والدعم لفائدة المقاولات السياحية مع الحرص على إعادة النظر في منظومة التصنيف الفندقي.
- ضرورة انفتاح القطاع على السوق الإفريقي لما يتوفر عليه من خزان كبير من السياح.
- إعادة تهيئة المسالك الطرقية الجبلية لتيسير ولوج السياح إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي للتعريف بالفضاءات السياحية المتواجدة بها.

- تسريع وتيرة تنزيل الاتفاقية المرتبطة بإنجاز المحطة الرياضية والترفيهية بمرتفعات أوكايمدن قصد تنويع العرض السياحي بجهة مراكش-آسفي.
- الاهتمام بالمؤهلات السياحية الجبلية لجهة درعة-تافيلالت، جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، وجهة بني ملال – خنيفرة، نظرا لما تزخر به هذه الجهات من مؤهلات طبيعية واعدة بإحداث منتجعات سياحية مهمة.
- الانخراط في استراتيجية رقمنة الخدمات المتعلقة بالترويج المجالي، وبمراقبة جودة الخدمات في القطاع الفندقي.
- تكوين الشباب القروي في مجال السياحة القروية والجبلية لضمان الاستفادة من المشاريع المحلية في إطار تثمين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية، دون إغفال تكوين خاص بالمرشدين السياحيين بالعالم القروي.
- التعاطي الإيجابي مع ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري عبر تفويض الاختصاصات للمصالح الخارجية للوزارة، وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة لمواكبة الجهات في إعداد استراتيجيات قطاعية ذات بعد جهوي، وإطلاق مشاريع نوعية تتناسب مع خصوصيات كل جهة.

- بذل مزيد من الجهد للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للسياح بما يتماشى مع المعايير الدولية المحددة من طرف منظمة السياحة العالمية للرفع من القدرة التنافسية عبر وضع مخطط عملي لتجويد الخدمات.
- إعداد دراسة الأثر الخاصة بالدعم الممنوح من طرف الحكومة لدعم وتغطية أجور العاملين بالقطاع، وكذلك الموجه لتأهيل الوحدات الفندقية المحدد في مبلغ 2 مليار درهم.
- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يشكل دعامة أساسية للنهوض بالقطاع السياحي، وتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بحث المؤسسات العاملة بالقطاع على أهمية تحمل مسؤوليتها الاجتماعية باحترام حق التفاوض الجماعي والنهوض بالحوار الاجتماعي، والتكوين المستمر، وأيضا احترام مدونة الشغل والحريات النقابية.
- هزالة الاعتمادات المالية المبرمجة ضمن الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2023 وعدم قدرتها على مواكبة الاستراتيجيات القطاعية الواعدة بالمجال السياحي.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- ضرورة حماية الحرف التقليدية من الاندثار باعتبارها تشكل عنوانا للتميز والخصوصية المغربية، وتحقيق انتعاشة شاملة لكل فروع الصناعة التقليدية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلة بما فيها إحداث أقطاب للصناعة لتقليدية بمدن خاصة بالمهن والكفاءات.
- مواصلة إحداث وتوسيع دائرة التكوين والتكوين المستمر، وتقوية برامج الدعم للصناع التقليديين، وأخرى خاصة بالجودة واحترام المواصفات والعلامات والتصديق والبحث والتنمية ودعم القدرات الإبداعية للصناع التقليديين عن طريق البحث العلمي والابتكار.
- إعادة إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية بمدينة الدار البيضاء كتقليد سنوي دأبت الوزارة الوصية منذ سنين على تنظيمه بمشاركة وازنة لعدد من الدول من جميع أقطار العالم.
- تنظيم مناظرة وطنية تروم فتح نقاش وحوار موسع حول تأهيل القطاع، ودمجه في صلب اهتمام القطاعات الوزارية وباقي القطاعات الحكومية بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين وباقي الفاعلين.

- ضرورة انخراط المؤسسات العمومية والإدارات في إضفاء الطابع التقليدي المغربي على المعمار، وفنون الجبس والزخرفة والخشب، والاهتمام بالزربية المغربية، وعلى المطارات أن تنحو نفس المنحى باعتبارها البوابة الأولى لولوج السياح إلى بلادنا، والتنصيص على أهمية إحداث صندوق خاص بدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد أهم الدعامات المالية للإسهام في ترويج المنتوج التقليدي المغربي الأصيل.
- اعتماد استراتيجية وطنية حازمة لتمييز المنتوج التقليدي المغربي عن باقي المنتوجات الدخيلة وحمايته من التقليد، وكذلك حماية السوق الداخلي من الإغراق بالمنتوجات الأجنبية الرديئة ومنخفضة التكلفة عبر اتخاذ تدابير جمركية وقائية وصارمة.
- توفير الحماية الاجتماعية للحرفيين عن طريق تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقوانين ذات الصلة.
- دعم وتوفير المواد الأولية بأسعار معقولة (فضة – نحاس – جلد ...) في إطار التعاقد مع التعاونيات، كما تم التشديد على ضرورة المحافظة على الثروات الجلدية الهائلة التي يتم التفريط فيها خلال مناسبة عيد الأضحى مما يضيع على القطاع مداخيل مالية ومواد أولية هامة.

- تأهيل مدن ومجمعات خاصة بالصناعة التقليدية، وبالحرف الخدماتية للحد من التلوث الناتج عن بعض أنشطة الصناعة الخدماتية (حدادة – نجارة – استعمال الأفران التقليدية).
- مواكبة وتأطير فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والرفع من إنتاجيته وانفتاحه على باقي الأنشطة الأخرى وعدم اقتصاره على الأنشطة المهنية كالفلاحة والزراعة، وتربية المواشي فقط.
- دعم وتأهيل التعاونيات وباقي منظمات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للقدرة على ترويج وتسويق منتوجاتها، مع تفويضها بعض الخدمات الاجتماعية العمومية.
- هل من إحصائيات حول عدد التعاونيات التي أعلنت إفلاسها لصعوبات مالية بسبب الأزمة الصحية العالمية لكوفيد-19؟
- مواكبة الشباب الحاصل على تمويل المشاريع ضمن برنامج "فرصة" حتى يتسنى لتلك المشاريع اتخاذ مسارها الصحيح ومساهمتها في توفير فرص الشغل.

جواب السيدة الوزيرة

السيدة الوزيرة في مستهل جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين نوهت بمستوى النقاش العميق الذي لامس عددا مهما من الجوانب ذات الارتباط بقطاعات كل من السياحة والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن جهة أخرى اعتبرت السيدة الوزيرة أن هذه القطاعات تشكل دعامات أساسية تساهم في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل وجلب العملة الصعبة، وأشارت إلى انه بالرغم من تداعيات أزمة كوفيد-19، فإن المؤشرات اليوم جد إيجابية، بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة أيده الله ونصره، وبفضل التدابير المتخذة من طرف الحكومة والانخراط الفعال للمهنيين.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، أعلنت أن بلادنا استطاعت أن تحقق نتائج مرضية بمعدل استرجاع بلغ نسبة 80% إلى متم شهر أكتوبر، فاق معدل الاسترجاع العالمي المحدد في 70%، وتم التمكن من استرجاع 103% بالنسبة للمداخيل السياحية من العملة الصعبة في متم شهر شتنبر.

وتطرقت أيضا إلى تحقيق الأداء بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، مما انعكس إيجابا على صادرات القطاع مسجلا ارتفاعا بنسبة 16% خلال (10) أشهر

الأولى من السنة الجارية، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة (2021) وفاقت أداء ماقبل الأزمة الصحية بنسبة 23%.

وأكدت السيدة الوزيرة أن تحقيق هذه الأرقام يجعلنا متفائلين بالأداء القوي لهذه القطاعات في المستقبل، في ظل وضع الوزارة خارطة طريق شاملة ومتكاملة وطموحة تغطي كل الجوانب الخاصة بقطاعي السياحة والصناعة التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق العدالة المجالية للنهوض بهذه القطاعات بمختلف جهات المملكة.

كما أكدت كذلك عزم الوزارة اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل تنفيذ فعال وناجع لهذه الاستراتيجيات، مع القيام في نفس الآن بالعمل على تسريع تنفيذ جميع المشاريع سواء من حيث الجانب التنظيمي أو الهيكلي الذي تنخرط فيه الوزارة، والتي سوف تعطي دفعة قوية لتنمية هذه القطاعات وبالتالي النهوض بالاقتصاد لوطني وخلق مناصب شغل جديدة.

لقد ذكرت السيدة الوزيرة ببعض الأوراش الهامة التي تشهد اليوم تفعيلا حقيقيا من شأنها الدفع بهذه القطاعات، إذ أشارت إلى أن قطاع السياحة الذي تميز بوضع المخطط الاستعجالي من طرف الحكومة لدعم القطاع بقيمة 2 مليار درهم

والذي خلف وقعا إيجابيا، منها 1 مليار درهم خصصت لإعادة تأهيل الوحدات الفندقية وهو استثمار فعلي يساعد المهنيين في إعادة إطلاق أنشطتهم.

كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى تفعيل تسريع ورش إصلاح منظومة تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، ووكالات الأسفار ومهنة المرشدين السياحيين، وأضافت أن مؤسسات الإيواء السياحي سيمكنها هذا الإصلاح من تصنيف ملاءم للمعايير الدولية الرائدة، وسيمكن كذلك من تنظيم الإيواء غير المهيكل، وتوسيع الطلب وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح.

أما بالنسبة لوكالات الأسفار، أوردت السيدة الوزيرة أنه تم وضع منصة إلكترونية مع تبسيط المساطر وجميع الملفات الخاصة بها والتي ستتم معالجتها محليا من طرف المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة.

وبخصوص ورش تنمية السياحة الداخلية، كشفت السيدة الوزيرة عن إيلاء عناية خاصة وأهمية قصوى لإرضاء السائح المغربي في مختلف مراحل سلسلة القيمة سواء من حيث الاستثمار أو تطوير المنتوج السياحي أو الترويج، انطلاقا من كون السياحة الداخلية أصبحت من ركائز القطاع لمقاومة الأزمات، ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، كما تساهم في تشغيل اليد العاملة وإنعاش باقي القطاعات المرتبطة بالسياحة محليا.

وأضافت السيدة الوزيرة أن تحقيق هذه النتائج تؤكده الأرقام والإحصائيات بحيث أشارت إلى أنه خلال (10) أشهر من السنة الجارية (2022) بلغت نسبة السياح الداخليين الوافدين على مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة 53% مسجلة ارتفاعا مقارنة مع 38% قبل أزمة كوفيد -19.

وفي نفس السياح السياق، أعلنت السيدة الوزيرة عن أن الدراسات المنجزة بتنسيق مع المكتب المغربي للسياحة مكنت من فهم متطلبات الزبون المغربي فيما يخص المنتوج السياحي الوطني، في أفق العمل على تطوير أسس متينة ومستدامة للسياحة الداخلية عبر: تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا خاصة لفائدة العائلات بأثمنة مناسبة، تعزيز الترويج للمنتوج المغربي، إحداث شيكات سياحية بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، والتنسيق مع الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية فيما يخص العطلة الجهوية التي لم يكن ممكنا تطبيقها خلال هذه السنة ضمن برنامج العطل، إلا انها أشارت إلى عزم الوزارة في العمل على تطبيقها خلال السنة الدراسية المقبلة.

هذا، وشددت على أن تشجيع الاستثمار في القطاع يندرج ضمن المحاور الأساسية التي تعمل الوزارة عليها من أجل إعادة إقلاع القطاع وتطويره، بالإضافة إلى تكثيف جهود الترويج عبر عقد شراكات مع شركات الطيران ومع منظمي الأسفار

العالميين وكذا عبر منصات إلكترونية لتوزيع الأسفار، وبتنسيق مع الشبكات والمراكز الجهوية والإقليمية للسياحة، علاوة على وضع بنك مشاريع للسياحة الترفيهية والتنشيطية من أجل التشجيع على إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة لإنعاش القطاع السياحي على الصعيد المحلي.

أما فيما يرتبط بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أوضحت السيدة الوزيرة أن أهم محور كان موضوع اشتغال الوزارة يتمثل في ورش هيكلة وتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية حيث كشفت عن بلورة سجل وطني للصناعة التقليدية الذي يعد الآن آلية جد مهمة بعد عملية تسجيل عدد كبير من المهنيين (أكثر من 320 ألف مسجل)، مما سيمكن من مواكبة أمثل لفروع القطاع، وتسريع تنزيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية طبقا للتعليمات الملكية السامية.

وفي نفس الموضوع، تطرقت السيدة الوزيرة إلى حرص الوزارة على تنزيل القانون رقم 50.17، علاوة على تعزيز جهود الترويج للمنتوجات الوطنية في القطاع، ومواكبة الفاعلين، كما سيتم تنظيم الدورة السابعة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، خلال الأسبوع المقبل وذلك برؤية جديدة سيتم من خلالها الإعلان عن عدة مشاريع مهيكلة.

وبالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أكدت السيدة الوزيرة حجم المجهودات التي من شأنها التركيز على هذا القطاع وإعطاءه المكانة المستحقة، وبجعله مساهما قويا في الناتج الداخلي الخام من 2% إلى 8% في أفق سنة 2030.

وبناء على ذلك، أعلنت أن الوزارة بصدد إعداد القانون الإطار الخاص بهذا القطاع من أجل تحفيز ومواكبة المقاولات وتنظيم المؤسسات ذات الصلة، باعتبارها أوراشا مهمة ببرامج مفصلة بالعرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية سواء من حيث الشق المتعلق بالاستثمار أو الترويج، أو التكوين، وكذلك البنيات التحتية والتسويق والمواكبة التقنية.

وعن برنامج "فرصة"، أبرزت السيدة الوزيرة أن الوزارة مافتئت تولي أهمية بالغة للنهوض بالموارد البشرية وبالتشغيل، مشددة على أهمية هذا البرنامج الطموح الذي اعتمدته الحكومة وهو تحت إشراف وزارة السياحة يعطي دفعة قوية لروح المبادرة وخلق دينامية ومنهجية جديدة داخل منظومة الاستثمار ستمكن من مضاعفة خلق المقاولات خاصة في صفوف الشباب.

وزادت أيضا أن هذا البرنامج لايقتصر على الشق المرتبط بالتمويل فقط، بل يشمل جوانب المواكبة والتوجيه والتكوين والمساعدة لفائدة الشباب المقاول، وأشارت كذلك إلى أن المشاريع المرتبطة بهذا البرنامج اتسمت بالعدالة المجالية

حيث همت جميع جهات المملكة وعرفت مزيدا من الاجتهاد والابتكار تم على إثرها بلوغ الأهداف المسطرة بنسبة 100%.

أما بالنسبة للميزانية المخصصة للوزارة، ضمن الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2023، كشفت السيدة الوزيرة أن القطاعات التي تشرف عليها تستفيد من موارد مهمة يمكن تعبئتها عبر (4) أربعة محاور:

أولا: في إطار الميثاق الجديد للاستثمار؛

ثانيا: عبر صندوق محمد السادس للاستثمار؛

ثالثا: عبر القطاع الخاص الذي سيقود الاستثمار في عدة مشاريع لاسيما في مجال الترفيه السياحي.

رابعا: عبر مساهمة الشركاء الآخرين بمافيهم الجماعات المحلية، علما بأن الوزارة تشتغل بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية لتعبئة موارد مالية إضافية عند الضرورة لتنفيذ كل المشاريع ضمن خارطة طريق جديدة للقطاع كما هو الحال بالنسبة للمخطط الاستعجالي لهذه السنة.

أما بالنسبة للميزانية المخصصة لتوفير مقاعد للنقل الجوي للسياح أوضحت أن هذا الجانب سيحظى بالأولوية من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وقبل الختام وعدت السيدة الوزيرة السيدات والسادة المستشارين بموافاتهم بأجوبة تفصيلية عن كل القضايا والملفات المطروحة خلال النقاش في أقرب الآجال، معلنة أن الوزارة تبقى رهن الإشارة لمد اللجنة بجميع المعلومات والتوضيحات المرتبطة بالبرامج والاستراتيجيات القطاعية.

عرض السيدة الوزيرة

وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

مَشروع ميزانية الوزارة لسنة 2023

الإنجازات وبرامج العمل

عرض أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

تذكير بالرهانات القطاعية

تعتبر السياحة و الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني دعامات أساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني تساهم في خلق مناصب الشغل و جلب العملة الصعبة

السياحة

- 7% من الناتج الداخلي الخام
- 5% من الساكنة النشيطة المشتغلة Population active occupée
- 19 % من صادرات الخدمات
- 79 مليار درهم من العملة الصعبة
- 138 مليار درهم، رقم المعاملات

الصناعة التقليدية

- 7% من الناتج الداخلي الخام
- 22% من الساكنة النشيطة المشتغلة
- ~900 مليون درهم الصادرات
- +140 مليار درهم رقم معاملات

الاقتصاد الاجتماعي

- 2% من الناتج الداخلي الخام وتعمل الوزارة باستمرار على الرفع من هذه النسبة
- 5% من الساكنة النشيطة المشتغلة
- +40.500 تعاونية
  +650.000 متعاون
- ~ 210.000 جمعية (جميع القطاعات)

(1) أرقام خاصة بالصناعة التقليدية الإنتاجية (ذات الحمولة الثقافية + النفعية)

الفهرس

1 مؤشرات استئناف نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

3 الإنجازات خلال سنة 2022

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

1 مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر

على المستوى العالمي (بالملايين)

على المستوى العالمي، تم استرجاع نسبة 80٪ من مستويات ما قبل الأزمة في 10 الأشهر الأولى من عام 2022
والمغرب يحقق نتائج مرضية بالرغم من أن النشاط السياحي لم يعرف انتعاشة حقيقية إلا في 7 أشهر الأخيرة بعد الفتح التدريجي للحدود

* تطور عدد السياح

	عدد السياح	2019	2020	2021	خلال الربع الثاني لسنة2022	خلال 9 أشهر الأولى لسنة2022
	المغرب	12,9	2,8	3,7	88%	7,7 76%
	اليونان	31,3	7,4	14,7	93%	25,1 87%
	كرو اتيا	17,4	5,5	10,6	80%	15,1 92%
	تركيا	51,2	15,9	29,9	90%	39,3 9%
	تونس	9,4	2	2,3	48%	4,5 63%
	قبرص	3,9	0,6	1,9	76%	2,5 78%
	البرتغال	24,6	6,5	9,6	93%	11,7 91%
	جزر الكناري	15,1	4,6	6,7	-	8,7 90%

* معدل الاسترداد مقارنة مع مستويات سنة 2019

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة والمؤسسات الرسمية الخاصة بكل بلد

1 مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر

على المستوى الوطني

استئناف النشاط السياحي بشكل مهم و أداء سياحي استثنائي خلال صيف 2022

الوضعية	عدد السياح بمراكز الحدود	ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة	نسبة الملء	الإيرادات السياحية يناير – شتنبر2022
يناير – أكتوبر 2022	8,8 مليون	15,4 مليون	40٪	62,2 مليار درهم
مقارنة مع يناير – أكتوبر 2021	أي 165%+	أي 100%+	25٪	150 %
نسبة الاسترجاع مقارنة بمستويات يناير – أكتوبر2019	80%	71%	48٪	103 %

المصدر : قطاع السياحة

1 انتعاشة استثنائية لقطاع الصناعة التقليدية

صادرات القطاع

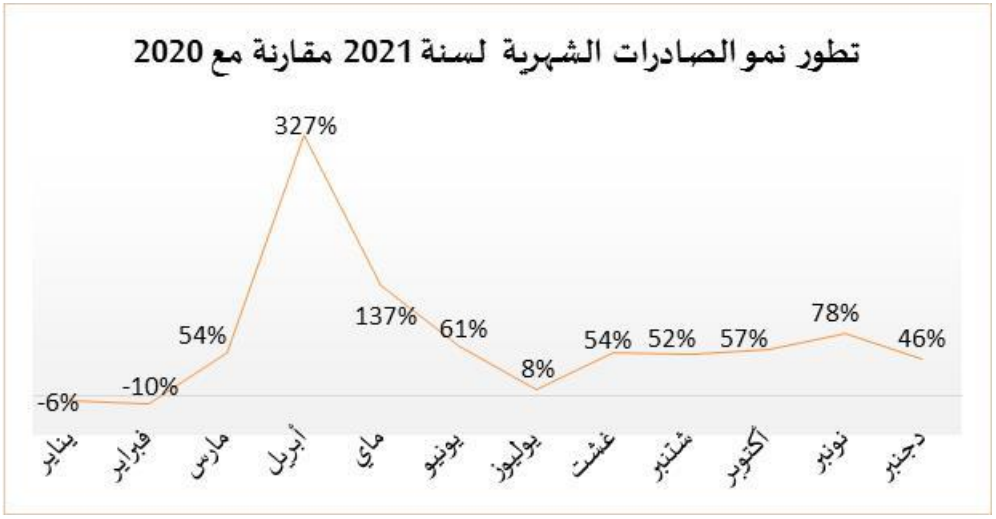

سنة 2021

بعد تراجع سنة 2020، استعادت صادرات القطاع نشاطها خلال سنة 2021 بارتفاع نسبة **50%** ، و فاقت أيضا فترة ما قبل الوباء بنسبة تطور بلغت 13%

سنة 2022

صادرات القطاع تحافظ على انتعاشها خلال ال10 أشهر الأولى من سنة 2022، بنسبة تطور بلغت **16%** مقارنة مع نفس الفترة من 2021، وفاقت أداء ما قبل الازمة الصحية (2019)، بنسبة 23%

الفهرس

1 مؤشرات استئناف نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

3 الإنجازات خلال سنة 2022

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

اعتماد مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار درهم من طرف الحكومة في يناير 2022، بهدف الدعم الاقتصادي والاجتماعي لقطاع السياحة.

1 **تمديد صرف التعويض الجزافي**

المحدد في 2000 درهم خلال الربع الأول من سنة 2022

2 **تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)**

وذلك لمدة 6 أشهر لفائدة نفس هؤلاء المستخدمين

3 **تأجيل آجال استحقاق القروض البنكية لمدة قد تصل إلى سنة**

ويتم تحمل الفوائد على القروض البنكية المترتبة عن هذا التأجيل من طرف الدولة ولمدة 9 أشهر ونصف .

4 **تحمل المستحقات المتعلقة بالضريبة المهنية الغير مدفوعة والمستحقة لسنتين.**

وتم التوصل بما يقارب 1.300 طلبا وتتم حاليا معالجة الطلبات.

5 **منح دعم من الدولة لفائدة القطاع الفندقي بمبلغ 1 مليار درهم لتأهيل مؤسسات الإيواء السياحي (الإصلاح التكوين.....)**

وتم الاحتفاظ بـ737 طلبًا، تغطي مختلف جهات المملكة وتمثل مختلف فئات وأصناف مؤسسات الإيواء السياحي

بإجمالي منح قدرها 868 مليون درهم

برنامج فرصة

مواكبة وتمويل الأشخاص الحاملين للمشاريع خاصة في صفوف الشباب بغلاف مالي قدره 1,25 مليار درهم خلال سنة 2022 لمواكبة 10.000 شاب.

برنامج فرصة : دعم ريادة الأعمال

وضع أكثر من 160000 طلب

أكثر من 78000 مؤهل

أكثر من 20000 التحقوا بالتدريب على التعلم الإلكتروني

أكثر من 13000 في الحضانة (نماذج 10S/ 6S/4S/2S)

أكثر من 10250 موافقة التمويل

يستفيد الأشخاص الذين تم انتقاؤهم من:

- قرض دون فائدة بحد أقصى يبلغ 100.000 ألف درهم بما في ذلك منحة تبلغ قيمتها 10.000 درهم؛
- تكوين في مجال ريادة الأعمال عبر تقنية التعلم عن بعد ؛
- احتضان المشاريع الواعدة لمدة شهرين ونصف.

الفهرس

1 مؤشرات استئناف نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

3 الإنجازات خلال سنة 2022

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة – خارطة طريق جديدة للقطاع و مواصلة جهود تحديث الإدارة

إعطاء انطلاقة أشغال خارطة الطريق الجديدة للقطاع

تهدف الى:

- تعزيز النقل الجوي و الرفع من عدد الرحلات؛
- تحفيز الاستثمار العام والخاص، خاصة في مجال التنشيط السياحي؛
- تطوير عرض ذو جودة يتلاءم مع الطلب الداخلي والدولي،

إجراءات تشريعية

* الإصدار بالجريدة الرسمية لمجموعة من النصوص :

- المرسوم الخاص بمهنة وكيل الأسفار.
- المرسوم الخاص بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي
- المرسوم المتعلق بمهنة المرشد السياحي.

* المصادقة بالإجماع من طرف المجلس النواب على :

- مشروع القانون الخاص بالإدماج في القطاع المهيكل للمرشدين السياحيين غير المرخصين.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة - التكوين

تحسين و تجويد منظومة التكوين الفندقي و السياحي

- تفعيل عقدة برنامج إنعاش قطاع السياحة 2020-2022
  - استكمال مشاريع توسعة وتأهيل مَعْهَدَيْ طنجة وورزازات
  - تطوير، تعزيز وإغناء العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع
  - توظيف وتكوين 14 مكون للشعب الجديدة المحدثة.

- مواصلة مشروع إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة

- إحداث 9 مدن للمهن والكفاءات التي تحتوي على فروع للسياحة (CMC) Cités des Métiers et Compétences
  - إتمام إحداث مدينتين: بجِهَتَيْ سوس-ماسة والشرق؛
  - مواصلة الأشغال: بجهة طنجة-تطوان- الحسيمة؛
  - الشروع في الأشغال: بالنسبة لجهات الدار البيضاء -سطات وفاس-مكناس ومراكش-آسفي ودرعة -تافيلالت والرباط-سلا - القنيطرة.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة – الاستثمار

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي:
  - في مرحلة أولية:
    - تفعيل البرنامج على مستوى جهة سوس ماسة:

-خلق شركة التنمية الجهوية (SDR) المسؤولة عن تنفيذ البرنامج -إطلاق مسطرة اختيار الحاضنة الجهوية- اطلاق تكنبول السياحة المستقبلية.

- توقيع شراكة مع جهة كلميم واد-نون لتفعيل البرنامج
- بصدد بلورة شراكات أخرى مع جهتي مراكش -آسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة.

مؤشرات البرنامج على مستوى جهتي سوس ماسة و جهة كلميم واد نون

التزام 200 مليون درهم

التزام 02 جهات

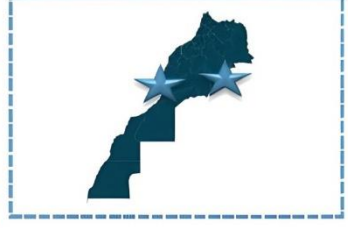

250 مقاولة سياحية صغرى ومتوسطة
على مدى 3 سنوات

بهدف خلق 1.100 منصب شغل مباشر

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة – الاستثمار

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج

1. تطوير المنتوج

مدارات / التنشيط

- مواصلة تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لإنجاز:
  - مدارات سياحية طبيعية بالمجال القروي
  - ومدارات سياحية ثقافية على مستوى المدن العتيقة بالمجال الحضري

تسريع إنجاز المشاريع الكبرى للاستثمار

- مواصلة إنهاء تطوير محطة تغازوت : 7 وحدات عالية الجودة : حياة بليس، ريوبلا بلاص تيكيدا، راديسون بلو، وايت بيتش ريزورت، فيرمونت، حياة ريجنسي، هيلتون.

الالتزام باستثمارات سياحية جديدة

- شراكة لتطوير سياحة الواحات والسياحة الجبلية مع جهة درعة تافيلالت؛
- شراكتين لتطوير المنطقة الشاطئية أنشور وإمسوان مع جهة سوس ماسة؛
- شراكة لتطوير 17 مأوى سياحي بيئي لإنعاش السياحة الداخلية؛
- شراكة مع جهة كلميم وادنون لتثمين المواقع الشاطئية.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة – الاستثمار

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج

2. تشجيع وترويج الاستثمارات السياحية

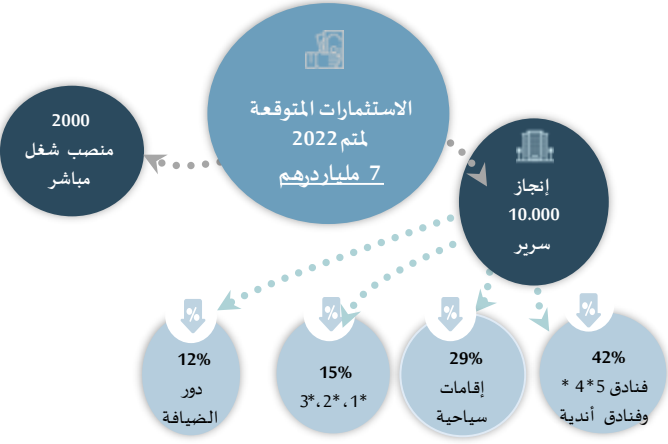

- إعادة توجيه تدخلات الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT) لملاءمة العرض مع نوعية وأهمية الطلب؛
- عودة تدريجية لحجم الاستثمار إلى الأرقام المسجلة في السنوات ما قبل الأزمة مع توقعات عند متم السنة تصل إلى 7 مليار درهم للإستثمار و10.000 سرير.
- وللتذكير فالاستثمارات بلغت سنة 2021، 2,4 مليار درهم و في 2020، 0,8 مليار درهم وبلغت في 2019، 10 مليار درهم
- دراسة لهيكلة المخطط الوطني لانعاش الاستثمار
- إنجاز دراسات لبلورة برامج التنمية السياحية الجهوية (2023 - 2027) في إطار البرنامج التنموي الجهوي
- إطلاق مسح إحصائي حول تقييم سوق الاستثمار السياحي بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط
- تنظيم ومشاركة الشركة المغربية للهندسة السياحية في الأحداث الكبرى المخصصة للاستثمار السياحي

3 الإنجازات خلال سنة 2022

السياحة - الاستثمار - مقتطف من الإنجازات السياحية متم 09/2022

فندق بستانا مراكش
PESTANA CR7 - Marrakech

ماريوت الرباط
Marriott Hôtel - Rabat

فندق راديسون بلو ربت الحسيمة
Radisson blu RIPT – Al Hoceima

هلتون تغازوت
Hilton Taghazout

أريونتال باي أكوا تازة
Hôtel Oriental-Taza

- الاستمرار في استقطاب علامات تجارية مهمة؛
- منتوج سياحي متنوع (بروز استثمارات في مختلف الأصناف)

الإنجازات خلال سنة 2022

3

السياحة -الترويج للوجهة

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

تطوير شراكات على مستوى النقل الجوي والتوزيع حيث تم سنة 2022

- التعاقد مع 14 من شركاء OTA؛
- التعاقد مع 34 شريكًا في أوروبا؛
- تأمين سعة الرحلات الجوية في صيف 2022 من خلال 19 شركة طيران؛
- عقد شراكة بين المكتب الوطني المغربي للسياحة و الخطوط الملكية المغربية لمدة 3 سنوات.

القيام بحملات ترويجية واسعة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة

- اطلاق علامة جديدة "المغرب أرض الأنوار"، وقد تم إطلاق هاذ الحملة في 20 دولة في آن واحد "؛
- القيام بالحملة الترويجية "نتلاقو في بلادنا"؛
- اطلاق العلامة التجارية "Visitmorocco" .

مواصلة البرامج الاعتيادية....

- متابعة الحملات الترويجية الرقمية والتواصل مع أهم الفاعلين في القطاع السياحي
- القيام ب **61 رحلة صحفية** ؛
- مواصلة وتعزيز الشركات الجهوية عبر توقيع ما مجموعه **100 اتفاقية شراكة على صعيد 12 جهة** ؛
- مشاركة المكتب الوطني المغربي للسياحة في عدة معارض حول العالم؛
- دعم أكثر من **12 تظاهرة**.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

الصناعة التقليدية

إطلاق السجل الوطني للصناعة التقليدية

- إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية ؛ rna.gov.ma
- بلغ عدد المسجلين بالسجل المذكور أكثر من **320.000 مسجل.**

الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية

- توفير الأدوات والإمكانيات المالية والموارد البشرية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة؛
- وتم تحديد **660 000 حرفي ؛**
- وقد شمل التسجيل الأولي بالنسبة لفئة الصناع التقليديين غير الأجراء أكثر من **500.000منخرط.**

إجراءات تشريعية

تمت المصادقة واستصدار النصوص التنظيمية لتطبيق مقتضيات القانون رقم 50.17 :

- المرسوم رقم 2.21.437 بتطبيق القانون رقم 50.17.
- المرسوم رقم 2.21.991 بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية. وتم توزيع الأنشطة الى **13 فرعا و172 نشاطا.**
- 5 قرارات بتطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.21.437؛
- تم استصدار قرارين آخرين.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

الصناعة التقليدية

مواصلة تكوين وتأهيل الموارد البشرية

- مواصلة دعم البنيات التحتية للتكوين
- مواصلة تحسين جودة التكوين المهني ومطابقته مع متطلبات سوق الشغل
- متابعة تنمية القدرات التقنية والمعرفية للصناع التقليديين المزاولين
- تسجيل**12.400** شابا وشابة عبر نمطي التكوين النظامي والتدرج المهني.
- تكوين **1 900** صانع تقليدي في مجال التربية المالية وروح المقاولة.

و مواصلة مو اكبة الفاعلين

- تسريع برامج تأهيل البنيات التحتية المتواجدة وإحداث بنيات جديدة؛
و تم خلال 2021-2022: تشغيل 7 بنيات تحتية والانتهاء من أشغال 13 بنية تحتية أخرى.
- تطوير وتأهيل فروع الصناعة التقليدية، من خلال تطوير سلسلة القيم الخاصة بها. وقد تم إطلاق هذا الورش بالنسبة لفرعي الزربية والفخار، كعملية نموذجية في أفق تعميمها على باقي الفروع: إحداث وتجهيز وحدة للغزل بمنطقة تازناخت؛
- إعداد والمصادقة على 6 مواصفات تهم فرع الخشب، و19 مواصفة تهم فرع الجلد؛
- توسيع تسجيل علامات الجودة لمنتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد الدولي.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

الصناعة التقليدية- البنيات التحتية

يتوفر القطاع حاليا، على أكثر من 142 بنية تحتية و أكثر من 64 بنية جديدة في طور الإنجاز.
بالإضافة إلى أكثر من 80 مشروع في طور التأهيل المُدْرَجْ في إطار برامج تأهيل وتثمين المدن القديمة.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

الصناعة التقليدية- الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية

تكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتوجات الصناعة التقليدية

تطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين

- وضع إطار جديد للشراكة مع غرف الصناعة التقليدية لتطوير القطاع؛
- مواصلة تنزيل الاتفاقيات المتعلقة بالتسويق الإلكتروني مع المنصات في المجال؛
- تنظيم النسخة الثانية لعملية ترويج منتجات الصناعة التقليدية عبر فضاءات مخصصة في 11 مركزا تجاريا تابعا لمجموعة تجارية مهمة.

القيام بحملات ترويجية واسعة عبر مؤسسة دار الصانع

- التحضير لإطلاق حملة إعلامية جديدة حول العلامة التجارية الشاملة للصناعة التقليدية المغربية "صناعة يدوية مغربية"؛
- وضع آلية جديدة متكاملة لليقظة الاستراتيجية وإدارة السمعة الإلكترونية للقطاع.

مواصلة جهود التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية...

- المشاركة في عدة تظاهرات دولية (حصلت المشاركة المغربية في معرض « New York Now » على 3 جوائز منها جائزة أحسن منتوج)؛
- المشاركة في إعادة تطوير " Morocco Garden " في جيفو باليابان؛
- في طور الإعداد للدورة السابعة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية التي ستنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال شهر دجنبر 2022.

3 الإنجازات خلال سنة 2022

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم القطاع التعاوني بشكل خاص

تأسيس التعاونيات

- تم تأطير مجموعة من الدورات واللقاءات التحسيسية؛ **390 لفائدة 4200 متعاون**؛
- بلغ عدد شواهد المصادقة على التسمية للتعاونيات التي سلمها مكتب تنمية التعاون **12 900** خلال سنة 2021.

التكوين ودعم القدرات

- توفير التكوين للتعاونيات، بتنسيق مع الشركاء في مواضيع مختلفة؛
- التكوين عن بعد: أزيد من **16 300 تعاونية** مستفيدة -**640 دورة تكوينية**؛
- التكوين الحضوري: أزيد من **4 600 متعاون يمثلون 600 تعاونية - 330** دورة تكوينية.

مواكبة التعاونيات

- مواصلة تنفيذ **برنامج "مرافقة"**: انطلاق تنفيذ الشطر الرابع ستستفيد منه **600** تعاونية،
- مواكبة تنفيذ وتتبع برنامج مؤازرة، "الدورة الثانية **120 مشروع** بغلاف مالي يقدر ب5,7 مليون درهم"؛
- النسخة الثانية من الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة" استفادت منها **25 تعاونية**؛
- النسخة الأولى من الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن" وقد حضيت منها **28 تعاونية** بالدعم.

الإنجازات خلال سنة 2022

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

...كما واصلت الوزارة دعم ومواكبة مختلف مكونات القطاع من خلال عقد وتتبع الشراكات

الشراكة مع الجمعيات التنموية والجامعات

- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء؛ UNIVERSITE HASSAN II CASABLANCA
- جامعة محمد السادس متعددة التخصصات بابن جرير UM6P ؛
- جمعيات تنموية تهم مجالات تقوية قدرات الفاعلين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

الشراكة مع مجالس الجهات

- مواصلة تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالمخطط الجهوي للتنمية بجهة فاس-مكناس؛
- تفعيل اتفاقية الشراكة مع مجلس جهة الشرق :تنظيم الدورة الرابعة من المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوجدة (240 مشارك ومشاركة).
- توقيع اتفاقيات الشراكة مع جهة طنجة -تطوان –الحسيمة لتمويل حاملي المشاريع في القطاع؛
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة مع جهة بني ملال – خنيفرة.

مواصلة الشراكة مع الفاعلين الدوليين

- مع كندا حول التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال النسوية بجهة مراكش –آسفي؛
- مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) تتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، بجهات الدار البيضاء-سطات و سوس ماسة والشرق وطنجة- تطوان – الحسيمة
- مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) للدراسة المتعلقة ببلورة مشروع قانون - إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الفهرس

1 مؤشرات استئناف نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

3 الإنجازات خلال سنة 2022

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

برنامج العمل خلال سنة 2023

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

4

1

تنفيذ مخرجات ورقة الطريق الجديدة للسياحة التي تهدف إلى مضاعفة عدد السياح ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق 2030 عبر المحاور التالية:

- تعزيز النقل الجوي من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية ومضاعفة الرحلات الجوية من وجهة إلى أخرى؛
- ملاءمة العرض السياحي للطلب الوطني والدولي؛
- وأخيرا تحفيز الاستثمار العمومي/ الخصوصي حول الروافع ذات الأولوية بما فيها الترفيه والتنشيط والسياحة الإيكولوجية.

رؤية تعتمد على تصور مبني على تطوير المنتوج السياحي عوض الوجهات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق العدالة المجالية.

2

تسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين

- ضمان اقلاع حقيقي و مستدام للوجهة المغربية عبر عقد شراكات استراتيجية مع مختلف الفاعلين على مستوى الأسواق الرئيسية ؛
- زيادة سعة مقاعد الخطوط الجوية بالمقارنة مع عام 2019؛
- تنفيذ الاستراتيجية التواصلية الجديدة للمكتب الوطني المغربي للسياحة

3

تقديم الدعم التقني والمالي في إطار الاتفاقات الموقعة أو في طور التوقيع لتطوير المنتوج السياحي

- برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة - البرامج الخاصة بتطوير المنتوج السياحي الطبيعي- برامج تطوير المنتوج الثقافي؛
- تسريع تطوير المنتوج الشاطئي (أغروض ، أنشور ، إمسوان، تَمَاوَنْزَا)؛
- تسريع تطوير سياحة الأعمال (مشروع مركز المؤتمرات والمعارض بمراكش).

4

مواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين خاصة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة

برنامج العمل خلال سنة 2023

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

إجراءات مواكبة الفاعلين

5

- تنظيم المباراة الخاصة بالإدماج في القطاع المهيكل للمرشدين السياحيين في النصف الأول من السنة؛
- التسريع بتحديث الاطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون 80.14 ومشاريع المراسيم ذات الصلة؛
- مواصلة تطوير نظم المعلومات الخاص بالمهن من أجل رقمنة المساطر المتعلقة بمِهْنَتَيْ وكيل الأسفار والمرشد السياحي؛
- تنفيذ عقود التقدم (contrats-progrès) الموقعة مع مختلف تمثيلات المهن السياحية؛
- تأهيل المصالح الخارجية، للتنزيل الفعال لورش اللاتمركز الإداري.

استئناف الدراسات المتعلقة بالقطاع بعد انقطاع دام لسنتين

6

- لتتبع الطلب والعوامل المؤثرة على مدى رضا السياح خاصة وأن أزمة كورونا أدت الى تغيرات مهمة في سلوك السياح وعادات السفر.
- وإنجاز دراسات لتوجيه الاستثمار العام والخاص.

مشروع إعادة تموقع المكتب الوطني المغربي للسياحة

7

- تحويل المكتب الوطني المغربي للسياحة إلى "الوكالة المغربية للسياحة" وذلك بهدف إنشاء وكالة تخدم استراتيجية الدولة في مجال الترويج السياحي؛
- تزويد الوكالة بالوسائل التي تسمح لها بتنفيذ مهامها بكل فعالية وتعزيز تنافسية الوجهة المغربية عالميا.

مشروع إعادة تموقع مرصد السياحة (Observatoire du Tourisme)

8

- تجديد وتطوير آليات عمل المرصد؛
- توسيع نطاق تدخل المرصد للحصول على عناصر اتخاذ القرار واليقظة على الصعيد العالمي.

برنامج العمل خلال سنة 2023

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلة القطاعين

1. التنزيل الكامل لقانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية رقم 50.17 وورش السجل الوطني للصناعة التقليدية وبرنامج تعميم الحماية الاجتماعية.
2. وضع الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
3. مراكز الامتياز لفرعي الزربية والفخار، والعمل على تعميمها على فروع أخرى .
4. برنامج تطوير الصادرات.
5. برنامج تجميع وتكتل المنتجين والمسوقين في القطاع.
6. الاستراتيجية الجديدة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد العالمي .
7. المنظور الجديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية.

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

الإسراع ومواصلة البرامج الأخرى

1

- برنامج تأهيل البنيات التحتية الحرفية للصناعة التقليدية.
- مشاريع البنيات التحتية، خاصة المندرجة في إطار برامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة،
- برامج دعم الصناع والفروع (المعدات والآليات، المواد الأولية، التحسيس، ...)؛
- برامج الجودة (المواصفات والعلامات وعمليات التصديق، البحث والتنمية).

2

- إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات؛
- إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين،
- تأهيل منظومة التكوين المهني وتطويرها.

3

- دعم المشاريع التنموية للتعاونيات والجمعيات عبر مختلف البرامج؛
- تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين؛
- تطوير برامج "للا المتعاونة" "الجيل الجديد" "مؤازرة".....

الفهرس

1 مؤشرات استئناف نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية من أجل الحد من تداعيات أزمة كوفيد-19

3 الإنجازات خلال سنة 2022

4 برنامج العمل خلال سنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

توزيع الميزانية الإجمالية للوزارة حسب القطاعات (بالدرهم) (*)

السياحة	691 707 000
الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي	378 746 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2023

ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

		%	
التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)	9	63 140 000	691 707 000
الإستثمارات	91	628 567 000	

ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (بالدرهم) (*)

		%	
التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)	44	165 336 000	378 746 000
الإستثمارات	56	213 410 000	

5 توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

(*)(بالدرهم)	التسيير والإستثمارات 2022	التسيير والإستثمارات 2023	23/22
الإدارة المركزية	107 677 962	164 577 962	53%
مؤسسات التكوين	17 429 038	17 429 038	0%
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	300 000 000	300 000 000	0%
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	254 700 000	209 700 000	-18%
المجموع	**679 807 000**	**691 707 000**	**2%**

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

5 توزيع ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

	التسيير والإستثمارات 2022	التسيير والإستثمارات 2023	23/22
الإدارة المركزية	231 307 000	271 256 000	17%
إعانة مكتب تنمية التعاون	34 000 000	36 000 000	6%
إعانة دار الصانع	40 000 000	40 000 000	0%
إعانة لفائدة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها	27 600 000	28 980 000	5%
إعانة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (مؤسسات التكوين المهني)	1 950 000	2 510 000	29%
المجموع	**334 857 000**	**378 746 000**	**13%**

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

شكرا على حسن تتبعكم

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

ROYAUME DU MAROC

Ministère du Tourisme, de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale et Solid

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

جواب وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مداخلات السيدات والسادة المستشارين في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2023

أولا: قطاع السياحة

تكوين المرشدين السياحيين

يعتبر الإرشاد السياحي مكونا رئيسيا للمنتوج السياحي الوطني حيث يلعب المرشد السياحي دورا محوريا في تثمين وتنمية التراث الطبيعي والثقافي الوطني والصورة التي يكونها السائح عن الوجهة. كما أن جودة المنتوج السياحي الوطني تبقى رهينة بجودة الخدمات المقدمة من طرف المرشد السياحي. ومن بين أهداف القانون رقم 05.12 هو إضفاء الطابع المهني على نشاط الإرشاد السياحي من خلال تعزيز شروط الولوج للمهنة ووضع تكوين وفق معايير الجودة العالمية .ونظرا لأهمية التكوين وكونه رافعة أساسية لتحقيق الجودة المستهدفة فإن الحصول على اعتماد مرشد سياحي أصبح يستلزم التوفر على تكوين أولي خاص في المعاهد السياحية التابعة لقطاع السياحة والذي يتم الولوج إليها عبر اجتياز مباراة منظمة لهذا الغرض. كما أن القانون السالف الذكر جعل التكوين المستمر إجباريا بالنسبة للمرشدين المزاولين للمهنة ووضعه كشرط من الشروط الأساسية لتجديد وثائق العمل من أجل الاستمرار في مزاولة المهنة.

وفي إطار الجهود المبذولة من أجل تعزيز قدرات المرشدين السياحيين وفقا للقوانين المنظمة للمهنة والتي تنص على ضرورة متابعة تكوين مستمر، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة قامت بتنظيم دورات تكوينية، حضوريا أو من خلال المنصة الإلكترونية «**tourisme academy**» التي تمكن من تتبع دورات تدريبية إلكترونية مجانية في مجالات متعددة. تطمح هذه المنصة إلى المشاركة في تقوية مهارات المرشدين السياحيين، وذلك عبر الاعتماد على تقنيات التكوين الحديثة، كالتعلم الالكتروني، حيث قام 1259مرشد سياحي بالانخراط في المنصة السالفة الذكر بهدف الاستفادة من الحصص

التكوينية المخصصة لهم (التقنيات المهنية للتواصل ومرافقة مجموعات السياح، تقنيات تنميط

مختلف جنسيات السياح، إدارة علاقات العملاء، إدارة السمعة الالكترونية، التسويق عبر الانترنيت والتسويق المؤثر، استراتيجية وأدوات الإدارة الرقمية للوجهات السياحية).

ومن جهة أخرى تم وضع برنامج تكوين بشراكة مع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة لفائدة المرشدين السياحيين الذين تمت تسوية وضعيتهم بعد اجتيازهم بنجاح اختبار الكفاءة المهنية خلال الفترة الانتقالية التي حددها القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

مراقبة جودة الخدمات في القطاع الفندقي

يكتسي تصنيف المؤسسات السياحية أهميةً كبرى من أجل الرفع من مستوى الجودة وضمان منتوج يتلاءم مع متطلبات السائح. إذ أن منظومة التصنيف تعد أحد أهم ما يعتمد عليه السائح من أجل اختيار إيواء سياحي ما، الشيء الذي يفرض على قطاع السياحة المحافظة على مصداقية نظام التصنيف كوسيلة لمراقبة احترام المؤسسات السياحية للمعايير والقوانين الجاري بها العمل.

وتتم هذه المراقبة في إطار لجان تصنيف جهوية تتكون من السلطة المحلية التي تقع المؤسسة تحت نفوذها، ومندوبية السياحة، والفيدراليات المهنية السياحية، والوقاية المدنية، والمكتب الصحي للجماعة، تقوم بعمليات مراقبة دورية طيلة السنة. والهدف منها تقييم جميع مظاهر الجودة في الإيواء السياحي (السلامة، الخدمات، النظافة...). كما أن اللجنة المكلفة بالمراقبة تعتمد في عملها معايير محددة يُستند عليها في إنجاز تقرير حول كل مؤسسة فندقية تتم مراقبتها، وتدلي برأيها حول مدى التزام المؤسسة بمستوى الجودة المقدمة للزبناء والموازية لدرجة تصنيفها، وعندما تلاحظ اللجنة وجود نقائص أو اختلالات

فإنها تشعر مباشرة المؤسسة المعنية وتدعوها إلى إصلاحها خلال أجل معين وفي حالة عدم الاستجابة يحال ملفها على والي الجهة للبت فيه.

ومن أجل تجويد العرض السياحي، أعدت هذه الوزارة قانون جديد رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسات السياحية وكذا ضمان تنافسيتها؛
- جعل العرض السياحي الوطني يتماشى والمعايير الدولية آخذا بعين الاعتبار التجارب المتميزة وتكييفه مع تطور متطلبات السياح فيما يخص الجودة، السلامة، حفظ الصحة والتنمية المستدامة؛
- الرفع من إشعاع العرض السياحي الوطني عن طريق تكييف نظام التصنيف الفندقي مع تطور وتنوع عرض الإيواء السياحي.

في هذا الإطار، تم وضع منهجية جديدة على مستوى تصنيف الاستغلال تمكن من ضبط جودة الخدمات المقدمة، من خلال الاعتماد على معايير جديدة تمت بلورتها بمعية المنظمة العالمية للسياحة. وتشمل هذه المعايير بالإضافة إلى المعايير القياسية، معايير ستمكن من تقييم جودة الخدمات الفندقية، حيث يتم مراقبة هذه الأخيرة من طرف زبناء سريين معتمدين لدى الإدارة.

ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية

فيما يخص ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية ببلادنا، فتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، يخول لكل فندق الحق في تطبيق السعر الذي يريده بغض النظر عن التصنيف الذي ينتمي له، فالأمر مرتبط بالسوق والعرض والطلب.

ويتجلى دور قطاع السياحة في تأطير القطاع السياحي وتتبع الاستثمارات المقدمة في هذا القطاع، وكذلك تتبع ومراقبة المؤسسات السياحية عن طريق اللجن الجهوية لتصنيف

المؤسسات السياحية، التي يترأسها مندوب السياحة بإشراف من السيد والي الجهة. حيث تقوم مندوبيات السياحة بصفة منتظمة ودائمة بتنظيم حملات مراقبة تشمل مختلف المؤسسات السياحية، وتعمل على إعداد تقارير في الموضوع وإرسالها إلى المصالح المركزية، التي تتدخل لدى الجهات المعنية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.
كما تقوم الوزارة بتحسيس المهنيين فيما يخص أثمنة الخدمات.

انقاد شركات النقل السياحي من الافلاس

استفاد الناقلون السياحيون من الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي والذي قامت الحكومة بإطلاق عملية تقديمه في مارس 2022. وتهدف الحكومة عبر تقديم هذا الدعم إلى مساندة مهنيي قطاع النقل، عبر التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي بفعل التصاعد المستمر للأسعار دوليا. و قد تم تمكين مهني قطاع النقل الطرقي، من الاستفادة من الدعم المحدد لهم حسب الفئات، انطلاقا من المنصة الالكترونية **https://mouakaba.transport.gov.ma .**

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أقرت مخططا استعجاليا بقيمة 2 مليار درهم لدعم القطاع السياحي وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها ضمان الإبقاء على

المقاولات السياحية، والمحافظة على مناصب الشغل، وتجنب ضياعها، وكذا الاسترجاع التدريجي لعافية القطاع. وتتجلى الإجراءات التي استفادت منها شركات النقل السياحي فيما يلي:

- تمديد صرف التعويض الجزافي المحدد في 2000 درهم خلال الربع الأول من سنة 2022 وذلك بدعم مادي إجمالي يفوق 22 مليون درهم؛

- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر؛

- تأجيل سداد القروض البنكية للتمويل والتأجير التمويلي والتكفل ب 9.5 أشهر من الفوائد البنكية حيث تم التوصل ب 618 طلب تمديد بميزانية اجمالية للتكفل تقدر ب 28,3 مليون درهم.

كما ستواصل الحكومة جهودها فيما يخص مواكبة هذا القطاع المهم.

الترويج للوجهة السياحية المغربية ودور المندوبيات المتواجدة بالخارج

تقوم الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة - في إطار مجالات تدخلاته - بالترويج للوجهة السياحية المغربية سواء على مستوى السياحة الداخلية وبمختلف الأسواق الدولية المصدرة للسياح، بحيث يعتمد المكتب على شبكة من المندوبيات بالخارج التي تغطي مختلف التظاهرات والمعارض الدولية الكبرى المتعلقة بالسياحة، كما تعمل المندوبيات على البحث على فاعلين دوليين متخصصين في القطاع السياحي، من شركات طيران ومنظمي الأسفار التقليديين وعبر الأنترنيت ومختلف الصحفيين والمؤثرين المتخصصين لعقد شراكات معهم من أجل الترويج الهادف للوجهات السياحيات المغربية المتنوعة.

كما يعمل المكتب على إنعاش السياحة، من خلال الربط الجوي بين مختلف الوجهات والمدن السياحية داخل المملكة بالأسواق المصدرة للسياح من خلال عقد شراكات مع شركائه من الفاعلين الجويين، وخاصة تلك الوجهات التي تتوفر على سعة كافية من حيث عدد مؤسسات الإيواء والفنادق.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم تأمين سعة 4,2 مليون مقعد لصيف 2022، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 150% مقارنة مع سنة 2019 كسنة مرجعية قبل جائحة كوفيد - 19، وتخص هذه المقاعد كل الجهات بدون استثناء وبصفة متفاوتة.

وفي نفس السياق، فقد أطلق المكتب الوطني المغربي للسياحة بتاريخ 22 أبريل 2022، حملة مملكة الأنوار كأكبر حملة ترويجية في وقت واحد بعشرين سوقًا، بهدف تحقيق مستوى عالٍ من التواصل والتغطية للوصول إلى الأهداف المسطرة بخصوص الحملات التواصلية ويتعلق الأمر بفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ومن النتائج الأولية لحملة مملكة الأنوار أن الاختبارات اللاحقة التي تم إجراؤها أكدت أن 60٪ من السياح الدوليين شاهدوا الحملة في الأسواق المستهدفة، كما أن هذه العروض أدت إلى قفزة مذهلة في سمعة الوجهة السياحية وتحسين صورتها على ثلاثة معايير إستراتيجية: كوجهة "عصرية" (+5 نقاط)، "حصرية وفاخرة" (+9) وتتميز بـ " الأمان "(+15 نقطة)، كعوامل اختيار حاسمة للمسافرين حول العالم.

وضع استراتيجية مستدامة وكفيلة بتأهيل السياحة الداخلية وجعلها الركيزة الأساسية للسياحة

قامت الوزارة، عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة، خلال سنة 2022 بإنشاء محتوى العلامة التجارية "ntla9awfbladna"، وهي حملة مخصصة للمغاربة ومغاربة العالم أثناء عملية مرحبا، وتم عقد شراكات لإنشاء محتوى العلامة التجارية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ زور بلادك: بحيث تم توزيع 34 كبسولة وتسع مجلات بالشراكة مع قناة M2؛
- ✓ نكتاشفو بلادنا: برنامج ألعاب تلفزيوني يهدف إلى اكتشاف ثروات الوجهة (أربع حلقات للموسم الثاني) بشراكة مع القناة 2M؛
- ✓ إنتاج وتوزيع المحتويات المرقمنة والإعلانات ومقاطع الفيديو وتعزيز العرض الإعلامي للحملة الوطنية المختصة؛

- ✓ (We Love Buzz): منصة مغربية تحقق ثلاثة ملايين مشاهدة يوميًا، تقوم بنشاط ترويجي يستهدف فئة "الشباب"، تتكون من جلسات موسيقية إلكترونية مباشرة تسلط الضوء على منتج "الطبيعة والمغامرة" بشراكة مع DJ van.

هذا، ويعقد المكتب الوطني المغربي للسياحة سنويا، اتفاقيات مع مختلف الشركاء الجهويين والإقليميين، بحيث تم التوقيع خلال النصف الأول من سنة 2022على 59 اتفاقية شراكة مع 18 من الشركاء من المجالس الجهوية والإقليمية للسياحة، كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة لتعزيز دينامية تعافي القطاع السياحي بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقية شراكة لتعزيز التراث العبري المغربي.

ثانيا: قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

طابع الصناعة التقليدية بالإدارات

وعيا من هذه الوزارة بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية والحضارية لمواد ومنتوجات الصناعة التقليدية المرتبطة بالمعمار التقليدي والتأثيث، مع ما يوفره من فرص شغل لشريحة واسعة من المجتمع المغربي، خصوصا الفئات الشابة، وما يترتب على ذلك من تحسين مستوى عيش الصانعات والصناع التقليديين، سواء بالمدن أو بالوسط القروي، تم استصدار منشور لرئيس الحكومة تحت عدد 10/2014 بتاريخ 23 أكتوبر 2014، وذلك

بتشاور مع جميع الشركاء بما في ذلك القطاعات الحكومية المعنية، يحث إدارات الدولة وسائر المؤسسات والهيئات العمومية على إعطاء الأولوية في اقتناء واستعمال منتجات الصناعة التقليدية.

وتعزيزا لهذا التوجه، تم إدراج هذه المقتضيات ضمن المادة 32 من القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.68

بتاريخ 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020). ويعكس هذا الإجراء إرادة الدولة في تنمية هذا القطاع وتحسين وضعية الفاعلين به.

تميز المنتوج

سعيا إلى تثمين منتوجات الصناعة التقليدية للرفع من تنافسيتها والضمان الأمثل لرواجها وتسويقها، يتم التركيز في هذا الصدد على عدد من الأوراش بناء على منظور متكامل يرتكز على بعدين أحدهما تقني والآخر تنظيمي، ويتمثل فيما يلي:

- ✓ وضع وتنفيذ برنامج للمواصفات الإجبارية يهم عددا من المنتوجات الحرفية التي قد تعرف منافسة غير مشروعة من طرف منتوجات أجنبية مماثلـة، حيث أن الامتثـال لهذه المواصفات يقتضي استعمال مواد أولية ذات جودة عالية وهو ما لا يسمح بإغراق السوق الوطني بمنتوجات رديئة الجودة ومنخفضة الثمن، ويبلغ عدد المواصفات الإجبارية حاليا 13 مواصفة، علما بأن مجموع المواصفات حاليا يفوق 320 مواصفة؛

- ✓ وضع وتنفيذ برنامج لعلامات الجودة خاص بمنتجات الصناعة التقليدية، حيث تم وضع أكثر من 67 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لحمايتها وطنيا ودوليا على صعيدي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد الوحدات الإنتاجية المستفيدة من حق استعمال هذه العلامات حوالي 2000 وحدة إنتاجية، والتي تعزز قدرتها على تسويق منتوجاتها والترويج لها؛
- ✓ التنسيق مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لمراقبة المنتوجات الأجنبية المماثلة التي قد لا تتوفر فيها المواصفات المغربية، خاصة منها ذات التطبيق الإجباري، وذلك للحد من المنافسة غير المشروعة التي قد يواجهها المنتوج الوطني؛

- ✓ إصدار القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية ونصوصه التنظيمية، والشروع في تنفيذه (علامة المنشأ الخاصة بكل من زربية تازناخت وعرعار الصويرة)، وذلك من أجل الحفاظ على تنوع منتوجات حرف الصناعة التقليدية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها لإنعاش تسويقها وتحسين مستوى المداخيل المترتبة عن تثمينها لصالح مختلف الفاعلين.

المنظور الجديد للغرف

تعتبر غرف الصناعة التقليدية شريكا وفاعلا أساسيا في مجال التنزيل المجالي للبرامج والمشاريع المندرجة في إطار استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية. ومن هذا المنطلق، فقد تم إدراج تأهيل هذه المؤسسات ضمن ورش ملاءمة التنظيم المؤسساتي للصناعة التقليدية مع متطلبات تنمية قطاع الصناعة التقليدية.

وستظل الوزارة دائما منفتحة على كل الاقتراحات التي من شأنها تطوير عمل هذه المؤسسات والنهوض بدورها كفاعل تنموي على المستوى الجهوي.

الموارد المالية لغرف الصناعة التقليدية

سعيا إلى تأهيل غرف الصناعة التقليدية من حيث الموارد المالية، بغاية الرفع من أدائها وتثمين تدخلها مجاليا، تبذل هذه الوزارة كل الجهود لتأمين تمويل كاف لها لسد الخصاص من الموارد المالية، بتغطية نفقات تسيير واستثمار ميزانيات هذه الغرف.

وفي هذا الصدد، يتم التوزيع بناء على:

- الغلاف المالي الخاص بالرسم المالي المحدد سنويا مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛
- اتفاقيات الشراكة؛
- فوائض ميزانيات الغرف والجامعة.

تشجيع الصناع

الجائزة الوطنية لأمهر الصناع -نموذجا-

من بين المحاور التي ركزت عليها برامج التنمية بقطاع الصناعة التقليدية، تبني ثقافة الجودة وتحفيز الصانعات والصناع التقليديين على الابتكار والتجديد لتنويع المنتوج وملاءمته مع متطلبات السوق.

وفي هذا السياق، يتم تنظيم معارض وطنية وجهوية، بالإضافة إلى الجائزة الوطنية لأمهر الصناع. وترمي الوزارة من خلال هذه البرامج، إلى إبراز الصورة النبيلة لحرف الصناعة التقليدية وتعزيز صورتها ومكانتها لدى المستهلك المغربي، وكذا تثمين المنتوج التقليدي، بعرض منتجات تعكس عمل ذلك الحرفي باعتباره ليس محافظا على التراث فقط، بل

فنانا ومجددا. فالإبداع والابتكار مع المحافظة على الطابع التراثي المحلي للمنتجات يشكلان مرتكزا أساسيا لبرامجنا التنموية.

وتظل الغاية المنشودة من هذه البرامج، مواكبة وتحفيز الصانعات والصناع التقليديين على الاستمرار في تطوير منتوجهم الحرفي، وكذا تشجيع باقي الفاعلين على تبني نفس النهج.

حماية الحرف من الاندثار

تمكنت الوزارة، في إطار برنامجها للمحافظة على الحرف المهددة بالانقراض، من وضع منظومة رقمية تهدف إلى تدوين المعارف والتقنيات ونقلها عبر الأجيال، وقد ساعد هذا البرنامج على توثيق وتوصيف 32 حرفة للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية المهددة بالانقراض، تشمل ميادين الخشب والجلد والطين والنسيج والمعادن ومن بينها حرف المصنوعات النباتية ك "الحلفاء" والحرف المرتبطة بالمعمار التقليدي.

وبهدف تجميع المعطيات حول الحرف المهددة بالانقراض، تم إحداث موقع إلكتروني يحمل اسم "المعلم". almaalem.artisanat.gov.ma".

كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونسكو بشأن "صون وتثمين المعارف والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية ووضع نظام وطني للكنوز البشرية الحية" خاصة بقطاع الصناعة التقليدية، تهدف إلى:

- المحافظة على المعارف والمهارات والممارسات والتقنيات التقليدية الضرورية لضمان استمرارية وتطور التراث الثقافي الغير المادي؛

- الاعتراف بالصانعات والصناع حاملي المهارات ودعمهم لضمان انتقال الموروث التقليدي إلى الأجيال الناشئة؛
- تطوير نظام لضمان الانتقال الدائم للمعارف إلى الأجيال القادمة.

ويتم حاليا القيام بعملية جرد للمعارف والمهارات الحرفية المهددة بالانقراض، تحت إشراف خبراء اليونيسكو، لتصنيف المعارف والمهارات وتحديد الصانعات والصناع المعلمين الحاملين لهذه المهارات والتقنيات لمنحهم صفة كنوز إنسانية حية.

وفي إطار نقل المعارف والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض، تم التعاقد بين منظمة اليونيسكو والصانع المعلم في مجال نسيج الاستبرق "البروكار" وتم القيام بعملية نموذجية تهم تكوين ثماني شابات وشباب خريجي مؤسسات التكوين التابعة للوزارة وتلقينهم التقنيات والمهارات المرتبطة بهذه الحرفة.

ولتعميم هذه التجربة، قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية شراكة جديدة مع منظمة اليونيسكو، يوم 28 نونبر 2022، تهم برنامجا خاصا بنقل المهارات والمعارف الحرفية الأصيلة التي سيتم تصنيفها، بناء على نتائج الجرد الوطني كحرف مهددة بالانقراض.

كما تم في نفس السياق، يوم 28 نونبر 2022، التوقيع على مذكرة تفاهم مع إدارة التراث الثقافي بجمهورية كوريا الجنوبية من أجل "صون ونقل المعارف المرتبطة بالتراث الثقافي الحرفي" ودعم المملكة المغربية في وضع نظام وطني للكنوز الإنسانية الحية.

إحداث معاهد بالأقاليم الجنوبية مع إضفاء صفة مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة SEGMA

يتضمن برنامج التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي تم التوقيع عليه أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مجموعة من المشاريع تهم قطاع الصناعة

التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، من بينها إحداث ثلاث مؤسسات للتكوين المهني بكل من مدن: العيون، وكلميم، والداخلة.

وستوفر هذه المؤسسات تكوينا مؤهلا ومخولا لدبلوم للشباب المنحدرين من الأقاليم الجنوبية في الحرف التقليدية ذات الحمولة الثقافية، في أربعة مستويات من التكوين: التقني
المتخصص، والتقني، والتأهيل، والتخصص، وكذا شهادة التدرج المهني. وقد تم في هذا الإطار إعداد قرار إحداث هذه المعاهد حيث يوجد حاليا في طور النشر بالجريدة الرسمية.

كما ستعمل هذه المؤسسات على احتضان دورات التكوين المستمر الموجهة لفائدة الصناع التقليديين المزاولين بهذه المناطق.

وبهذا ستساهم هذه المؤسسات في دعم منظومة التكوين المهني بمختلف أنماطه عبر خلق جيل من الشباب قادر على المحافظة على الموروث الثقافي الحرفي الذي تزخر به هذه المناطق، كما ستعمل على تيسير اندماجهم في سوق الشغل.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم الانتهاء من بناء هذه المعاهد، ويتم العمل حاليا على تجهيزها بالوسائل الديداكتيكية والمعدات التقنية اللازمة للتكوين.

كما أن الوزارة ستعمل على دراسة إمكانية إضفاء صفة مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة SEGMA لهذه المؤسسات على غرار مثيلاتها، وذلك بتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وفق المقتضيات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

تطوير منظومة التكوين المهني الأولي والمستمر

تتوفر منظومة التكوين المهني على شبكة من المؤسسات تصل إلى 62 مؤسسة للتكوين، منها 22 معهدا متخصصا في فنون الصناعة التقليدية و40 مركزا للتأهيل المهني في فنون الصناعة التقليدية، بطاقة استيعابية تفوق 16.000 مقعدا بيداغوجيا.

وسعيا إلى تنمية هذه المنظومة، تعمل الوزارة بشكل مستمر على تحسين جودة وتنويع العرض التكويني وتأهيل البنيات والأطر البيداغوجية، باعتماد مقاربة تشاركية مع المهنيين والمؤسسات المعنية، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات تتجلى فيما يلي:

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني (2016-2021)، حيث تم تكوين ما مجموعه 83909 شابا وشابة من أصل 81.615 وهو ما يفوق 100% من الأهداف

المسطرة للتكوين الأولي مع تحقيق نسبة إدماج تصل إلى 74% من عدد الخريجين بعد 36 شهرا من التخرج؛

- العمل على إحداث وتوسيع معاهد ومراكز للتكوين في حرف الصناعة التقليدية؛
- تفعيل مضامين خارطة الطريق التي تم عرضها على أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يوم 4 أبريل 2019 وحظيت بموافقته الكريمة، وتهم بالأساس تأهيل منظومة التكوين المهني الحالية، بالإضافة إلى إحداث "مدن للمهن والكفاءات" في كل جهات المملكة، بما فيها إحداث سبعة أقطاب للتكوين في حرف الصناعة التقليدية، حيث تم في هذا الصدد إحداث ثلاثة أقطاب بكل من أكادير والعيون وجهة الشرق، وتم الشروع في إحداث أربعة اقطاب أخرى بكل من جهات بني ملال -خنيفرة، والدار البيضاء- سطات، ومراكش – آسفي، ودرعة تافيلالت؛
- توسيع عرض التكوين من خلال استهداف حرف جديدة في صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية؛

- وضع مخطط لتنمية التكوين بالتدرج المهني باعتباره النمط الأكثر ملاءمة لنقل المعارف والممارسات المهنية وخلق فرص الشغل والرفع من قابلية إدماج الشباب؛
- تعزيز وتنمية قدرات الصناع التقليديين من خلال إنجاز 15 ألف شخص/يوم/ تكوين سنويا عوض 10 آلاف شخص/يوم/تكوين، والعمل على تعزيز الشراكات وتنويع عرض التكوين المستمر ليشمل إلى جانب تقنيات الإنتاج، مجالات جديدة كترويج المنتوج والبحث والابتكار. وذلك لفتح آفاق جديدة أمام الصناع التقليديين وتمكينهم من دخول غمار المنافسة لتحسين أنشطتهم الحرفية والرفع من دخلهم الفردي؛
- تنمية مهارات وقدرات السجناء، وذلك بتكوين ما يناهز1000 نزيلا سنويا في حرف الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية، وذلك بتنسيق مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء؛

- التصديق على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة الصناع التقليديين، وتتويج مسارهم المهني، وذلك عبر منحهم شهادات تثبت توفرهم على الكفاءات المهنية المطابقة لمزاولة الحرفة، بشراكة مع قطاع التكوين المهني وغرف الصناعة التقليدية؛
- تنمية المعارف المرتبطة بالقراءة والكتابة والحساب ومزاولة المهنة، وذلك من خلال إنجاز برنامج محو الأمية الوظيفية بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. ومن المرتقب استهداف 15.000 من الصناع التقليديين وفق مقتضيات الشراكة متعددة السنوات الموقعة مع الوكالة برسم سنة 2021.

إحداث مناطق لأنشطة الصناعة التقليدية بالأقاليم الجنوبية للمملكة

يشكل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد محاور برامج التنمية المندمجة لجهات العيون الساقية الحمراء وكلميم واد نون والداخلة وادي الذهب، التي تم التوقيع على عقودها تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. ويضم هذا المحور، 51 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 170,3 مليون درهم معبأة مناصفة بين الوزارة ومجالس الجهات الثلاثة.

ومن بين المشاريع المبرمجة، يتم إنجاز عدة بنيات تحتية للإنتاج والتسويق والتكوين:

- جهة العيون الساقية الحمراء، بالإضافة إلى منطقة لأنشطة الصناعة التقليدية بالعيون، تم تشغيل دار للصانعة ببوجدور و إحداث مركز للدعم التقني في الخشب بالعيون (في طور اقتناء التجهيزات) وإحداث دار للصانعة بالعيون (في طور التشغيل) و إحداث مركز للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية بالعيون؛
- جهة كلميم واد نون، تم الانتهاء من أشغال إحداث فضاء للعرض والبيع بالزاك ودار الصانعة بجماعة افران أطلس صغير وتأهيل مركز للتكوين بالتدرج المهني بسيدي

إفني. كما توجد منطقة لأنشطة الصناعة التقليدية بكلميم في طور الأشغال (نسبة تقدم الأشغال: 75%) وعدة بنيات تحتية أخرى أهمها فضاء للعرض والبيع بكلميم ومركز للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية بكلميم ومركز للدعم التقني في الخشب بكلميم وتأهيل مركز للتكوين بالتدرج المهني بطانطان؛

- جهة الداخلة واد الذهب، تم تشغيل دار الصانعة بالداخلة والانتهاء من أشغال إحداث مركز للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية بالداخلة وتأهيل مركز للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية بالداخلة.

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 30 نونبر 2022
على الساعة : الحادية عشرة صباحا. 16:40

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ....ساعتان و 40 دقيقة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

-دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2023.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	M. Sale
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
النائب الثالث	الشيخ أحمدو الدبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتذر
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	اعتذر
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	اعتذر
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس
مجلس المستشارين
القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة القطاعات الإنتاجية
مجلس المستشارين

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

-دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2023.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
كمال أيت ميك		اعتذر
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتذر
عدي ويحيى		اعتذر
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
[illegible]	[illegible]	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2023

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خالد السطي	UNTM	
محمد رفقي	مجموعة العدالة والتنمية	
ادريس عبد الرحمان	الحركة الشعبية	
فاطمة الحسباني	RNI	
المختار حمدي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مرسلي جليلة	التجمع الوطني للأحرار	
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	
علوي لبنى	UNTM	
لحسن نازهي	CDT	
عبد اللطيف معم	UGTM	
مولاي مسعود الختاوي	PAM	
فاطمة زكاغ	CDT	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
سلمية زيد	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
فتيحة خورقال	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
هناء بناخير	UGTM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- دورة أكتوبر 2022-

السنة المالية 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعها بتاريخ 28 نونبر 2022 لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2023، برئاسة السيد المستشار عثمان الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

في مستهل الاجتماع تفضلت السيدة الوزيرة بتقديم عرض مفصل حول مشروع الميزانية تطرقت فيه إلى عدد من المحاور:

- **قطاع الطاقة**:

ذكرت السيدة الوزيرة بالاستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تنبني على تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، تأمين الإمدادات الطاقية، التزود بالطاقة، الحفاظ على البيئة والتحكم في الطاقة، بناء على خمسة توجهات استراتيجية تتعلق بتوفير باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية، وتعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتزايد للطاقات المتجددة، وتعزيز الاندماج الجهوي مع التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار ستعمل الوزارة على تفعيل البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الاستراتيجية الطاقية الوطنية، وكذلك تحيين الاستراتيجية الطاقية الوطنية للأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الإنتقال الطاقي.

- **الإطار القانوني والمؤسساتي**:

من أجل تسريع وثيرة الانتقال الطاقي، أشارت السيدة الوزيرة إلى مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، من خلال مجموعة من النصوص التي تم نشرها أو في طور الإعداد أو المصادقة.

- **الأوراش والبرامج**:

بالنسبة للطاقات المتجددة، تم خلال سنة 2022 تشغيل قدرة إضافية تناهز 203 ميغاواط من مصادر متجددة والترخيص لمشاريع جديدة ومواصلة تطوير عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

أما بخصوص تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي، وفي إطار استكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه، تمت برمجة كهربة

الدواوير المتبقية والمرافق السوسيواقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، وبذلك سترقى نسبة الكهربة من 99,83% إلى 99,95% مع متم سنة 2025.

كما تم الشروع في بلورة برنامج PERG 2.0 في إطار استكمال الكهربة القروية خصوصا بالمناطق القروية النائية والمنعزلة عن الشبكة الكهربائية.

وفيما يتعلق بتسريع الانتقال الطاقي، أوردت السيدة الوزيرة أنه تم تحيين المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي، وكذا استكمال الدراسة المتعلقة بتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد عالي والعالي والمتوسط من أجل استقبال الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة، إضافة إلى العمل على إنجاز دراسة متعلقة بوضع نظام لإصدار شهادات أصل الكهربة المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في المغرب، وإعداد برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية من أصل متجدد لتحقيق الإقلاع الصناعي ومواكبة التحديات الخارجية المرتبطة بإزالة الكربون من الاقتصاد.

أما بالنسبة لتعزيز النجاعة الطاقية، فقد تطرقت إلى اعتماد مقاربة جديدة من خلال:

- التوقيع في 17 مارس 2022 على اتفاقية مع وزارة العدل لتعزيز النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة في البنيات التابعة لوزارة العدل.

- إطلاق مشروع النجاعة الطاقية بالمغرب بشراكة مع التعاون الدولي، وتعزيز النجاعة الطاقية في القطاع الفلاحي باعتماد إجراءات تحفيزية لاستعمال المضخات الشمسية، وإطلاق حملة تواصلية تهدف إلى تعزيز السلوك المدني للاقتصاد في الطاقة.
- بلورة برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات والمؤسسات العمومية في إطار مثالية الإدارة العمومية.

المواد البترولية والغاز الطبيعي:

أفادت السيدة الوزيرة، بأنه تم تعزيز قدرات تخزين المواد البترولية من خلال الترخيص باستغلال قدرات تخزين إضافية إلى غاية متم أكتوبر 2022، وكذلك مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة في أفق 2023، أما فيما يخص توزيع المحروقات فقد تم إلى غاية متم أكتوبر 2022 إحداث 180 محطة لبيع الوقود.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، وعلى إثر عدم تمديد العقود والاتفاقيات الخاصة بالغاز الجزائري، أشارت إلى أن الوزارة عملت على وضع خطة استعجالية بهدف تلبية حاجيات محطتي تاهدارت وعين بني مطهر لتوليد الكهرباء وكذا حاجيات القطاع الصناعي، من خلال تطوير البنية لتحتية لاستيراد ونقل الغاز للمستهلكين الصناعيين، وفي نفس السياق تقوم حاليا الوكالة الوطنية للموانئ بدراسة جدوى

من أجل إحداث وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تغويزه على مستوى ميناء المحمدية، كما تتم متابعة دراسة مشروع الغاز الطبيعي نيجيريا-المغرب.

- **المـــعـــادن:**

تطرقت السيدة الوزيرة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للقطاع المعدني، والتي تتجلى في مواصلة الريادة في مجال الفوسفاط عن طريق التكيف مع متطلبات السوق من خلال الإندماج الكامل في سلسلة القيمة بغية خلق قطاع معدني تنافسي يهدف إلى تحقيق تنمية مجالية مندمجة ومستدامة في أفق 2030.

وفي نفس السياق تطرقت السيدة الوزيرة إلى أهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكاربورات، وكذا أهم الإنجازات والتوقعات في مجال الفوسفاط، وأضافت أن الوزارة قامت بتحيين المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2023 والذي يرمي إلى تمكين بلادنا من بنية تحتية جيو علمية فعالة ومتطورة تستجيب لطلب الحصول على المعلومة الجيوعلمية لباقي القطاعات الاقتصادية، وكذا مواصلة تنزيل مشروع إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي إضافة إلى مواصلة تكثيف أشغال الإستكشاف

والبحث عن الهيدروكاربورات وبداية تنزيل المخطط الوطني للجيولوجيا 2022-2023.

- **قطاع التنمية المستدامة**:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أن المغرب انخرط منذ عدة سنوات في مسلسل تحقيق التنمية المستدامة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث تم اعتماد القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة سنة 2014، ووفقا لأحكامه تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالمجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017 برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما تم وضع إطار وحكامة التنمية المستدامة سنة 2019 الذي مكن من إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ولجنتين تهتمان بتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة، ، حيث مكن هذا التقييم من وضع الاستراتيجية المحينة والتي تتمحور حول صياغة رؤية وطنية للتنمية المستدامة وتثمين الموروث الثقافي، من أجل بلورة اقتصاد أخضر شامل ومندمج بالمغرب في أفق 2030.

وأضافت السيدة الوزيرة أنه من أجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة، ستعمل الوزارة على استكمال مسطرة المصادقة على

مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ، بالإضافة إلى العمل على المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والنفايات والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية.

كما أشارت السيدة الوزيرة إلى مجموعة من البرامج والاوراش، كالبرنامج الوطني لتدبير النفايات، والبرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث، وبرنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي، وبرنامج التدبير المندمج للساحل، وكذا السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ، فضلا عن مجموعة من لبرامج المتعلقة بالتوعية والتحسيس.

وإلى ذلك أكدت السيدة الوزيرة، على أن الوزارة ستعمل على تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين من خلال:

- إعداد إطار جديد للشراكة مع المجتمع المدني من أجل مواكبة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية.
- العمل على المشاركة في الاجتماعات الدولية خاصة اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
- مواصلة تتبع تنفيذ التزامات المغرب عبر رصد المساهمات المالية في صناديق المنظمات الأممية المكلفة بالتنمية المستدامة، وتحيين قاعدة بيانات مشاريع التعاون الدولي المنجزة من طرف هذا القطاع على الصعيد الدولي والجهوي.

المناقشة العامة:

في البداية توجه السيدات والسادة المستشارون للسيدة الوزيرة بالشكر على عرضها القيم والهام وعلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة التي مكنت بلادنا من مواجهة التحديات المرتبطة بتأمين الاحتياجات الوطنية من المحروقات والمنتجات الطاقية الأخرى في ظل الأزمة الصحية العالمية ومانتج عنها من اختلال في مختلف سلاسل التوريد، ووقف تزويد محطتي إنتاج الكهرباء بمحطة تهدارت ومحطة عين بني مظهر بالغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز الأوروبي-المغاربي.

كما أكد السيدات والسادة المستشارون على ان الطاقات المتجددة تشكل رافعة حقيقية للتنمية المستدامة ببلادنا، وفي هذا الإطار، طالبوا بضرورة تسريع تنفيذ التوجهات الصادرة عن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال جلسة العمل يوم 22 نونبر 2022 التي رسمت خارطة الطريق للرفع من وتيرة تطوير الطاقات المتجددة ولاسيما الطاقات الشمسية والريحية من أجل تعزيز سيادة بلادنا الطاقية وتقليص كلفة الطاقة، وكذا التثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية علاوة على ضرورة مواكبة الترسانة القانونية للتطور الذي يعرفه هذا المجال، وأن يتم تنزيل المشاريع

في إطار شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع ضرورة إعطاء الأولوية في التشغيل لليد العاملة المحلية.

وشدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة التسريع بإدماج الطاقات المتجددة في الأسواق والفضاءات الكبيرة والمطارات والعمارات وغيرها.

كما تمت الدعوة إلى ضرورة إحداث مركز وطني لتلقي الشكايات المرتبطة بمشكل مراقبة عدادات الكهرباء وبغلاء الفواتير.

أما فيما يتعلق بقطاع المحروقات، تمت الإشارة إلى النقص الكبير في مخزون الإحتياطي الاستراتيجي المتعارف عليه دوليا إذ لم يتجاوز 38 يوما بالنسبة للغازوال، وتم التساؤل عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتدارك هذه الوضعية، بالنظر لخطورة ارتباط السوق الوطنية بتقلبات السوق الدولية للمحروقات ومايترتب عليه من ارتفاعات متتالية في الأسعار ببلادنا وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وما يشكله من تهديد للسلم الاجتماعي.

وفي نفس السياق طالب السيدات والسادة المستشارون بموقف رسمي من الحكومة حول ملف لاسامير حتى تكون هذه الشركة جزءا من حل إشكالية الطاقة ببلادنا.

وحول التنقيب عن الغاز الطبيعي، تساءل السيدات والسادة المستشارون عن حقيقة مايتم الترويج له من اكتشافات لحقول الغاز، وهل هناك من معطيات رسمية خاصة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات.

وفي موضوع مرتبط بقطاع البيئة، تم التساؤل عن طبيعة ومصدر انبعاث الروائح الكريهة في مدينة الدار البيضاء خلال الفترة الأخيرة، وعن التدابير المتخذة من طرف الوزارة لمعالجة هذا المشكل.

كما تم التأكيد على ضرورة مواكبة التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الملوثات البيئية، والتسريع في تطبيق البرامج المسطرة، خاصة المتعلقة بالتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وتدبير النفايات المنزلية وتثمين نفايات المطارح المراقبة، وإعادة التدوير الذي يساهم بدوره في تثمين النفايات وإعادة استعمالها والاستفادة منها، ومعالجة إشكالية النفايات الطبية التي تفرزها المستشفيات والمصحات العمومية والخاصة والمختبرات.

جواب السيدة الوزيرة

في بداية جوابها، توجهت السيدة الوزيرة بالشكر للسادة المستشارين على مداخلاتهم الهامة والقيمة، التي تدل على أن قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة قطاع أفقي يمس بالقدرة الشرائية للمواطنين، ويمس بشكل أكثر التنمية ببلادنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأكدت على اننا في فترة تاريخية في ورش إصلاح هذا القطاع، ولايجب تبخيس دور الدولة.

وأضافت أن هذا القطاع يعرف مشاكل هيكلية منذ 2003 دون أي إصلاح، وأنه في لقاء مع المديرة العامة ل ONEM والمدير العام ل ONEP تم التوصل إلى توافق مرتبط بإشكالية الحكامة.

وأفادت أنه باعتماد الشفافية والحكامة يمكن قبول عدد من الاستثمارات، كالاستثمارات النووية، وأنه لابد من ترتيب الحكامة على مستوى وكالة ضبط الكهرباء، وأننا في فترة تاريخية فيها إشكالية عميقة تحتاج ورشا عميقا لتسريع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وكذلك التخطيط للبنية التحتية.

وفيما يتعلق بالسنة الفارطة –تضيف السيدة الوزيرة-، كانت هناك عراقيل، ولايمكن القيام بعملية إصلاح دون معالجة ملفات ومعطيات معينة على سبيل المثال مشكل تقاعد ONEM ومشكل لاسامير.

وأوردت السيدة الوزيرة أن هناك محاولة تسريع وثيرة الإصلاح، لكن في إطار التوافق خلال السنتين المقبلتين، حيث سيكون الإصلاح متكاملا، لحل المشاكل الجوهرية، وأن مؤسسة كاديطاف كمثال هي مركز شراء بحيث منذ سنة 2016 لم يتم حل مشاكلها لكن تم القيام بإعادة هيكلتها وهيكلة مجلسها الإداري لإعطاء إشارة ولتمكين هذه المنطقة الهشة درعة - تافيلالت من الاشتغال.

وعن طبيعة ومصدر الروائح المنبعثة التي خيمت على أجواء مدينة الدار البيضاء، أوضحت السيدة الوزيرة أن أسباب هذه الرائحة الكريهة ناتجة عن تسرب عصارة النفايات من الحوض المخصص لها وتجمعها بجانبه بسبب غياب الفرز، نظرا لكون مطرح الدارالبيضاء لا يتوفر على المعايير المتعارف عليها، وهذا له ارتباط وثيق بمشكل الحكامة.

وبخصوص المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أفادت السيدة الوزيرة أنه بعد اللقاء الأخير في الأسبوع الماضي مع صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله ستعطى قريبا الانطلاقة الفعلية للإصلاح العميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وفيما يتعلق بالتنقيب عن الغاز الطبيعي، أكدت السيدة الوزيرة أن التوقيع على العقد تم سنة 2021 وسيتم قريبا الإنتاج والاستغلال لحقل تندرارة.

وبالنسبة لأزمة لاسامير، أشارت السيدة الوزيرة إلى أن الحكومة تلتزم بالقيام بماهو مناسب أخذا بعين الاعتبار مصالح الدولة المغربية، ومصالح الشغيلة، ومصالح ساكنة مدينة المحمدية، حيث أوردت (5) خمسة سيناريوهات مطروحة لحل هذا الملف، والوزارة بصدد دراستها وبعد الانتهاء من الدراسة سيتم إعلانها أمام الرأي العام.

عرض السيدة الوزيرة

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴷ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵜ ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2023

أمام لجنة القطاعات الإنتاجية

بمجلس المستشارين

السيدة ليلى بنعلي

وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

نونبر 2022

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي

2 الإطار المؤسساتي والقانوني

3 الأوراش والبرامج

4 الرصد والمراقبة

5 الشراكة والتعاون والتوعية والتحسيس والتربية البيئية

6 الرقمنة وإصلاح الإدارة

7 الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2023

الإطار الاستراتيجي

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030

2014 — قانون إطار بمثابة ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة

2017 — المصادقة على الاستراتيجية من طرف مجلس الوزراء برئاسة صاحب الجلالة

2019 — وضع الحكامة ومخططات العمل القطاعية للتنمية المستدامة وميثاق مثالية الإدارة

2021 — تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2022 — انطلاق مراجعة وتحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المحاور الأربعة الأساسية للتنمية المستدامة

- اجتماعي: ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي
- اقتصادي: تعزيز مستدام للتنافسية
- بيئي: أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار بصفة مُمَنهجة
- ثقافي: تعزيز ثقافة التنمية المستدامة وتثمين الموروث الثقافي

تحقيق اقتصاد أخضر شامل ومندمج بالمغرب في أفق 2030

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي وثيقة مرجعية تجمع بين السياسات العمومية لتحقيق التنمية المستدامة

تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

- خارطة طريق لمراجعة وتحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
- ميثاق مثالية الإدارة معدل وخطة عمل لتنفيذه

الاستراتيجية المحينة - صياغة لرؤية وطنية للتنمية المستدامة
تأخذ بعين الاعتبار توجهات النموذج التنموي الجديد والأجندة الأممية 2030

ستُتَرجم الاستراتيجية الجديدة الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال الرهانات والأهداف والمؤشرات...

رؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	رؤية في أفق 2030 تتماشى مع تَوَجُّهات النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي
الرهانات الوطنية للتنمية المستدامة	الرهانات الوطنية للتنمية قائمة على السياق الوطني ومستوحاة من الأجندة الأممية 2030
الأهداف الاستراتيجية	أهداف استراتيجية لتحديد مسار التنمية المستدامة في المغرب
مؤشرات وغايات مُتلائمة مع الوضع في المغرب	مؤشرات قابلة للقياس تَتَلاءم مع الخصوصيات الوطنية، وذات قِيَم مرجعية وأهداف محددة.

...ومن تم ستوفر "لوحة القيادة" لرصد وتتبع انتقال المغرب إلى النمو المستدام

نماذج

- سَتُوفر الاستراتيجية" لوحة قيادة" عملية تتضمن عددا محدودا من المؤشرات الاستراتيجية* لرصد وتتبع تطور التنمية المستدامة في المغرب.
- يُمكن تنزيل هذه المؤشرات حسب القطاعات ومحاور التنمية المستدامة ، وذلك بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وجميع القطاعات.
- بموازاة مع ذلك ، سيواصل المغرب إعداد التقارير الخاصة بالأجندة الأممية 2030 ، مستفيدا من مؤشرات الاستراتيجية الجديدة.

أهم المراحل لمراجعة وتحيين الاستراتيجية

صياغة الرؤية والرهانات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة

إعداد النسخة الأولى من الاستراتيجية

اعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية

اجتماع لجنة تتبع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للمصادقة على المنهجية المقترحة لتحيينها

- تنظيم مجموعات العمل الموضوعاتية
- تنظيم مناظرات الجهوية
- إطلاق المشاورات لعموم المواطنين عبر منصة رقمية

تنظيم المناظرة الوطنية للتنمية المستدامة

فاتح نونبر 2022

مرحلة الإعداد 8 أشهر

الاستراتيجية الطاقية الوطنية

الأهداف الرئيسية والتوجهات الاستراتيجية

4 أهداف رئيسية

- تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية
- تأمين الإمدادات الطاقية و التزود بالطاقة
- الحفاظ على البيئة
- التحكم في الطاقة

5 توجهات استراتيجية

- باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية
- تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة
- جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية
- تعزيز الاندماج الجهوي
- التنمية المستدامة

تفعيل البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الاستراتيجية الطاقية

تحيين الاستراتيجية الطاقية الوطنية للأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي

الإطار المؤسساتي والقانوني

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة

(نصوص تم نشرها أو في طور الإعداد أو المصادقة)

إصلاح الإطار التشريعي للطاقات المتجددة

المصادقة من طرف مجلس النواب على **مشروع القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة**، والذي يوجد حاليا في طور المناقشة بمجلس المستشارين، يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان انفتاح أكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة.

الإنتاج الذاتي للكهرباء

مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين (تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي، ويوجد حاليا قيد الدراسة من طرف لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب).

نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة

استكمال عملية نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة في إطار الاتفاقية الثلاثية بين الدولة والمكتب والوكالة. وتم تشكيل لجنة عمل مشتركة من أجل إيجاد الحلول والاقتراحات للنقاط العالقة في عملية هذا النقل.

استكمال الإطار القانوني للطاقات المتجددة

تم إصدار **قرار لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المتعلق بتحديد المناطق المعدة لاستقبال مواقع** تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر **الطاقة الشمسية**.

فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقات المتجددة

تم إصدار قرار مشترك لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزير الداخلية بتحديد مسار للسنوات العشر المقبلة، الممتدة من 2022 إلى 2031، والمتكون من **أظرفة للحقن بالطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة** في الشبكة الكهربائية ذات **الجهد المتوسط**.

استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية
(نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

الافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي

تنزيل مقتضيات **المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي** الذي دخل حيز التنفيذ، وبروز نسيج مقاولاتي متخصص **بمنح 23 اعتمادا لشركات مغربية.**

ترشيد استهلاك للطاقة

بلورة **مشروع مرسوم متعلق بتحديد قائمة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الملزمة بترشيد استهلاكها للطاقة**، وإحالته على القطاعات الوزارية المعنية لإبداء الرأي قبل إدراجه في مسطرة المصادقة.

الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

توسيع مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بقرار مجلسها الإداري المنعقد في 9 يونيو 2022، وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لتشمل بالإضافة الى النجاعة الطاقية **أنشطة أخرى تتعلق بشكل خاص بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة وجودة الهواء.**

دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقي

التشاور مع القطاعات المعنية **لإعداد الصيغة النهائية لمشروع المرسوم بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية** قبل إدراجه في مسطرة المصادقة.

الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية

إعداد **الصيغة النهائية** بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة **لمشاريع قرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية.** ويتم حاليا دراسة النسخة المحينة لهاته المشاريع قبل إدراجها في مسطرة المصادقة.

إعادة تموقع شركة الهندسة الطاقية

اتخاذ الإجراءات اللازمة **لتفعيل مهام شركة الهندسة الطاقية كشركة للخدمات الطاقية** تتولى الإشراف التقني على الطلبيات العمومية لإنجاز مشاريع النجاعة الطاقية لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجالي المعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر

- سنة 2022:

- **المصادقة على مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.18.442 صادر في 27 من شوال1441 (19 يونيو 2020) بتطبيق القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج** خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 8 شتنبر 2022، والذي سيتم بموجبه تغيير الكيفية التي سيتم بها تعيين ممثلي الصناع المنجميين التقليديين في المجلس الإداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.

- نشر **مرسومين بتطبيق القانون رقم 22.16** :
  - **مرسوم رقم 2.22.490 الصادر في 3 أغسطس 2022 يتعلق بتحديد تصنيف المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية ومناطق خطرها واعتمادها ووسمها واستيرادها وتصديرها وشرائها وبيعها ونقلها واستعمالها وإتلافها وكذا شراء البارود الموجه للتظاهرات أوالاحتفالات ونقله وتخزينه واستعماله؛**
  - **مرسوم رقم 2.22.491 الصادر في 3 أغسطس 2022 المتعلق بتخزين وصنع المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية وكذا أنظمة الحراسة والأمن والسلامة المتعلقة بالمستودعات والمصانع.**

- **دخول حيز التنفيذ القرار المشترك** لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزيرة الاقتصاد والمالية يغير قرار مشترك لوزير الطاقة والمعادن ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1092.97 الصادر في 11 من ذي القعدة 1419 (28 فبراير 1999) **بتحديد تعريفة الأجرة عن الخدمات المقدمة من قبل المختبرات التابعة للوزارة؛**

- المصادقة على **مشروع مرسوم رقم 2.22.630 مشترك بتحديد شروط استعمال الأجهزة والآلات التي قد تلحق الضرر بصحة الأجراء أو تعرض سلامتهم للخطر (المنشآت الكهربائية).**

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجالي المعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر

- **سنة 2023:**

- **استكمال إعداد مشروع تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم ووضعه على مسطرة المصادقة؛**
- **استكمال إعداد وإصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16** يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية، ويتعلق الأمر بصفة خاصة **بمشاريع القرارات والدوريات الضرورية** لدخول القانون رقم 22.16 حيز التنفيذ؛
- **إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15** القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون 1.72.255 (22 فبراير 1973) المتعلق بمواد الهيدروكاربور؛
- استكمال وإصدار المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم؛
- إعداد **مشاريع القرارات المشتركة لتطبيق مشروع المرسوم رقم 2.19.612؛**
- **استكمال أشغال بناء المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء** والشروع في تجهيزه بالمعدات التقنية اللازمة.

التقنيات والسلامة النووية
(الإنجازات)

◄ **تأهيل الإطار التنظيمي للقانون رقم 142.12**

✓ **المراجعة بصفة نهائية لثلاثة نصوص ذات الأولوية**

- مشروع المرسوم رقم 2.20.146 المتعلق بحماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة؛
- مشروع المرسوم المتعلق باعتماد الهيئات التقنية؛
- مشروع المرسوم المتعلق باستعمال الاشعاعات المؤينة لأغراض الطب،

✓ **استكمال المراجعة النهائية للنصوص الأخرى المتبقية (10) بتشاور مع القطاعات المعنية**

✓ **إعداد قرارين، في طور المصادقة، يتعلقان بتطبيق المرسوم رقم 2.20.131:**

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.08.21 بشأن التراخيص المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية والمتعلقة بالإدارات والمرافق التابعة لها والجماعات الترابية والمؤسسات وغيرها من الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام.
- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.11.21 بتحديد أقسام الأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية.

◄ **الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية**

- إعداد المرسوم الذي تمنح بموجبه ضمانات الدولة في حالة وقوع أضرار نووية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2022؛
- المصادقة على اتفاقية فيينا 1963 وعلى بروتوكول مشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية؛
- الشروع في تعديل القانون 12.02 المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة حدوث ضرر نووي وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات الاتفاقيات المصادق عليها حديثا.

◄ **تشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات السوسيواقتصادية**

- تدبير المشاريع المبرمجة في إطار دورة التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2022-2023، من طرف هذه االوزارة بصفتها المنسق الوطني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- العمل على صياغة ثلاث مشاريع جديدة للفترة 2024-2025 بالتنسيق مع كافة المتدخلين الوطنيين وتهم هذه المشاريع تطوير إنتاج النظائر المشعة والسلامة والأمن النووي و كذا التقنيات النووية لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتقنية الحشرات العقيمة؛
- إطلاق إعداد البرنامج-الإطار للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2024-2029.

التقنيات والسلامة النووية
(الآفاق)

- مواصلة مراجعة و إصدار النصوص التطبيقية المتبقية للقانون رقم 142.12 حسب الأولوية؛
- مواصلة تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية؛
- تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي؛
- تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية؛
- مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا التعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية المقدمة لفائدة الدول الإفريقية؛
- إدارة وتقييم برامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية؛
- مواصلة إعداد البرنامج الإطار التقني للفترة 2024-2029 مع مراعاة الأولوية الوطنية و المشاريع التي سيتم برمجتها برسم الدورة 2024-2025؛
- تعزيز التعاون الثلاثي بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الإفريقية من خلال احتضان المتدربين الأفارقة على مستوى المؤسسات الوطنية.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة

الحكامة

- الشروع في دراسة مشروع قانون مدونة البيئة مع مصالح الأمانة العامة للحكومة؛

التنوع البيولوجي

- استكمال دراسة مشروع القانون رقم 89.21 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها مع مصالح الأمانة العامة للحكومة؛

التقييم البيئي

إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي ويتعلق الأمر ب:

- تطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي؛
- تحديد كيفيات إجراء البحث العمومي المتعلق بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة؛
- تحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.

التغير المناخي

- إعداد مشروع قانون يتعلق بتغير المناخ؛

النفايات

- نشر القرار رقم 782.21 بتحديد المواصفات الخاصة بنفايات مركبات ثنائية الفنيل (PCB) متعدد الكلور المتعلقة بجمعها ونقلها وتخزينها ومعالجتها بغرض التخلص منها او تثمينها؛
- إعداد قرار مشترك يتعلق بتسليم تراخيص استيراد وتصدير النفايات المدرجة ضمن قائمة السلع المفروض عليها قيود كمية بموجب النصوص التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة

الساحل

- استصدار المرسوم رقم 21.2.965 الذي يصادق بموجبه على المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل؛
- إعداد مشروع مرسوم بتحديد المعايير المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات السائلة في الساحل وذلك طبقا لأحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.

الهواء

- إعداد مشروع مرسوم يغير ويتمم المرسوم **رقم 286-09-2** المتعلق بتحديد معايير جودة الهواء وكيفيات إقامة شبكات الحراسة؛
- إعداد قرار مشترك يغير ويتمم القرار المشترك **رقم 18-1504** الذي تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للانبعاثات المتأتية من منشآت إنتاج الإسمنت والمنشآت المنتجة للإسمنت المثمنة للنفايات بالإحراق؛
- إعداد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاعات الآجور والصناعات المعدنية وقطاع الفوسفاط والمحطات الحرارية والسكر.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة

برنامج عمل 2023:

- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ؛
- المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والنفايات والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية.

الأوراش والبرامج

الطاقات المتجددة

القدرة المنشأة من مصادر متجددة (بالميغاواط)

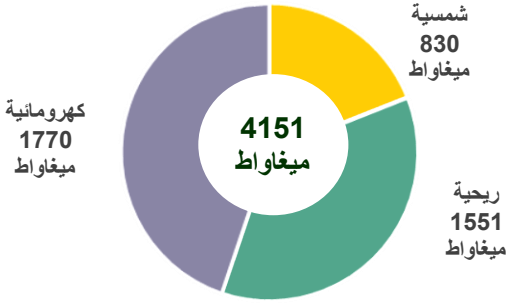

- **4151 ميغاواط** كقدرة منشأة من أصل متجدد، ما يمثل حوالي **38%** من **إجمالي القدرة الكهربائية المنشأة (10 830 ميغاواط).**

المزيج الكهربائي لسنة 2021 - جيغاواط ساعة -

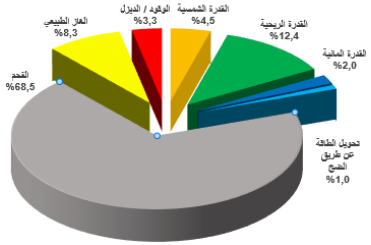

- مساهمة الطاقات المتجددة بحوالي **20 %** في **تلبية الطلب الكهربائي.**

- **تراجع نسبة التبعية الطاقية.**

- **5287 ميغاواط إضافية** خلال الفترة 2022-2026 من مصادر متجددة.
- **إنجاز وسائل إنتاج مرنة لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة وخاصة محطات توليد الطاقة عن طريق الضخ (350 ميغاواط) و محطات حرارية باستعمال الغاز الطبيعي (1361 ميغاواط).**

2730 MW

2207 MW

350 MW

الطاقات المتجددة

- تم خلال **سنة 2022 تشغيل قدرة إضافية تناهز 203 ميغاواط من مصادر متجددة والترخيص** لمشاريع جديدة **ومواصلة تطوير** عدة مشاريع للطاقات المتجددة:

- **تشغيل المشروع الريحي للوليدية بقدرة تناهز 36** ميغاواط في إطار القانون 13.09 **والمشروع الريحي لتازة بقدرة تناهز** 87 ميغاواط في إطار الإنتاج التعاقدي.
- تشغيل **المحطتين الشمسيتين الفوتوضوئية بميسور وزاكورة بقدرة 80 ميغاواط (**في إطار برنامج نور تافيلالت بقدرة 120 ميغاواط) ؛
- **الترخيص لمشروع للطاقة الشمسية الفوتوضوئية بقدرة تناهز 301 ميغاواط** من أجل تقليص البصمة الكربونية في الصناعة الفوسفاطية الوطنية ؛
- الترخيص لرفع القدرة الإجمالية إلى 60 ميغاواط، عوض 40 ميغاواط المرخص لها سابقا، لمشروع الحقل الريحي **لتزويد محطة تحلية ماء البحر بالطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة** بجهة الداخلة وادي الذهب وذلك في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- الترخيص لتوسيع **قدرة مشروع الحقل الريحي "بئر أنزران"** لتبلغ قدرته الإجمالية 203,5 ميغاواط؛
- **انتقاء المقاولة التي ستقوم بأشغال إعادة بناء الحقل الريحي ''الكدية البيضاء'' (Repowring)** بقدرة 100 ميغاواط ؛
- **اختيار أربع شركات لتطوير المرحلة الأولى من برنامج نور فوتوضوئي II** وذلك في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، بقدرة إجمالية تناهز 400 ميغاواط؛
- **إطلاق طلبات العروض لتطوير مشروع نور أطلس** بقدرة تناهز حوالي 260 ميغاواط بسبعة مواقع موزعة على الصعيد الوطني ؛
- **العمل بتنسيق مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب** من أجل إيجاد أنسب الحلول لإنجاز مشروع الطاقة الشمسية "نور ميدلت"؛
- متابعة تطوير ستة مشاريع للطاقة الريحية بقدرة 780 ميغاواط في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة ؛
- متابعة تطوير مشروع للطاقة الشمسية بقدرة 30 ميغاواط في إطار القانون رقم 13.09، إضافة إلى أربعة مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 24,19 ميغاواط في إطار الإنتاج الذاتي؛
- متابعة أشغال إنجاز **محطة تحويل الطاقة عبر الضخ «عبد المومن» بقدرة 350 ميغاواط وباستثمار يناهز 3,2 مليار درهم**، حيث بلغت نسبة تقدم أشغال إنجاز هذا مشروع حوالي 85 %؛
- متابعة أشغال **تطوير 17 مشروع محطة كهرومائية صغرى بقدرة إجمالية تناهز 230 ميغاواط وباستثمار يقدر بحوالي 5،76 مليار درهم**، في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي

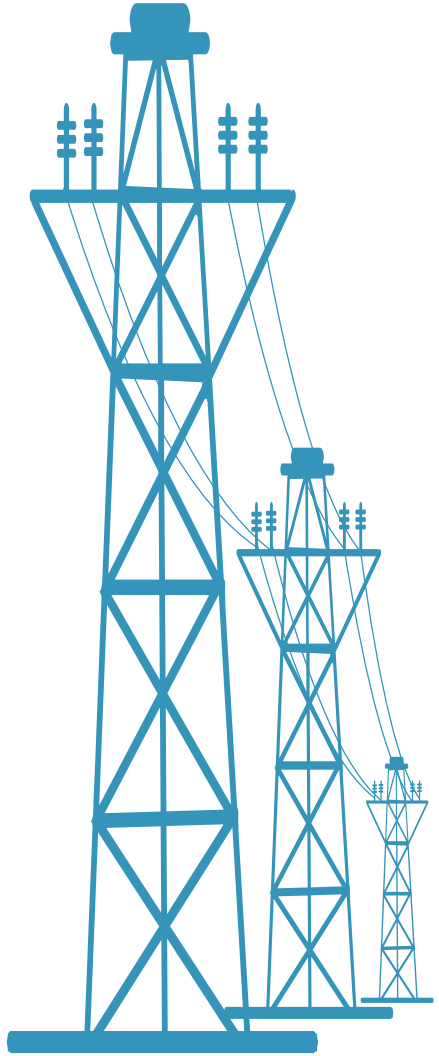

▪ حصيلة برنامج الكهربة القروية الشمولي:

مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 1996 إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2022 من:

- كهربة 615 41 دوارا (128 153 2مسكنا)، بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية؛
- تركيب 438 19 جهازا شمسيا ب 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبذلك بلغت نسبة الكهربة القروية **99,85 %** بتكلفة إجمالية تناهز **25,07 مليار درهم.**

▪ آفاق برنامج الكهربة القروية الشمولي:

في إطار استكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي، تمت برمجة كهربة الدواوير المتبقية والمرافق السوسيو-اقتصادية، خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، بغلاف مالي يقدر ب **575 مليون درهم** :

- 627 دوارا (688 14 مسكنا)،
- 250 2 مدرسة،
- 10 مستوصفات،
- 1000 مسجد.

وبذلك سترقى نسبة الكهربة من 99,83 % مع نهاية 2021 إلى **99,95% مع متم سنة 2025**.

كما تم **الشروع في بلورة برنامج PERG 2.0 في إطار استكمال الكهربة القروية خصوصا للمناطق القروية النائية والمنعزلة عن الشبكة الكهربائية الوطنية**، للتأهيل الطاقي للبنايات والمرافق التربوية والاجتماعية (المدارس، المستوصفات، دور الطالبة، والمساجد) ويهم هذا البرنامج كذلك توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة وذلك اعتبارا للتحسن المهم لكلفة ونضج تكنولوجية الطاقة الشمسية.

تسريع الانتقال الطاقي

- تحيين **المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي(*) وبرمجة إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 6648 ميغاواط خلال الفترة 2022-2026 بغلاف مالي يقدر ب 47,3 مليار درهم، منها 5287 ميغاواط من مصادر متجددة (80% من القدرة الإضافية) و1361 ميغاواط باستعمال الغاز الطبيعي لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة. ولمواكبة هذا المخطط، وضمان تأمين تزويد مختلف جهات المملكة بالكهرباء في أحسن ظروف الجودة والتكلفة والسلامة، سيتم تطوير وتقوية شبكة النقل الكهربائي الوطنية، وفقا لمخطط مديري وبرنامج استثماري للفترة 2022-2026، يقدر ب 8,58 مليار درهم (*).**

- استكمال الدراسة المتعلقة **بتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد عالي والعالي والمتوسط من أجل استقبال الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة**، حيث ستمكن هذه الدراسة من إعداد منهجية ونموذج مرجعي لتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية لاستقبال الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة، وبالتالي ضمان الشفافية وعدم التمييز فيما يتعلق بمعالجة طلبات الترخيص لتطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، لا سيما فيما يتعلق بالرأي الفني لمسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومسير شبكة توزيع الكهرباء المعني. (توجد في طور الانتهاء من إنجاز المرحلة الثانية والأخيرة منها).

- العمل على إنجاز دراسة متعلقة **بوضع نظام لإصدار شهادات أصل الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في المغرب، وذلك من أجل إثبات أن الكهرباء المستعملة في سلسلات الإنتاج بالاقتصاد الوطني منتجة انطلاقا من مصادر متجددة، وبالتالي إزالة الكربون من الاقتصاد الوطني وتفادي ضريبة الكربون.**

- إعداد **برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية من أصل متجدد من أجل تحقيق الإقلاع الصناعي ومواكبة التحديات الخارجية خاصة تطبيق الاتحاد الأوروبي ضريبة الكربون الحدودية انطلاقا من سنة 2023**، حيث تعتبر المنطقة الصناعية لمدينة القنيطرة المرحلة الأولى من هذا المشروع (الشطر الأول 160 جيغاواط ساعة، وباقي المناطق الصناعية ذات الأولوية في المرحلة الثانية بطاقة تقدر ب 800 جيغاواط ساعة).

(*): في انتظار المصادقة على مخطط التجهيز الكهربائي والمخطط المديري لشبكة النقل الكهربائية من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

البحث والتطوير والابتكار

- الشروع في استغلال منصة البحث والتطوير المتعلقة بالبنايات الخضراء والشبكات الذكية (253 مليون درهم)، والشروع في تطوير منصات أخرى (أكثر من 500 مليون درهم).

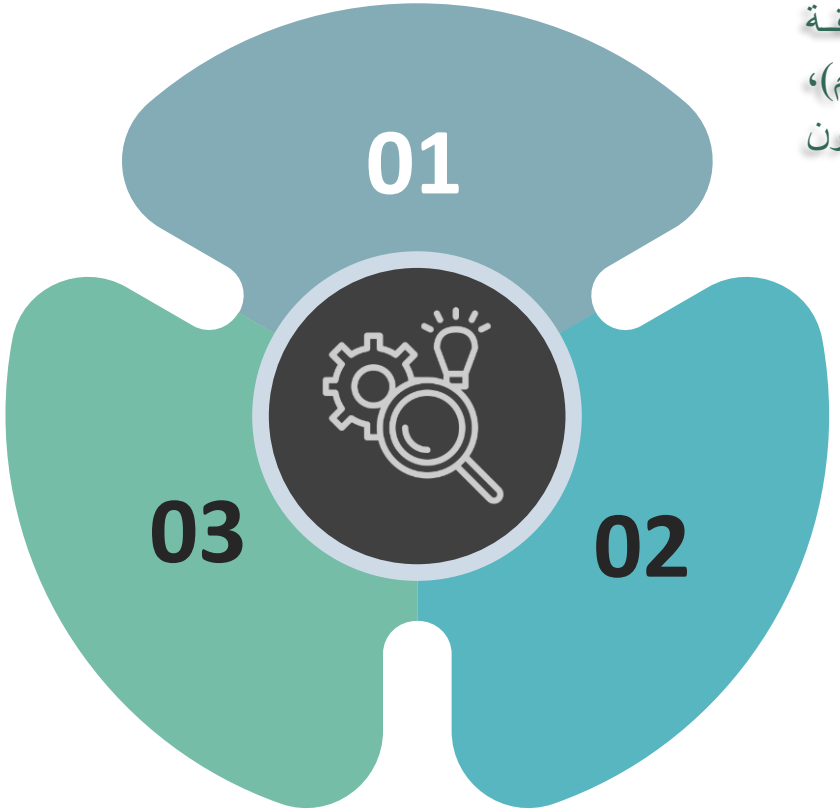

- الشروع في استغلال منصة للبحث والتطوير للطاقة الخضراء (المغرب-ساحل العاج).

- تصميم العديد من الحلول المبتكرة، تهم الاستعمالات الملموسة للطاقات المتجددة، من قبل باحثين مغاربة وتطويرها ميدانيا، على سبيل المثال، محطة الشحن iSMART، وهي جيل جديد من محطات الشحن الذكية.

تعزيز النجاعة الطاقية

- التوقيع في 17 مارس 2022، على **اتفاقية شراكة بين الوزارة ووزارة العدل لتعزيز النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة في البنايات التابعة لوزارة العدل** واعداد مخطط عمل لبنايات وزارة العدل؛
- تم **التوقيع على تعديل الاتفاقية من أجل التأهيل الطاقي ل 13750 مسجد** في الفترة الممتدة من 2023-2026؛
- **بلورة مشروع برنامج لتحسين النجاعة الطاقية في الإدارات**، للوزارة المكلفة بالتربية الوطنية و المراكز الاجتماعية التابعة للوزارة التضامن؛
- **إطلاق مشروع النجاعة الطاقية بالمغرب (PEEM) بشراكة مع التعاون الدولي بهبة تقدر ب 200 مليون درهم، والذي يهدف الى تقديم الدعم التقني لتقوية القدرات في مجال** النجاعة الطاقية في :
  - **البنايات العمومية والقطاع الخاص:** تحقيق اقتصاد في الطاقة 15 % في 300 بناية؛
  - **الصناعة:** تحقيق اقتصاد في الطاقة 10 % في 70 مقاولة صناعية؛
  - الإنارة العمومية : تحقيق اقتصاد في الطاقة 35 % لفائدة 10 جماعات ترابية؛
- **تعزيز النجاعة الطاقية في القطاع الفلاحي** من خلال **وضع إجراءات تتعلق بالتكوين والتحسيس للمتدخلين في المجال** واعتماد إجراءات تحفيزية لاستعمال المضخات الشمسية؛
- إطلاق المشروع المتعلق **بتعزيز البنية التحتية لجودة الطاقة الكهروضوئية في المغرب** والذي تم تطويره في إطار التعاون الدولي بمنحة قدرها 13 مليون درهم؛
- ال**عمل على تطوير منظومة معلوماتية MRV لتتبع و رصد النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني**، مما سيمكن من تقييم استراتيجيات وبرامج ومشاريع للنجاعة الطاقية في جميع القطاعات؛
- مواكبة برنامج تقوية النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية بجماعات جهة الشرق؛
- **تقوية التحسيس**
  - **اطلاق ولتقوية التحسيس، أطلقت الوزارة حملة تواصلية للاقتصاد في الطاقة تهدف إلى تعزيز السلوك المدني ورفع مستوى الوعي بأهمية ترشيد واستهلاك للطاقة.**
- **تعزيز التكوين**
  - **تقوية قدرات تقنيين ومهندسين في مجال النجاعة الطاقية في قطاعات البنايات، الصناعة، النقل والفلاحة بالإضافة إلى الإنارة العمومية، بما فيهم مهندسي المديريات الجهوية للوزارة.**

المحروقات

المواد البترولية

الرخص الممنوحة إلى غاية متم أكتوبر2022

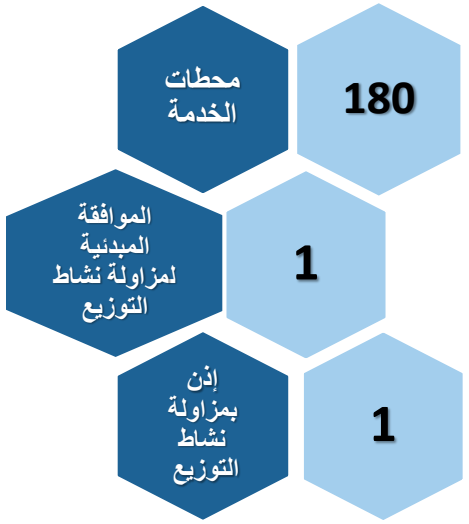

تعزيز قدرات تخزين المواد البترولية :

- الترخيص باستغلال قدرات تخزين إضافية إلى غاية متم أكتوبر 2022 :
  - قدرة إجمالية : 340 ألف متر مكعب؛
  - استثمار : 1 مليار و165 مليون الدرهم.
- مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة في أفق سنة 2023 :
  - قدرة إجمالية : 584 ألف متر مكعب؛
  - استثمار : 2 مليار درهم.

توزيع المحروقات :

- تم إلى غاية متم أكتوبر 2022
  - إحداث : 180 محطة لبيع الوقود؛
  - استثمار : 540 مليون درهم؛
  - فرص الشغل : 900.

الغاز الطبيعي

- **على إثر عدم تمديد العقود والاتفاقيات الخاصة بالغاز الجزائري، عَمِلت الوزارة على وضع خطة استعجالية بهدف تلبية حاجيات محطتي تاهدارت وعين بني مطهر لتوليد الكهرباء وكذا حاجيات القطاع الصناعي.**
- وقد ارتكزت هذه الخطة على محورين إثنين: المحور الأول يخص الولوج ولأول مرة في تاريخ البلاد إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال. وللقيام بذلك، تم التوقيع على عدد من البروتوكولات التقنية.
- أما المحور الثاني، فيتعلق الأمر بتطوير البنية التحتية لاستيراد ونقل الغاز للمستهلكين الصناعيين. وفي نفس السياق تقوم حاليا الوكالة الوطنية للموانئ بدراسة جدوى من أجل إحداث وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تغويزه على مستوى ميناء المحمدية.
- تتم **متابعة دراسة مشروع الغاز الطبيعي نيجيريا – المغرب** والذي وصل إلى مرحلة الدراسات الهندسية التقنية.

الظرفية العالمية للمعادن

الفوسفاط ومشتقاته

- سجلت أسعار الفوسفاط الخام و ثنائي فوسفاط الأمونيوم (DAP) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 زيادات على التوالي بنسبة 127% و 43% على أساس الانحدار السنوي.
- وخلال شهر شتنبر 2022، ظلت أسعار الفوسفاط الخام مستقرة عند 320 دولارا للطن، وهو أعلى مستوى لها منذ سنة 2009، بارتفاع بلغ 81% منذ بداية 2022. أما فيما يخص ثنائي فوسفاط الأمونيوم فقد عرفت أسعار ها انخفاضا خلال شهر شتنبر 2022 حيث استقرت في 752 دولارا للطن.
- ويرجع ارتفاع أسعار منتجات الفوسفاط خلال التسعة أشهر من السنة الجارية على وجه الخصوص إلى زيادة الطلب لاسيما من الهند ودول أمريكا اللاتينية وكذا تأثير القيود المفروضة على صادرات الصين وروسيا.

المواد المعدنية الأخرى

- عرف الربع الأول من سنة 2022 استمرار ارتفاعها، حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الفلزات بنسبة 16٪ هذه السنة. ويرجع هذا الارتفاع إلى تراجع الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والاضطرابات على مستوى الإمدادات الناتجة عن الحرب الأوكرانية الروسية وكذا مخلفات جائحة كوفيد-19.
- أما فيما يخص المعادن النفيسة، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال الربع الأول من سنة 2022 إذ سجل سعر الذهب ارتفاعا بنسبة +4,3%.
- وقد عرفت قيمة ميزانية الاستثمارات العالمية في مجال التنقيب عن المعادن خلال السنة الجارية ارتفاعا بنسبة 16% فيما يخص المعادن اللاحديدية وذلك بسبب استمرار ارتفاع الأسعار.

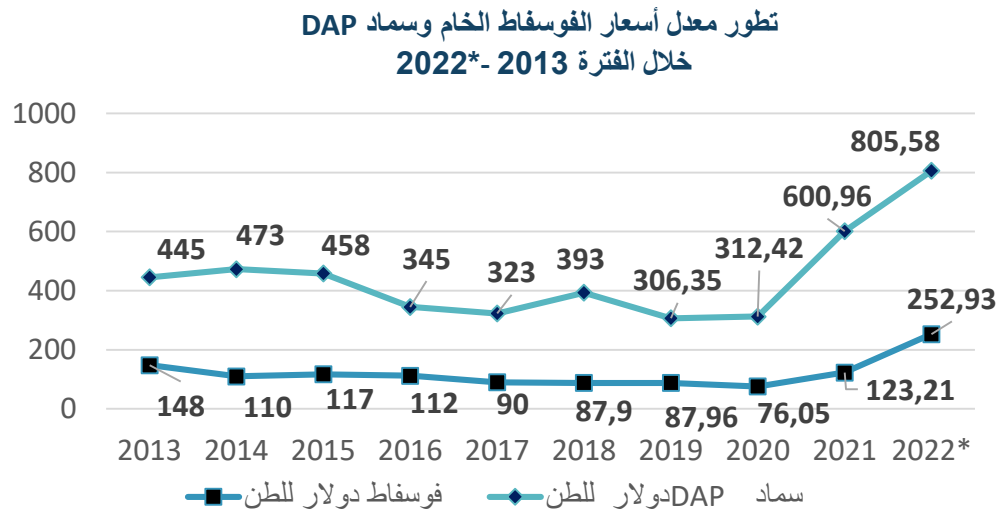

(*): السعر المتوسط إلى غاية شتنبر 2022

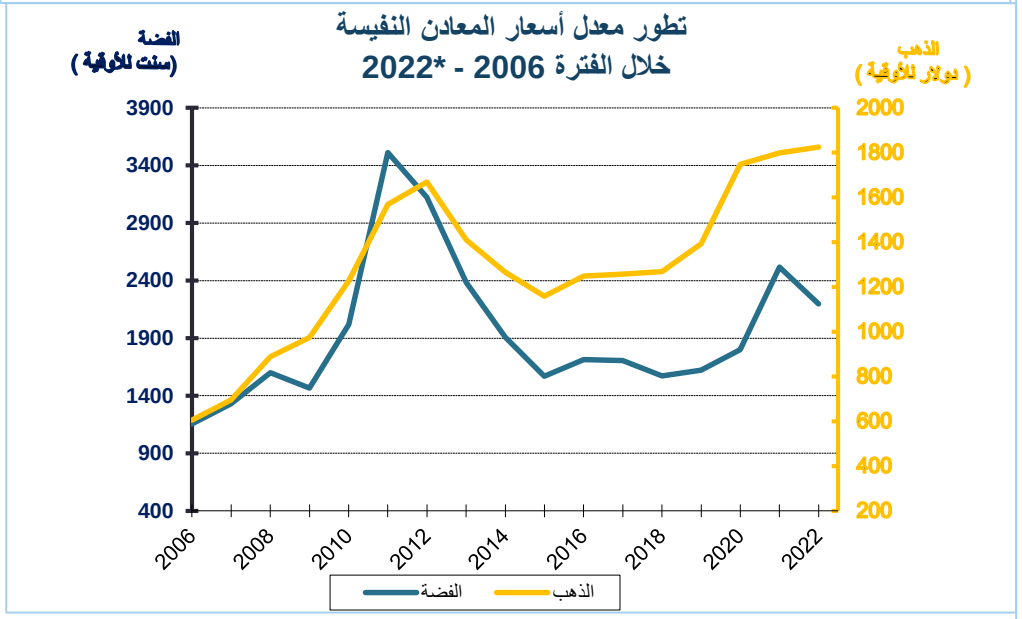

(*): إلى غاية شتنبر 2022

أهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكاربورات

- **تحيين المخطط المعدني 2021-2030.**
- **تأهيل التراث المعدني الوطني**
  - إعادة منح **350رخصة بحث و27 رخصة استغلال** وذلك بهدف إعطاء دينامية للبحث والاستغلال المعدني.
  - العمل على إطلاق عملية إعادة منح **1092رخصة بحث و79 رخصة استغلال** المسحوبة قبل شهر ماي 2022.
- **مواصلة تنزيل مشروع إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي**
  - الانتهاء من العملية الثانية للمنافسة التي تم إطلاقها سنة 2021 همت 361 جزء. وقد تم منح 56 جزء ل 15 شركة أبدت رغبتها في الاستثمار بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.
  - سيتم مواصلة جلب استثمارات من خلال إطلاق عملية ثالثة للمنافسة خلال سنة 2023.

- **الإنجازات في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكربونات خلال التسع الأشهر الأولى لسنة 2022:**

- **حصيلة الإنجازات في مجال التنقيب :**
  - **منح خمس (5) رخص للبحث؛**
  - **منح رخصة استكشاف واحدة وتمديد رخصة استكشاف أخرى؛**
  - **حفر بئرين (2) استكشافيين بحوض الغرب؛**
  - **دراسة المؤهلات و القيام بتقييمات جيولوجية وجيوفيزيائية للأحواض الرسوبية.**

- **إنجازات المكتب بإمكانياته الذاتية :**
  - **إنجاز ومعالجة 1223 كلم من الاهتزازات الثنائية الأبعاد بحوض الزاك؛**
  - **تأويل 9700 كلم من الاهتزازات الثنائية الأبعاد 400 10 كلم^2 من الاهتزازات الثلاثية الأبعاد؛**
  - **إعادة معالجة 616 كلم من الاهتزازات الثنائية الأبعاد متعلقة بمنطقة شرق المتوسط؛**
  - **دراسات تحليلية، تقييمية ودمجيه للمعطيات.**

- **مواصلة تكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الهيدروكاربورات على مساحة إجمالية تصل إلى 835 272 كلم^2.**

أهم الإنجازات والتوقعات في مجال الفوسفاط

أهم الإنجازات المسجلة خلال الفترة 2021-2022

- إنشاء محطة للطاقة الحرارية بقدرة 130 ميجاوات بمبلغ استثماري يصل إلى 1160 مليون درهم، تم الالتزام ب 1144 مليون درهم منه حتى الآن.
- إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه البحر في الجرف الأصفر بسعة إضافية تبلغ 42000 متر مكعب في الساعة. وقد بلغ الاستثمار المحدد لهذا المشروع 575 مليون درهم، تم الالتزام ب 509 مليون درهم منه حتى الآن.

من بين أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023:

- مشروع مغسلة بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 3868 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن ب 2331 مليون درهم.
- مشروع منجم مزيندة بغلاف استثماري يصل إلى 751 مليون درهم تم الالتزام ب 744 مليون درهم منها.
- مشروع منجم بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 274 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن ب 229 مليون درهم.
- برنامج إنتاج ثلاثة ملايين طن من الأسمدة بالجرف الأصفر بغلاف استثماري يصل إلى 13531 مليون درهم تم الالتزام ب 11179 مليون درهم منه.
- برنامج مركز الأسمدة الجديد TSP بالجرف الأصفر بمبلغ استثماري يصل إلى 6686 مليون درهم تم الالتزام ب 10 ملايين درهم لحد الآن.
- مشروع تجديد البنى التحتية لصهر وترشيح الكبريت الصلب المتواجدة بميناء الجرف الأصفر بمبلغ إجمالي يصل إلى 1834 مليون درهم، تم الالتزام ب 1675 مليون درهم منه حتى الآن.
- مشروع تكييف لخطوط الأسمدة NPK بمبلغ استثماري يصل إلى 200 مليون درهم تم الالتزام ب 168 مليون درهم لحد الآن.
- مشروع وحدة الحامض الكبريتي PS4 بآسفي بمبلغ استثماري يصل إلى 1268 مليون درهم تم الالتزام ب 1191 مليون درهم لحد الآن.
- وحدة إزالة الكادميوم من الحامض الفوسفوري بالجرف الأصفر بغلاف استثماري محدد في 274 مليون درهم تم الالتزام ب 194 مليون درهم حتى الآن.
- وحدة الغسل والتعويم ببوكراع بمبلغ استثماري يصل إلى 1892 مليون درهم تم الالتزام ب 1704 مليون درهم منه.
- مشروع تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر (المرحلة الثانية) بغلاف استثماري محدد في 534 مليون درهم تم الالتزام ب 484 مليون درهم لحد الآن.
- مشروع معالجة مياه الصرف الصحي STEP بكل من قصبة تادلة والفقيه بن صالح وخريبكة وبني ملال وبن جرير وآسفي والمرسى بمبلغ استثماري يصل إلى 1553 مليون درهم تم الالتزام ب 1179 مليون درهم لحد الآن.
- تطوير مرافق إنتاج الطاقة الشمسية بسعة إجمالية تبلغ 1,2 جيجاوات في أفق 2026 عبر مرحلتين. تبلغ الاستثمارات المخصصة للمرحلة الأولى (200 ميغاواط) 1750 مليون درهم، تم الالتزام ب 89 ملايين درهم لحد الآن.
- خطة الطوارئ لمواجهة أزمة المياه من أجل ضمان تزويد المواقع الصناعية للمجمع الشريف للفوسفاط بالمياه من الجرف الأصفر وآسفي وكذلك المناطق الحضرية الزراعية المجاورة عبر تحلية مياه البحر ونقلها إلى عدد من المواقع. بمبلغ استثماري يصل إلى 4300 مليون درهم تم الالتزام ب 2616 مليون درهم لحد الآن.

تنزيل المخطط الوطني للجيولوجيا 2022-2030

استهداف تسعة مناطق بالتغطية الجيوعلمية
ثلاثية المواضيع

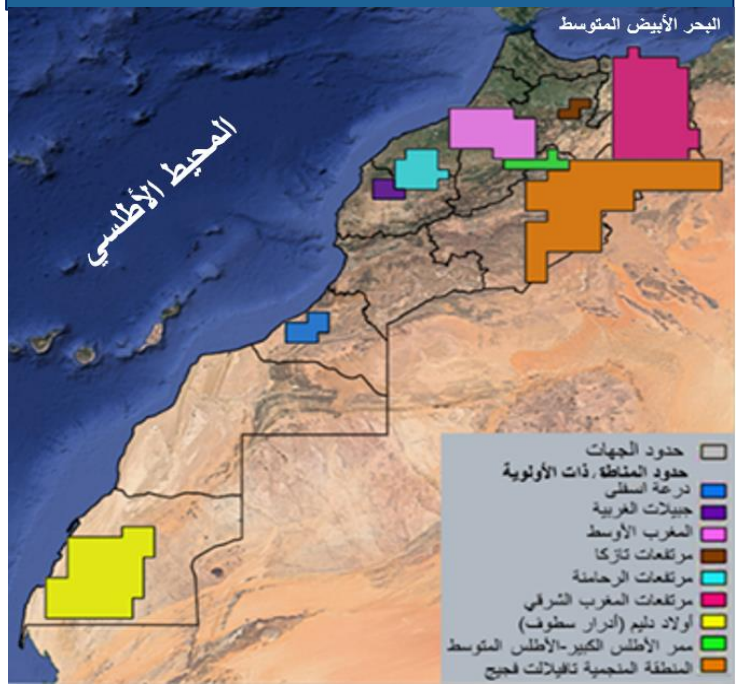

التخريط الجيولوجي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2022- 2030

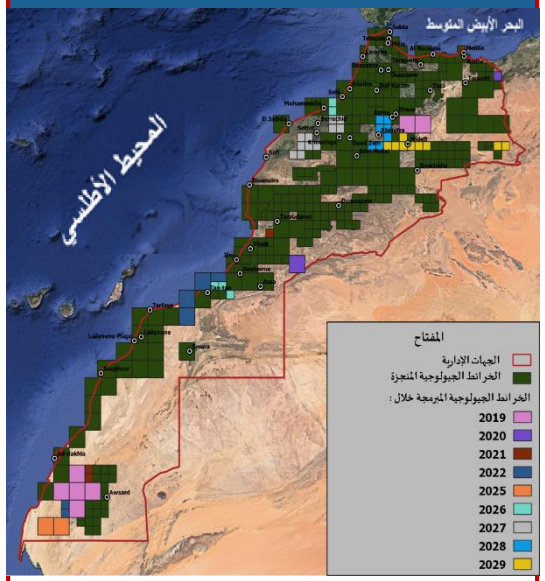

- **6 مشاريع**
- **59 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 55,8 مليون درهم**

التخريط الجيوكيميائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2022- 2030

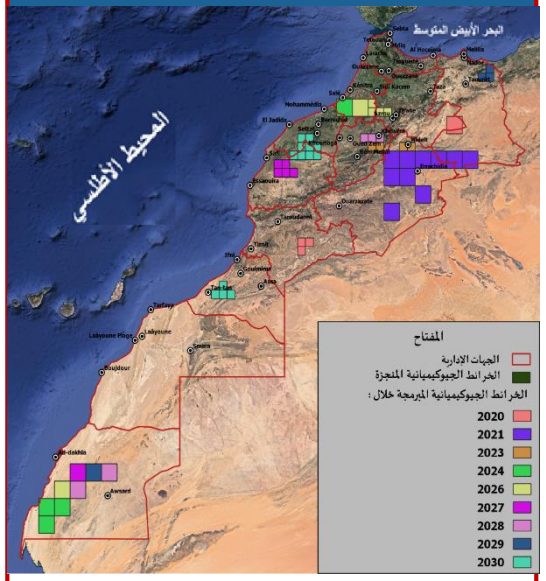

- 9 مشاريع
- 124 خريطة مبرمجة
- غلاف مالي : 167 مليون درهم

التخريط الجيوفيزيائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2022- 2030

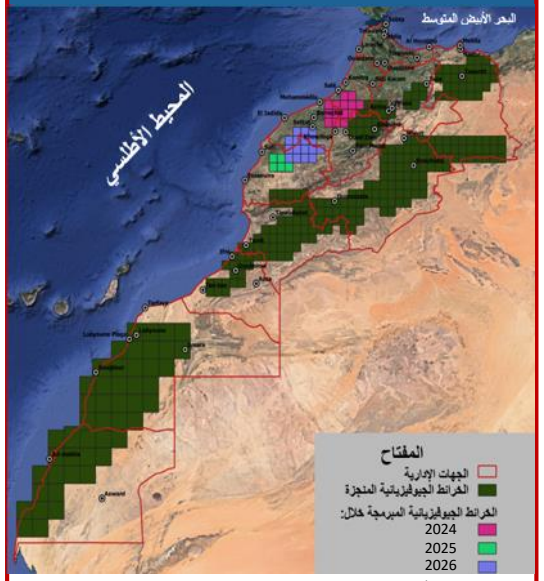

- **3 مشاريع**
- **37 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 30 مليون درهم**

معدل نسبة التغطية الجيوعلمية

- **التغطية الخرائطية الجيولوجية : 46,23 %**
- **التغطية الخرائطية الجيوفيزيائية: 47,67 %**
- **التغطية الخرائطية الجيوكيميائية: 17 %**

التعاون الوطني

- تم التوقيع على **6 اتفاقيات إطار و6 اتفاقيات خاصة** بين الوزارة ومجالس جهات الداخلة وادي الذهب، الشرق، فاس – مكناس، سوس – ماسة، العيون - الساقية الحمراء وكلميم واد نون.
- همت هذه الاتفاقية إنجاز 11مشروع بما فيهم 20خريطة جيوتقنية بمساهمة مالية خاصة بمجالس هذه الجهات ناهزت 13,5 مليون درهم.

التعاون الدولي

- عرف التعاون المغربي الصيني في المجال الجيوعلمي، إنجاز عدة مشاريع آخرها المشروع الضخم للتخريط الجيوكيميائي، الذي أعطيت انطلاقته في شهر شتنبر 2021، بغلاف مالي يقدر ب 75 مليون درهم.

برامج التنمية المستدامة

تدبير النفايات

أهداف البرنامج :إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية لصالح كل المراكز الحضرية وتأهيل وإغلاق جميع المطارح العشوائية ورفع نسبة التثمين والتدوير الى 20٪ في افق 2030

حصيلة سنة 2022

برنامج عمل سنة 2023

البرنامج الوطنـي لتدبير النفايــات المنزليــة

- دعم إنجاز المطارح المراقبة : جرادة، زاكورة، (**24,3 مليون درهم**) ،
- العمل على اعداد النموذج الجديد لبرنامج تدبير النفايات مع فريق البنك الدولي.

- مواصلة تحويل الدعم لمشاريع إنجاز مراكز الطمر والتثمين، موضوع الاتفاقيات الموقعة: سطات (7.29 مليون درهم) ، سيدي قاسم (5.5 مليون درهم) ، الصويرة (3.57 مليون درهم)، الرحامنة (4.41 مليون درهم) ، قلعة السراغنة (8.48 مليون درهم) ، اشتوكة أيت بها (4.45 مليون درهم) وطانطان (3.52 مليون درهم) .
- تحويل الدعم لإنجاز مشاريع **إغلاق وتأهيل** المطارح العشوائية، موضوع **الاتفاقيات الموقعة**: سيدي إسماعيل وأولاد فرج (الجديدة) (9 ملايين درهم) ، ووزان (20 مليون درهم) .

مجموع الاعتمادات : 66,26 م.د.

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

- إعداد دراسة الجدوى لإنجاز مشروع الفرز الانتقائي للنفايات بمراكش؛
- تهييئ خطة عمل لتفعيل منظومة تدبير وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية في إطار الاتفاقية الموقعة مع القطاع الخاص،
- إنجاز دراسة لإعداد "نظام المسؤولية الموسعة للمنتج " الخاصة بالقنينات البلاستيكية.

العمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات عبر انجاز مجموعة من الأنشطة من بينها :

- تتبع انجاز مشاريع مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة التي استفادت من الدعم ؛
- إنجاز مشروع الفرز الانتقائي في المصدر بمراكش ؛
- إطلاق الدراسات المتعلقة بإعداد مشروع قانون يتعلق بالاقتصاد الدائري ، و " نظام المسؤولية الموسعة للمنتج " الخاص بمواد التغليف,
- مواصلة وضع المنظومة الخضراء لتثمين وإعادة تدوير النفايات مع إعداد الآليات التقنية والمالية.

البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث

حصيلة سنة 2022	برنامج عمل سنة 2023
التأهيل البيئي للوحدات والمناطق الصناعية	
المساهمة في إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة بالمناطق الصناعية بعين الشكاك و بوقنادل وعين جوهرة وأولاد تايمة بغلاف مالي قدره 42 م.د	متابعة إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة الصناعية بأولاد تايمة، عين جوهرة والصخيرات وعين عتيق بغلاف مالي يقدر 38 ملايين درهم
تثمين و إعادة استعمال النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون	
المساهمة في إنجاز عدة مشاريع لمعالجة المرج بجهة فاس مكناس وجهة الرباط سلا القنيطرة بغلاف مالي قدره 8 م د	متابعة المساهمة في إنجاز عدة مشاريع لمعالجة المرج بجهة فاس مكناس وجهة الرباط سلا القنيطرة بغلاف مالي قدره 12م د
مكافحة تلوث الهواء لقطاع الفخار	
استبدال الافرنة التقليدية بالافرنة الغازية بموقع الولجة وبناء مدينة الحرف بالولجة وترحيل حرفيي مو اقع إنتاج الفخار الو اقعة في مجال نفوذ وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق بجهة الرباط سلا القنيطرة بغلاف مالي يقدر بـ 10 مليون درهم	متابعة استبدال الافرنة التقليدية بالافرنة الغازية بموقع الولجة وبناء مدينة الحرف بالولجة وترحيل حرفيي مو اقع إنتاج الفخار الو اقعة في مجال نفوذ وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق بجهة الرباط سلا القنيطرة بغلاف مالي يقدر بـ 10 مليون درهم
التدبير المستدام لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور(PCB)	
• إعداد جرد للمعدات الملوثة و انجاز التحاليل . • جمع المعدات الأكثر تلوثا وتصدير ها من اجل التخلص الامن منها (250طن)؛ • تنظيم دورات تدريبية وتوعوية حول هذه إشكالية بمختلف جهات المملكة.	• معالجة المعدات والزيوت المتوسطة التلوث (220 طن) ومواصلة تصدير أكثرها تلوثا . • مواصلة دورات تدريبية وتوعوية لاعتماد أفضل التقنيات المتاحة و أفضل الممارسات البيئية من قبل جميع حاملي المعدات الكهربائية.

تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

حصيلة سنة 2022

المشاريع المنجزة والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني في مجال مكافحة الاحتباس الحراري في إطارتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ :

- إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050؛
- إنجاز منصة رقمية لنظام القياس والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا؛
- إنجاز التقرير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف BUR3 ؛
- إنجاز سبعة مخططات مناخية جهوية بكل من الجهات التالية: طنجة تطوان الحسيمة، الدار البيضاء سطات، درعة تافيلالت، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء وبني ملال خنيفرة وجهة الشرق؛
- تقوية قدرات الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي (جماعات محلية، قطاع خاص،...) لبلورة مشاريع مؤهلة وقابلة للتمويل في اطار متعدد الاطراف؛
- إطلاق دراستين من أجل إعداد مخططين ترابيين للمناخ لكل من جهة فاس مكناس وجهة الداخلة وادي الذهب.

برنامج عمل سنة 2023

- استكمال إطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ «المساهمة المحددة وطنيا» (CBIT)؛
- بلورة مشروع قانون متعلق بالمناخ؛
- استكمال اعداد استراتيجية وطنية للتمويل المناخي؛
- بلورة المخططات القطاعية ذات بصمة منخفضة الكاربون في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050
- إعداد المخطط الجهوي للمناخ بجهة الرباط سلا القنيطرة؛
- تنزيل المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف على المستوى الترابي بخمس جهات تتعلق بسوس ماسة، درعة تافيلالت، مراكش اسفي، بني ملال خنيفرة والجهة الشرقية؛
- مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدراتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي؛
- إعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغير المناخي.
- الاعداد للمشاركة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (COP 28).

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي

أهداف البرنامج :

- تأهيل وحماية وتثمين 35 موقع جديد ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE) مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الترابية والإيكولوجية والسوسيو اقتصادية والتوزيع الترابي
- المساهمة ودعم الجماعات الترابية بخصوص تهيئة المناطق الخضراء؛
- المحافظة على المجالات الرطبة وجعلها أحد ركائز جلب الاستثمارات في المجال السياحي والترفيهي؛
- تعزيز التربية البيئية والتوعية والتحسيس.

حصيلة سنة 2022

يقدر المبلغ المرصود للبرنامج برسم سنة 2022حوالي 5 مليون درهم وذلك للمساهمة مع الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع التالية :

- التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية بجهة كلميم وادى نون؛
- التأهيل البيئي للحزام الأخضر لمدينة العيون.

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، تم :

- إعداد التقييم الوطني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛
- إنجاز خرائط خدمات النظم البيئية بجهة بني ملال-خنيفرة ؛
- التحضير والمشاركة في المؤتمر الثامن للمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية التي تم تنظيمه عن بعد من 03 إلى 09 يوليوز 2022؛
- المشاركة في المفاوضات الخاصة ببلورة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020.

برنامج عمل سنة 2023

دعم مشاريع حماية وتثمين الأوساط البيئية والتي تهم تهيئة وتثمين النفايات المعدنية بإقليم جرادة بغلاف مالي قدره حوالي 5 مليون درهم

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، سيتم :

- الإعلان عن نتائج التقييم الوطني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ؛
- تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي لتنزيل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020؛
- إعداد مخطط لتمويل الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي لما بعد 2020 ؛
- تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحماية و تثمين التنوع البيولوجي.

التدبير المندمج للساحل

حصيلة سنة 2022

تظيم تمرين ميداني لمحاربة التلوث البحري الطارئ الناجم عن تسرب نفطي، وذلك يوم 22 يونيو 2022 بعرض ساحل مدينة المحمدية «Simulex 2022».
وذلك في إطار تفعيل مقتضيات المخطط الاستعجالي الوطني لمحاربة التلوث البحري الطارئ.
الشروع في إعداد التصميم الجهوي للساحل لجهة طنجة تطوان الحسيمة في إطار التعاون الدولي. كما قام هذا القطاع بإطلاق دراستين من أجل إنجاز التصاميم الجهوية للساحل لجهتي كلميم واد نون والداخلة واد الذهب

برنامج عمل سنة 2023

- إعداد مخطط العمل الوطني لتنفيذ استراتيجية الوقاية ومحاربة التلوث الناجم عن السفن بالبحر الأبيض المتوسط (2022-2030) على المستوى الوطني؛
- المشاركة في تنفيذ المشروع الإقليمي المتعلق بتحسين الاستجابة المندمجة لمحاربة حوادث التلوث البحري والمخاطر الكيميائية في الموانئ على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- المشاركة في تنفيذ مشروع نموذجي لتدبير النفايات البحرية على مستوى بعض الموانئ والموانئ الترفيهية المغربية.

جرف الرمال

الصيد البحري

التنمية العمرانية

المقذوفات السائلة

التأثيرات السوسيو-اقتصادية

الرصد والمراقبة

الرصد والاستشراف الطاقي

سنة 2022

- توفير الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالطاقة بشكل دوري **عبر الموقع الإلكتروني للمرصد المغربي للطاقة**.
- تحرير دفتر التحملات المتعلق **بإنجاز دراسة إحصائية (مسح احصائي) متعدد القطاعات حول الاستهلاك الطاقي بالقطاعات الاقتصادية (الصناعة، النقل، الاسر، قطاع الخدمات والفلاحة).**
- تحيين تقرير **الدراسة الاستشرافية حول الطلب على الطاقة في أفق 2050** على ضوء تعاليق الوكالة الدولية للطاقة والفاعلين المعنيين مع الأخذ بعين الاعتبار جائحة COVID-19 وآفاق النموذج التنموي الجديد (NMD).
- مواصلة تبادل البيانات والخبرات في مجال إحصاءات الطاقة مع المنظمات الدولية
- تعزيز برامج التعاون من خلال **تنظيم دورة تدريبية** لتبادل تجربة وخبرة المغرب في مجال الإحصاءات الطاقية **لفائدة مشاركين من البلدان الافريقية** (تنظيم مرتقب استجابة لطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

سنة 2023

- **إنجاز دراسة إحصائية (مسح احصائي) متعددة القطاعات حول الاستهلاك الطاقي بالقطاعات الاقتصادية (الصناعة، النقل، الاسر، قطاع الخدمات والفلاحة).**
- مواصلة العمل على تعزيز **برامج الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية** (تقوية القدرات و تعزيز تبادل البيانات والخبرات في مجال الرصد والاستشراف الطاقيين) .
- العمل على **اقتناء نظام معلوماتي مناسب خاص باليقظة الاستراتيجية** بقطاعات الطاقة والمعادن والجيولوجيا.
- العمل **على وضع نظام معلوماتي مندمج للمرصد المغربي للطاقة** وإغناء محتويات بوابته الإلكترونية.

المراقبة والوقاية من المخاطر في مجالي الطاقة والمعادن

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية وتلك المتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني و بآلات الضغط

سنة 2022

- فتح بحث حول المنافع والمضار قصد الترخيص للمشروع المتعلق بإنشاء مصنع للمتفجرات و5 مستودعات لتخزين المتفجرات والمفجرات، بإقليم بنسليمان، بغلاف استثماري يقدر ب 92 مليون درهم؛
- منح 90 ترخيصا لاستيراد المواد المتفجرة والمواد الأولية التي تدخل في صناعتها وكذا الشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية المستعملة في التشوير والسلامة السككية والملاحية وكذا الجوية؛
- منح 84 ترخيصا وتجديدا للترخيص باستعمال المواد المتفجرة حسب طريقة الاستعمال الفوري بالمكـــــان (procédure CIS)بالمناجم والمقالع المزودة لمعامل الاسمنت والبنيات التحتية والطرق والسدود.
- قيام المختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء ومختبراته الجهوية بتحليل ما يقارب 4200 عينة من المواد البترولية عند استيرادها أو عند بيعها للمستهلك وذلك في إطار مراقبو جودتها؛
- تجديد اعتماد 7 هيئات من أجل المراقبة القانونية المتعلقة بآلات الضغط، حيث بلغ عدد الهيئات المعتمدة من طرف القطاع إلى حد الآن 36 هيئة تشغل 151 مفتشا معتمدا للقيام بالمراقبة؛
- منح 85 ترخيصا استثنائيا لاستعمال معامل التلحيم و/أو معامل السلامة و/أو الإعفاء من الاختبارات الهيدروليكية عند الاستيراد همت 52960 آلة ضغط والمستعملة بالمحطات الشمسية والحرارية والمجمع الشريف للفوسفاط وفي توسيع قدرات التخزين بمراكز التعبئة، وبالصناعات البترولية والكيماوية والغذائية وصناعة السيارات والطائرات...؛
- المصادقة على 92 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم و 22 مواصفة قياسية متعلقة بالطاقات المتجددة.
- القيام بحوالي 3467 زيارة ميدانية لمراقبة المنشآت التابعة للقطاع، همت كل من نقط التخزين وبيع المواد البترولية وأماكن تخزين واستعمال المواد المتفجرة وأماكن تعبئة وتخزين غازات البترول المسيلة وآلات الضغط البخاري والمنشآت المعدنية (المناجم والمقالع) وكذا محطات الخدمة ومحطات التعبئة.

سنة 2023

- **تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المنشآت الطاقية والمنجمية ومصانع ومستودعات تخزين المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني وكذا المنشآت التي تتوفر على آلات الضغط البخاري والغازي؛**
- **تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المواد البترولية** من الناحية الكمية والكيفية.
- **استكمال أشغال بناء المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء.**
- **اقتناء المعدات التقنية من أجل تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته** وذلك لتمكين المستهلكين من التزود بمواد مطابقة للمواصفات القانونية.
- **إعداد مواصفات قياسية** متعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والطاقات المتجددة والمواد البترولية وزيوت التشحيم والتعدين.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2022

برنامج عمل سنة 2023

نظام المراقبة والتراخيص

- إنجاز 1055 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية؛
- منح الترخيص ل 13شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة منها 5 شركات تم تجذيذ رخصها،
- الترخيص ل 4 منشآت متخصصة في معالجة النفايات الخطرة، منشاتين منها تم تجذيذ رخصتيهما.

إنطلاق نظام معلوماتي للتراخيص المتعلقة بتدبير النفايات .

- **مجال المراقبة**
  - متابعة تنفيذالمخطط على المستوى الوطني و الجهوي بتنسيق مع الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية؛
  - متابعة مراقبة وحدات إنتاج زيت الزيتون بتنسيق مع الجهات المعنية ؛
  - تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل؛
  - مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي.
- **مجال التراخيص**
  - اعتماد النظام المعلوماتي للتراخيص.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2022

رصد الساحل

- رصد جودة مياه الشواطئ: 193 شاطئ
- رصد جودة الرمال 60 شاطئ
- رصد التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة والرواسب بالواجهتين الأطلسية والمتوسطية
  - ✓ برنامج " MEDPOL " : 25 محطة بالسواحل المتوسطية.
  - ✓ برنامج IMAP : 40 محطة بالبحر والمناطق الرطبة بالواجهة المتوسطية
  - ✓ برنامج « ATLANTIQUE POL » : 34 محطة بالسواحل الأطلسية (القنيطرة-آسفي). برنامج خاص وشامل في طور الإعداد في إطار مشروع GIZC-RSK

رصد الهواء

هدف البرنامج : اقتناء ووضع **140 محطة** ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.

الغلاف المالي للبرنامج : 367 مليون درهم.

- عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2022: **36** محطة، منها 12 تم تجديدها
- عدد المحطات طور الوضع : **10** محطات، مع تجديده **4** محطات
- عدد المحطات المتبقية و التي رصدت لها ميزانية في إطار الشراكة مع الجهات : 32 محطة (مجملها بصدد إعلان طلبات العروض)، منها **10 محطات برسم 2022**

المجموع : 78 محطة

برنامج عمل سنة 2023

رصد الساحل

متابعة تنفيذ رصد ـ :

- جودة الشواطئ : **196** شاطئ
- رمال الشواطئ : **60** شاطئ
- التلوث الساحلي والبحري

رصد الهواء

- تجديد المحطات المتبقية : **3** محطات
- التوقيع عل اتفاقية مع الجهة المتبقية "العيون الساقية الحمراء و ملحقات مع الجهات : الرباط سلا القنيطرة و الشرق و سوس ماسة لاقتناء 7 **محطات** جديدة .
- مواصلة صيانة الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء

تقييم وفحص المختبر للمصادقة على تجديد شهادة الاعتماد طبقا لمرجع الاعتماد NM/ISO 17025 الخاص بالمختبرات (2022)، والعمل مستمر لتوسيع مجالات التحاليل للاعتماد (2023).

عدد التحاليل المخبرية

	2022	2023
عدد التحاليل (الماء والرواسب)	44018	45000
عدد القياسات (الغازات و الجزيئات العالقة)	11388	12000
المجموع	55406	57000

حصيلة سنة 2022

- إعطاء الانطلاقة للصفقة التي تتعلق بصيانة الأنظمة المعلوماتية حول البيئة والتنمية المستدامة لمدة ثلاث سنوات المقبلة
- الشروع في انجاز النظام الوطني للمعلومات البيئية

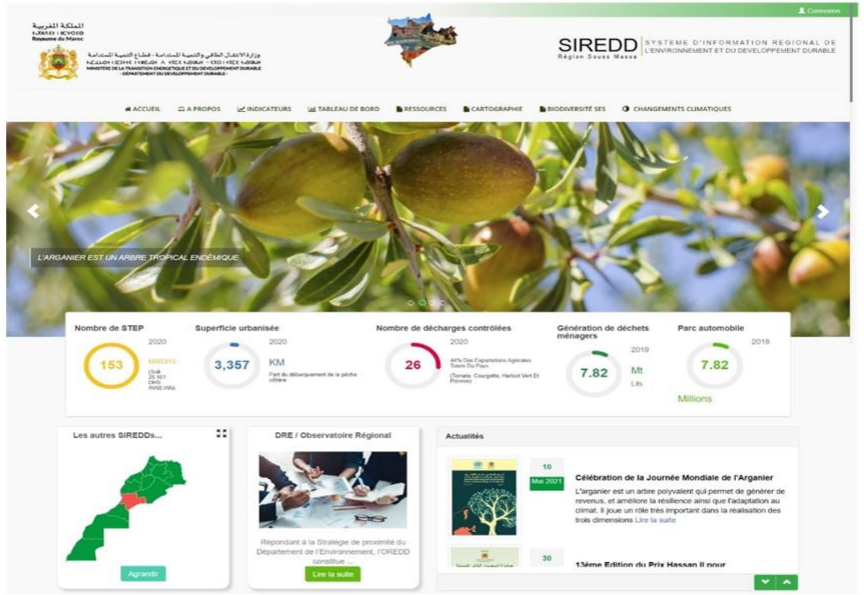

برنامج عمل سنة 2023

استكمال النظام الوطني للمعلومات البيئية

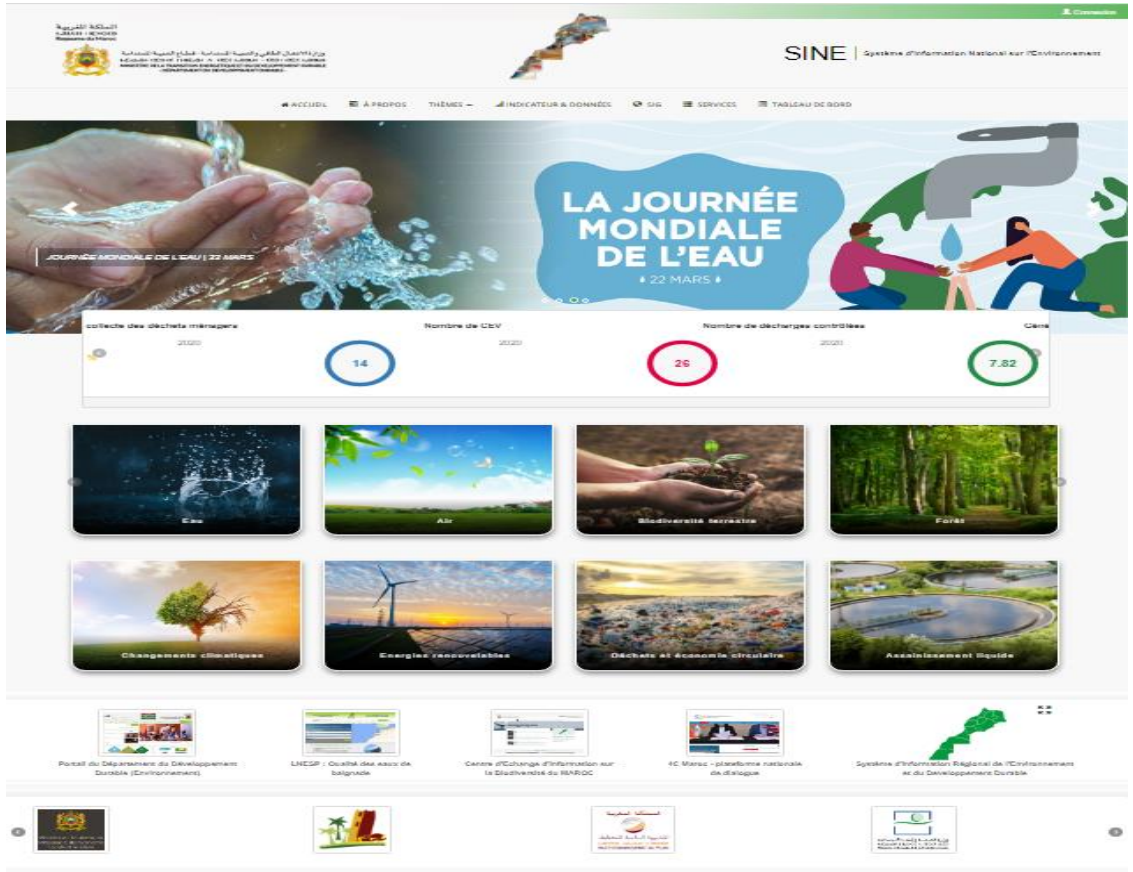

الشراكة والتعاون والتوعية والتحسيس والتربية البيئية

التعاون الدولي

حصيلة سنة 2022

- تعبئة ما **يقارب 16 مليون دولار أمريكي** في إطار التعاون الدولي لإنجاز مشاريع في ميادين تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإدارة النظم البيئية الطبيعية
- تعزيز الدبلوماسية البيئية للمساهمة في اشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي و الدولي :
  - انتخاب المغرب رئيسًا لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) لمدة عامين 2022-2024 ؛
  - رئاسة المغرب للدورة 33 لمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
- توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بالشراكة الخضراء مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة وتغير المناخ والبيئة والاقتصاد الأخضر؛
- التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة في مجالات الطاقة والمعادن والبيئة مع كل من سويسرا وفنلندا، ومصر والمملكة العربية السعودية والبحرين وموريتانيا واليمن وجزر القمر
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الإفريقية والأوروبية والاسيوية بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
- توقيع مذكرة تفاهم حول خارطة الطريق المتعلقة بتجارة الكهرباء المستدامة Set-Roadmap بين المغرب وألمانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال
- التوقيع على برنامج العمل المشترك لسنتي 2022 و2023 مع الوكالة الدولية للطاقة.

برنامج عمل سنة 2023

- متابعة تفعيل برامج العمل المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الثنائي
- مواصلة المشاورات مع الاتحاد الأوروبي لتفعيل "الشراكة الخضراء"؛
- التحضير والمشاركة في الاجتماعات المنبثقة عن رئاسة المغرب للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (تنظيم واحتضان اجتماعات المكتب، المشاركة في أشغال تفعيل قرارات الجمعية وخاصة المتعلقة بالتلوث البلاستيكي وبالمواد الكيميائية)
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل البرامج الوطنية في مجالات الطاقة والمعادن والبيئة، وتنفيذ التزامات المغرب في اطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

تعزيز الشراكة والتوعية والتحسيس في مجال التنمية المستدامة

حصيلة سنة 2022

برنامج عمل سنة 2023

تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين

- تم انجاز عدة أنشطة مع مختلف الفاعلين نذكر منها :
  - التوقيع على عدة اتفاقيات موضوعاتية مع الجماعات الترابية في مجال تدبير النفايات، ورصد جودة الهواء ، الخ...
  - اشراك القطاع الخاص في عدة مبادرات في اطار تطوير الاقتصاد الاخضر
  - اطلاق المرحلة لثانية من برنامج دعم المقاولات الناشئة الخضراء (Programme Cleantech)

- عدة برامج سيتم تنفيذها بشراكة مع مختلف الفاعلين في السنة المقبلة، نذكر منها خاصة تلك التي تستهدف تسريع انتقال بلادنا إلى الاقتصاد الأخضر في اطار برامج التعاون الدولي

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

- عدة إنجازات نذكر منها خاصة :
  - تنظيم عدة حملات للتوعية والتحسيس من خلال إنجاز وبث مجموعة من الكبسولات عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد همت **مواضيع ذات أولوية** منها التحسيس بالاقتصاد في استعمال الطاقة
  - في مجال التربية البيئية، تمت تهيئة 6 مؤسسات تعليمية وتجهيزها ببنيات بيئية بجهة الدار البيضاء سطات : الواح شمسية، نظام تجميع مياه الامطار، نظام لفرز النفايات، الخ

- التحضير لانطلاق الدورة 14 لجائزة الحسن الثاني للبيئة والتنمية المستدامة.
- متابعة الحملات السمعية البصرية، عبر إنتاج وصلات وكبسولات وأفلام مؤسساتية وبثها عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية، حول مواضيع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ذات أولوية.
- متابعة إحداث وتجهيز الأندية البيئية بالمؤسسات التعليمية ودور الشباب، ومواكبة أنشطتها التوعوية

الرقمنة وإصلاح الإدارة

التقدم المحرز على مستوى الوزارة

الانتقال الطاقي

01 التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري والتصميم المديري المتعلق بالقطاع، وذلك من خلال تسريع عملية النقل الفعلي للسلطات وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.

02 مراجعة وتحيين وتطوير المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار في قطاعات الطاقة والمعادن والجيولوجيا ورقمنة كافة المساطر الإدارية والبالغ عددها أزيد من 100 مسطرة إدارية وذلك في أفق سنة 2025، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتتبع وتقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف القطاع وذلك بأهداف قابلة للقياس.

03 تنزيل التصميم المديري للنظم المعلوماتية والرفع من معدل رقمنة الاجراءات العملياتية المهنية والداعمة من 25% إلى 95% في أفق 2025.

04 تفعيل مشروع مثالية الإدارة وكذا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال العمل على استكمال تنزيل توصيات التدقيق البيئي لبنايات القطاع واستعمال السيارات الإيكولوجية.

05 إعداد وتنفيذ برنامج لتدبير وحفظ أرشيف القطاع وفقا للمعايير الخاصة بذلك.

التنمية المستدامة

01 تم تنزيل الورش الوطني لميثاق اللاتمركز الإداري من خلال نقل جلُّ الصلاحيات المُبرمج نقلها إلى المصالح اللاممركزة، وذلك بموجب النص التنظيمي المنظم لهذه المديريات وكذا عبر آلية التفويض كما تم مدها بالموارد البشرية.

02 العمل جاري لإتمام تنزيل التصميم المديري للنظم المعلوماتية من خلال تسريع رقمنة المساطر الموضوعاتية والداعمة للوصول إلى معدل 100% في أفق 2024.

الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2023

تقديم ميزانية الوزارة برسم سنة 2023

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2023

749, 498 مليون درهم

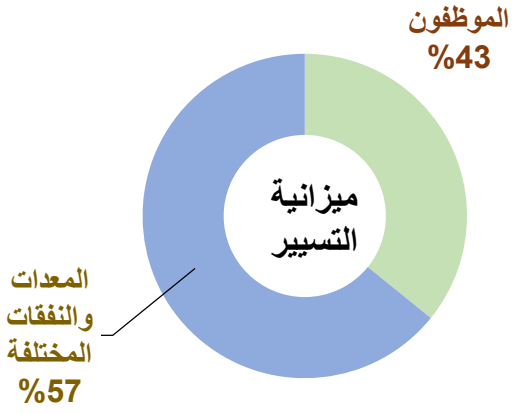

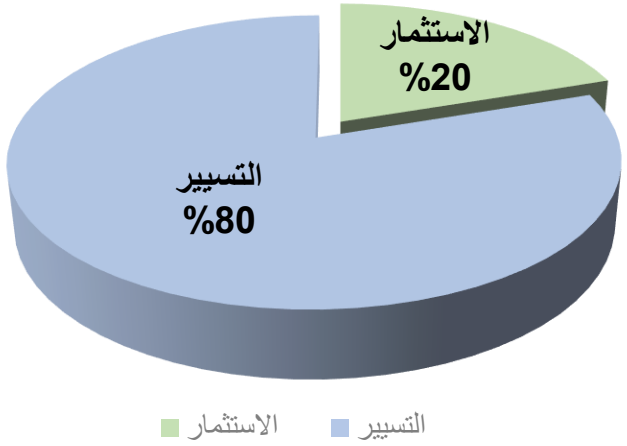

ميزانية التسيير : 562.671.000 درهم

- **الموظفون : 240.099.000 درهم**
- **المعدات والنفقات المختلفة : 322.572.000 درهم**

ميزانية الاستثمار : 186.827.000 درهم

توزيع الإعانات
-الانتقال الطاقي -

- مساهمة الدولة في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

	2022	2023
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	85,45	85,45
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	75	75
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	37	40,6
معهد المعادن بمراكش	3	3
معهد المعادن بتويسيت	2,5	2,5
المجمـوع	**202,950**	**206,550**

- مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

	2022	2023
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	45,1	45,1
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	12	8,4
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	7,600	8
معهد المعادن بمراكش	1	1,380
معهد المعادن بتويسيت	1, 78	0,38
المجمـــوع	**67,48**	**63,26**

توزيع الإعانات
-التنمية المستدامة-

- **ميزانية الاستثمار : الإعانات المرصدة للمرافق التابعة لقطاع التنمية المستدامة**

(ب مليون درهم)

		البرامج والمشاريع البيئية	2022	2023
مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -الاستثمار-	**المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث** (مصلحة مسيرة بصورة مستقلة)	تعزيز آليات رصد التلوث	**1,5**	**1,5**
	مركز الكفاءات للتغيرات المناخية (4C)	مكافحة تغير المناخ	**1,5**	**1,5**
المجموع			**3**	**3**

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵜⵜⴳ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵔⵜ ⴷ ⵜⵅⵎⴳ ⵜⴰⵙⵓⵍⵜ

شكرا على حسن إصغائكم

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الإثنين 28 نونبر 2022
على الساعة : الثانية عشرة والنصف زوالا.

عدد الحاضرين في اللجنة: 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 05
عدد المعتذرين: 09
عدد المتغيبين: 02
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: أربع ساعات إلى الرابعة والنصف بعد الزوال

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2023.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	اعتذر
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	اعتذر
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	اعتذر
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	Halwani

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس
مجلس المستشارين
القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2023.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
كمال أيت ميك		اعتذر
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتذر
عدي ويحيى		اعتذر
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإنتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2023.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
التوفيق عبدالحق	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
فاطمة الحسناوي	RNI	
خالد السعيدي	UNTM	
هناء بن خيد	UGTM	
المصطفى الدحماني	مجموعة العدالة والتنمية	
عبد الإله لفتل	التجمع الوطني للأحرار	
كمال الجريري	RNI	